جـــــــامعـة العـربي التبسي – تـــبسة –

كليـــة الحقـوق والعلـــوم السياسية

قســـم العلـوم السياسيـــة

العقوبات الذكية في الإستراتيجية الأمريكية على إيران

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص : دراسات إستراتيجية وأمنية

إعداد الطالبتين :

- دليلة جابر
- زوبيدة موسى

إشراف: الدكتور إدريس عطية

أمام لجنة المناقشة المكونة من الأساتذة :

اللقب و الإسم	الرتبة العلمية	الصفة
كيم سمير	أستاذ محاضر (أ)	رئيسا
عطية إدريس	أستاذ محاضر (أ)	مشرفا و مقررا
البار أمين	أستاذ محاضر (ب)	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2019/2018

جـــــــامعـة العـربي التبسي – تـــبسة –

كليـــة الحقـوق والعلـــوم السياسية

قســـم العلـوم السياسيـــة

العقوبات الذكية في الإستراتيجية الأمريكية على إيران

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص : دراسات إستراتيجية وأمنية

إعداد الطالبتين :

- دليلة جابر
- زوبيدة موسى

إشراف: الدكتور إدريس عطية

أمام لجنة المناقشة المكونة من الأساتذة :

اللقب و الإسم	الرتبة العلمية	الصفة
كيم سمير	أستاذ محاضر (أ)	رئيسا
عطية إدريس	أستاذ محاضر (أ)	مشرفا و مقررا
البار أمين	أستاذ محاضر (ب)	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2019/2018

آية الكرسي سورة البقرة آية ٢٥٥

شكر و عرفان

الحمد لله حمد الشاكرين، الحمد لله الذي أمدني بعونه وتوفيقه على انجاز

هذه الرسالة المتواضعة ،

الحمد لله الذي سخر من كانوا عونا لي فحق علي شكرهم

وتقديرهم والاعتراف بفضلهم

بعد الله سبحانه وتعالى ووقوفنا عند قوله(من لم يشكر الناس لم يشكرا لله).

ثم أتقدم بالشكـر الخالص إلى الأستاذ القديـر"عطية إدريس "على تفضله

بالإشراف على هذه المذكرة، والذي كان لتوجيهاته الصائبة الأثر الكبير في انجازها،

كما أشكره على جديته في العمل ودقته وأتمنى له المزيد من التوفيق والنجاح،

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء اللجنة الموقرة وتكرمهم بمناقشة هذه المذكرة،

ويشرفني أن أستنير بآرائهم وأن أتابع توجيهاتهم.

إلى كل الأساتذة في قسم العلوم السياسية وأخص بالذكر الأستاذ

" كيم سمير "والدكتور "البار أمين"

الأساتذة الآخرون دون استثناء

إلى زملائي وزميلاتي في قسم العلوم السياسية تخصص

دراسات استراتيجية وأمنية

وأخص بالشكر من كان لهم الفضل في مساعدتي للحصول على المراجع.

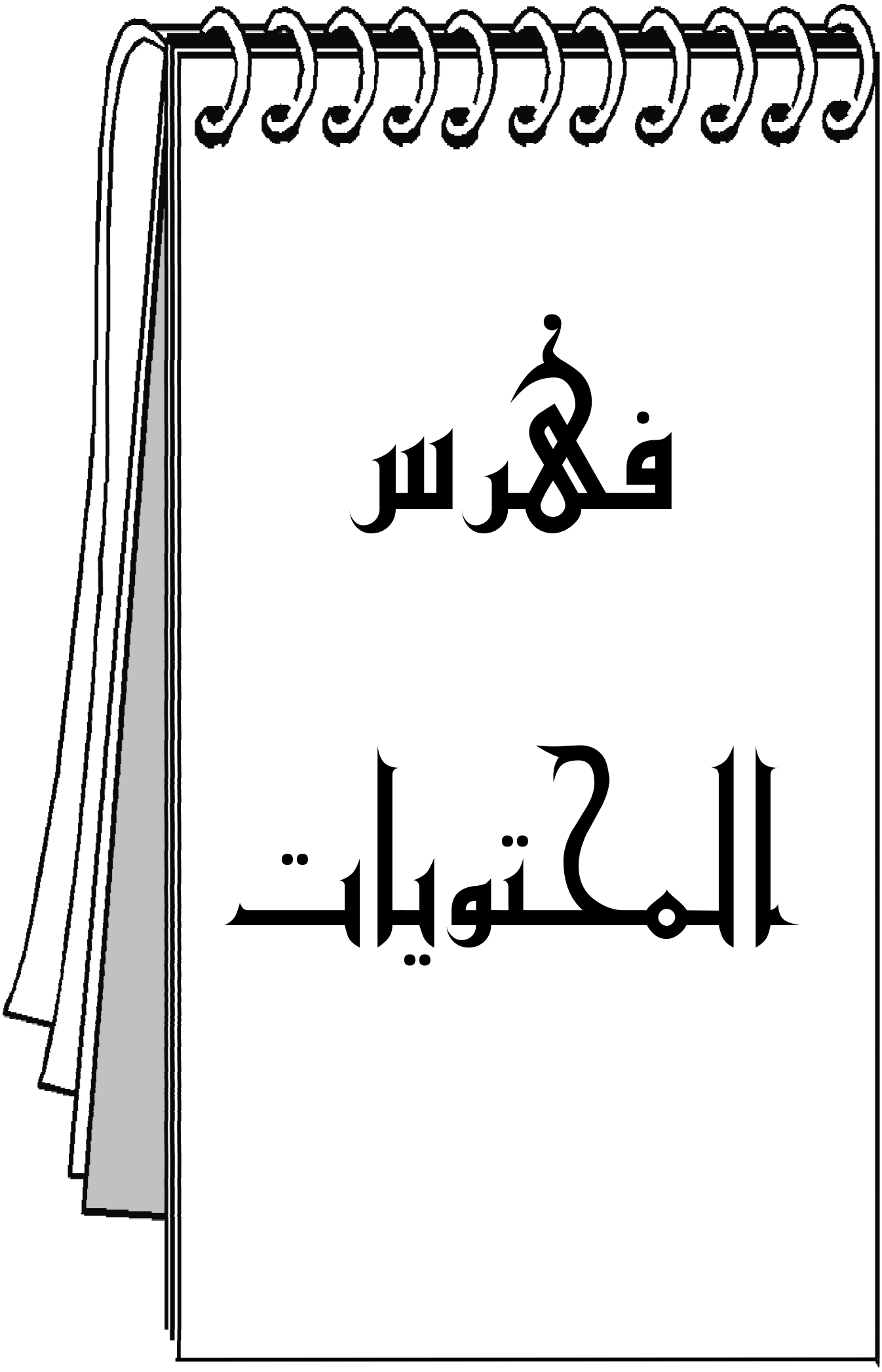

فهرس

المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
فهرس المحتويات	
فهرس الأشكال	
المـــلخص	
مقـــدمة	أ_ح
الفصل الأول : المقاربة النظرية للعقوبات الذكية	
تمهيد	8
المبحث الأول: تحديد مفهوم السياسات الذكية	9
المطلب الأول : تعريف العقوبات وتطورها	13_09
المطلب الثاني : أنواع العقوبات الدولية	17_13
المبحث الثاني: البناء الإبستمولوجي للعقوبات الذكية	17
المطلب الأول : تعريف العقوبات الذكية	28_17
المطلب الثاني : أشكال العقوبات الذكية	36_28
خلاصة الفصل الأول	37
الفصل الثاني: العقوبات الذكية في الاستراتيجيات الأمريكية	
تمهيد	39
المبحث الأول : تحديد مفهوم الاستراتيجية	40
المطلب الأول : لمحة ابستمولوجية للاستراتيجية	44_40
المطلب الثاني : الخصائص العامة للاستراتيجية	46_44
المبحث الثاني : الأسس العامة للإستراتيجية الأمريكية	46
المطلب الأول : أهداف ووسائل الاستراتيجية الأمريكية	65_46
المطلب الثاني : مؤسسات صنع الاستراتيجية الأمريكية	71_65
خلاصة الفصل الثاني	72
الفصل الثالث: مكانة إيران في استراتيجية العقوبات الذكية الأمريكية	
تمهيد	74
المبحث الأول : البعد الإيراني في السياسة الخارجية الأمريكية	75

المطلب الأول : الأهمية الجيو إستراتيجية لإيران	79_75
المطلب الثاني : مسار العلاقات الأمريكية الإيرانية	85_79
المبحث الثاني : الحسابات المعقدة للعقوبات المحتملة على إيران	85
المطلب الأول : طبيعة البرنامج النووي الإيراني والمواقف الدولية منه	105_85
المطلب الثاني : مآل وجدوى العقوبات الأمريكية على إيران	116_106
خلاصة الفصل الثالث	117
الخاتمة	120_119
قائمة المراجع	130_122

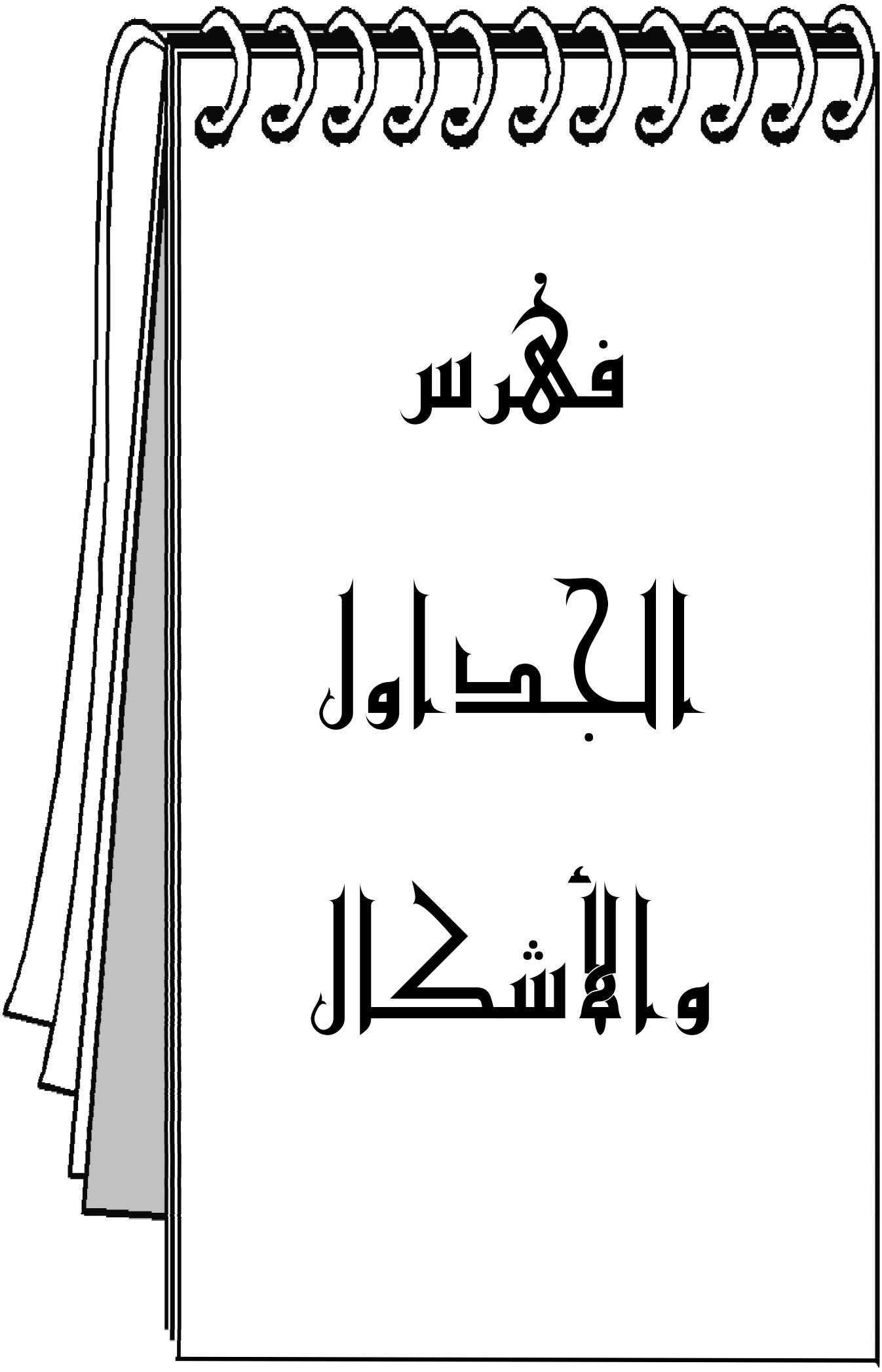

فهرس

الجداول

والأشكال

فهرس الأشكال

الشكل	الرقم	الصفحة
مخطط يمثل استخدام القوة العسكرية	01	62
خريطة تمثل الحدود البرية والبحرية لإيران	02	77
يمثل الموقع النووي الإيراني	03	101
يمثل انهيار العملة الإيرانية إلى مستويات قياسية في الفترة الأخيرة	04	107
يمثل إنتاج النفط	05	108
يمثل نمو الاقتصاد الإيراني	06	108

الملخص

تناولت هذه الدراسة العقوبات الذكية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية ضمن إستراتيجيتها على إيران، حيث تناولت هذه الدراسة الإستراتيجية الأمريكية بصفة عامة، والعقوبات بصفة خاصة، و كما تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية هي أهم وأكثر الدول فاعلية على الساحة الدولية لما تمتلكه من عناصر قوة امتازت بها بعد نهاية الحرب الباردة، إذ احتلت فكرة الهيمنة قمة أولويات التفكير الإستراتيجي الأمريكي ومحور حراكه وقد انعكس هذا على الإستراتيجية الأمريكية،حيث أصبح هذا هدفها الذي ركزت على تحقيقه، قد اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية تتماشى مع شتى المواقف الدولية والتصدي لأي تحدي ومنع أي تهديد يواجهها، وهذا ما استعملته تجاه إيران.

من بين العقوبات الذكية التي فرضت على إيران:

- ♣ حظر تبادل الدولار مع الحكومة الإيرانية، إضافة لحظر التعاملات التجارية المتعلقة بالمعادن النفيسة.
- ♣ فرض عقوبات على البنك المركزي الإيراني وتعاملاته المالية.
- ♣ حظر توريد أو شراء قائمة المعادن أبرزها الألمونيوم والحديد الصلب.

و من أسباب فرض العقوبات الأمريكية على إيران:

- ♣ البرنامج النووي الذي لم تستغني عنه إيران مدعية أنه سلمي، لكن الولايات المتحدة تري أنه كان عسكري ولامتلاك السلاح النووي، رغم كل العقوبات التي واجهتها إيران إلا أنها لم ولن تستغني عن برنامجها النووي.

Summary

This study dealt with the clever sanctions imposed by the United States of America in its strategy on Iran. It dealt with the American strategy in general and sanctions in particular. Moreover, it considered that the United States of America is the most important and most effective countries in the international arena because of the elements of power that characterized it after the end of the Cold War, with the idea of hegemony dominating the top priorities of American strategic thinking and the axis of its mobility. The American strategy was reflected in this, as it was the goal it focused on its achieving. The United States followed a strategy in line with various international situations to confront any challenge and prevent any threat it faces. This is what it used against Iran.

Among the smart sanctions imposed on Iran:

- Prohibition of the exchange of the dollar with the Iranian government, in addition to the ban on transactions related to precious metals.
- Imposing sanctions on the Central Bank of Iran and its financial transactions.
- Prohibition of the supply or purchase of the list of minerals, most notably aluminum and steel.
- One of the reasons of US sanctions imposed on Iran is : The nuclear program, which Iran has not renounced to it, claiming that it was peaceful. However, the United States believes that it was a military one and it wanted to acquire nuclear weapons. Iran, despite all the sanctions it face, doesn't and won't ،nuclear program.

.

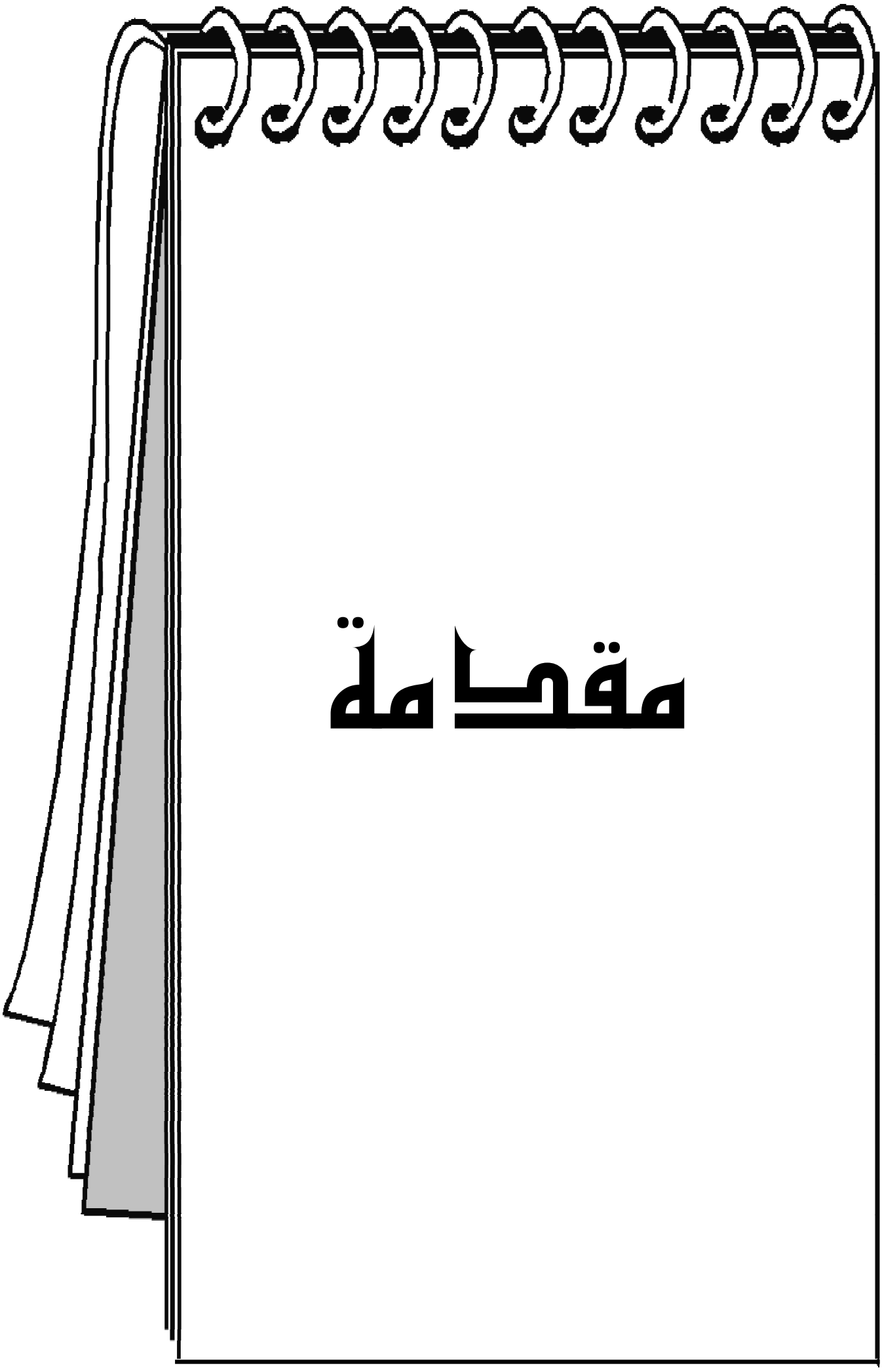

مقدمة

شهد العالم في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي أحداثا دولية وإقليمية متسارعة ومتلاحقة ساهمت في نهاية المطاف بتحول النظام الدولي من الثنائية القطبية التي سادت خلال فترة الحرب الباردة إلى أحادية القطب وتفرد إمبراطوري أمريكي.

هيأت التحولات الدولية الأجواء المناسبة للولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق مسعاها، فأخذت توجه السلوك الخارجي وتعمل على صياغة العلاقات الدولية وفقا لما تقتضيه مصالحها وذلك بوضع إستراتيجيات تتماشى مع كل موقف على حدي.

تباينت أساليب محافظة الولايات المتحدة الأمريكية على هيمنتها من المساعدات المالية إلى التدخل العسكري إلى بناء القواعد العسكرية إلى فرض العقوبات الإقتصادية الدولية.

تكتسي العقوبات الإقتصادية الدولية اليوم أهمية بالغة، لأنها تعتبر أحد مواضيع الساعة خاصة في ظل التطورات الراهنة على الساحة الدولية، خاصة أنها أصبحت تشكل أحد الوسائل العقابية المهمة، وذلك لتأثيرها الكبير والخطير في نفس الوقت حيث وصفت بأنها سلاحا فتاكا أكثر هولا من الحرب، ويظهر ذلك التأثير عندما فرضت على وجه الخصوص على العراق وليبيا، وهاهي اليوم تطبق على العديد من الدول التي تشهد بؤر التوتر كإيران التي فرضت عليها عدة عقوبات اقتصادية دولية منها العقوبات الشاملة والعقوبات الذكية التي فرضت على إيران، وهذا محور دراستنا والذي سنتناوله بالدراسة من جميع الجوانب.

إشكاليـــــة الموضوع

إن سعي الولايات المتحدة الأمريكية للمحافظة على هيمنتها يجعلها توجه إستراتيجيتها للقضاء على من يقف في طريقها بإحدى الوسائل إما بالتدخل العسكري أو سلميا من خلال تسليط العقوبات، ومنه تبحث إشكالية هذا الموضوع عن أبرز إستراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية على إيران وهي كالتالي :

كيف أثر البرنامج النووي الإيراني على الإستراتيجية الأمريكية ؟

وتندرج من الإشكالية المطروحة **الأسئلة الفرعية** التالية:

- ما هي العقوبات والعقوبات الذكية ؟ وما هي خلفيات وبواعث إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية؟
- ما هي مرتكزات ومؤسسات الإستراتيجية الأمريكية ؟
- كيف ساهم البرنامج النووي في تغيير الإستراتيجية الأمريكية ؟

مجلات الدراسة

1- الإطار المكاني: تمت معالجة موضوع العقوبات الذكية في الإستراتيجية الأمريكية على إيران من خلال التركيز على طرفي الدراسة الولايات المتحدة الأمريكية وإيران.

2- الإطار ألزماني: لم نحدد فترة زمنية بعينها بل تطرقنا لعدة مراحل تاريخية وذلك كالتالي:

- ✓ التطور التاريخي للعقوبات والعقوبات الدولية والإستراتيجية الأمريكية ومراحل تطورها .
- ✓ إضافة إلى مراحل الاهتمام الأمريكي بإيران.
- ✓ الحسابات المعقدة للعقوبات الاجتماعية على إيران.
- ✓ التطرق لجذور الملف النووي الإيراني ومآل وجدوى العقوبات الأمريكية على إيران.

أهمية الدراسة

موضوع العقوبات الذكية في الإستراتيجية الأمريكية على إيران من بين مواضيع العلوم السياسية بصفة عامة والدراسات الإستراتيجية بصفة خاصة ومن المواضيع البحثية المثيرة للجدل وله أهمية تتمثل في:

- ✓ تسليط الضوء على الملف النووي الإيراني وتأثيره على الإستراتيجية الأمريكية.
- ✓ بعد اطلاعاتنا على هذا الموضوع، لمسنا النقص الفادح في الدراسات العربية حول هذه القضية.إلا أن هناك وفرة من هذه الدراسات باللغات الأجنبية، خاصة الفرنسية والانجليزية، لذا فان هذه الدراسة، تعتبر إسهاما بسيطا، حول هذا الموضوع باللغة العربية.
- ✓ انه موضوع جديد، بمعنى انه ممتد في الزمن لذا فان دراسته يمكن أن تتيح لنا إمكانية استشراف تطورات العلاقات الأمريكية الإيرانية.

الفروض العلمية

لاختبار الإشكالية والتساؤلات الفرعية نقترح ما يلي:

- **الفرضية الأولى:** تتأثر طبيعة العلاقات الأمريكية الإيرانية بقوة مصالح كل منهما.
- **الفرضية الثانية:** تتغير الإستراتيجية الأمريكية وفق المصالح والأهداف المسطرة مسبقا.

- **الفرضية الثالثة:** كلما ازدادت قوة إيران كلما كانت مبررات الولايات المتحدة الأمريكية قوية في السيطرة على زمام الأمور وذلك من أجل تفوقها الإستراتيجي وإدامة هيمنتها.

المناهج

اقتضت هذه الدراسة الاعتماد على مجموعة من المناهج العلمية، التي تضفي الدقة العلمية، وتوسيع الدائرة المعرفية لموضوع الدراسة، وهذه المناهج هي:

* **المنهج التاريخي** : وسمي كذلك بالمنهج الإسترادي لأنه عملية استرجاع للماضي، هو منهج علمي مرتبط بمختلف العلوم الأخرى حيث يساعد الباحث الاجتماعي خصوصا عند دراسته للتغيرات التي تطرأ على البني الاجتماعية وتطورها في التعرف على ماضي الظاهرة وتحليلها وتفسيرها علميا، في ضوء الزمان والمكان الذي حدثت فيه، ومدى ارتباطها بظواهر أخرى ومدى تأثيرها في الظاهرة محل الدراسة. تم الاعتماد عليه في هذه الدراسة من خلال التعرض لبدايات الإستراتيجية وتطورها وصولا إلى العقوبات والعقوبات الدولية إضافة إلى الملف النووي الإيراني وتطوره.

* **المنهج الوصفي التحليلي** : هو المنهج الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها كيفيا بوصفها وبيان خصائصها ، وكميا بإعطائها وصفا رقميا من خلال أرقام ونسب توضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى. أما الجانب التحليلي تم استخدامه لتحليل الأسباب التي أدت إلى استخدام الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية ذكية التي اعتمدتها ضد إيران لفرض العقوبات عليها وكذالك من خلال التطرق للعلاقات الأمريكية الإيرانية ومآل وجدوى العقوبات الأمريكية على إيران.

مفاهيم الدراسة

1- السياسات الدولية : هي حاصل تلاقي السياسات الخارجية وتفاعلاتها مع بعض في المنظومة الدولية بشكل كامل وأيضا تفاعلاتها مع المنظمات الدولية والجماعات الدولية من غير الدول، تهتم السياسات الدولية بالسياسات الخارجية لكل الدول وتربطها مع بعضها البعض أي ربط المنظومة الدولية والسياسات المحلية لكل الدول بدون استثناء.

2- العدوان : هو سلوك موجه لإيذاء الغير عمدا ، وعرف أيضا أنه استعمال القوة المسلحة من قبل دولة ما ضد سيادة دولة أخرى أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي، أو بأية صورة أخرى تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة .

3- ازدواجية المعايير: المعايير المزدوجة أو الكيل بمكيالين هو مفهوم سياسي صيغ بهيئته الحديثة عام 1912، يشير إلى أي مجموعة من المبادئ تتضمن أحكاما مختلفة لمجموعة من الناس بالمقارنة مع مجموعة أخرى. ومن هذا المنطلق نشأت واقعة الكيل بمكيالين أي أن الدولة تهرع لنصرة المظلوم حينما يتطابق هذا الفعل مع مصلحتها الخاصة.

4- ميزان القوى : هو نظرية تقوم على أن وجود الدول والتحالفات في حالة تكاد تتعادل فيها قوتها العسكرية أمر من شأنه أن يحول دون نشوب النزاع المسلح ، وعليه فإن بعضا من الدول تسعى إلى الحفاظ على التوازن العسكري فيما بينهما ، ويعتبر سعي إحدى الدول لزيادة قدرتها العسكرية بالصورة التي تخل بتوازن القوى أمرا يدعوا للقلق .

المدخل النظري لدراسة:

* **النظرية الواقعية:** فرضت النظرية الواقعية نفسها على مختلف نظريات السياسة، التي جاءت لتدريس وتحليل ما هو قائم في العلاقات الدولية وتقوم أيضا هذه النظرية على جملة من المرتكزات، التي تساندها في إثبات صحة أهدافها التي تسعى للوصول إليها (القوة، ميزان القوى، المصلحة القومية)، تعتبر من المفاهيم المركزية في الفكر الواقعي، فالقوة متغير أساسي، وميزان القوى الوسيلة الأكثر عملية لإقامة السلام والاستقرار فالمصلحة القومية معيار أساسي، في السياسة الخارجية فالدول الكاملة السيادة في علاقاتها تستعمل سياستها الخارجية كوسيلة لتحقيق أهدافها المتعددة التي تصب في قالب المصلحة الوطنية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لتحقيق مصالحها أينما وجدت وبأي طريقة كانت .

* **الاقتراب ألنسقي (اقتراب تحليل النظم)**: وفقا لهذا الاقتراب تميل المجتمعات والجماعات إلى أن تكون كيانات مستمرة نسبيا تعمل في إطار بيئة أشمل ، يؤكد إيستون أن فكرة النظام كإطار تحليلي بما تتضمنه من علاقات ومفاهيم نظرية لها دلالات تطبيقية . ووفقا لإيستون فنقطة البداية في التحليل تفترض أن التفاعلات السياسية في إطار النظام السياسي بطبيعته كنظام اجتماعي قد فصل تحليليا عن الأنظمة الإجتماعية الأخرى المشكلة للبيئة. ولكي يوضح ايستون عملية تنظيم المصالح المختلفة، اقترح بناء نموذج لمسارات هذه المطالب منذ اللحظة الأولى

لـدخولها النظـام السياسـي مـرورا بمسـارها نحـو نقطـة الخـروج كسياسـات وقـرارات ملزمـة ، وهـذا مـا ينطبـق علـى الإستراتيجيات الأمريكية المطبقة على إيران .

* **الاقتراب الاتصالي**: لا يمكن الحديث عن عملية سياسية دون الإشارة إلى عنصر الاتصال الذي يمثل محور التفاعل السياسي في الظواهر السياسية المختلفة .

إذ لا يتصور صناعة قرار سياسي لا يلعب فيه الاتصال دورا هاما، وهذا لا يتم إلا من خلال المعلومات المتبادلة بين نخبة صناعة القرار وأعضاء المجتمع ، فهو ينظر إلى النظام السياسي على أنه منظمة أو مجموعة منظمات تعتمد على المعلومات حول بيئتها في اتخاذ القرار.

على هذا الأساس فإنه يقع ضمن الإطار العام لفكرة النظام. حيث أن الاتصالات هي أحد جوانب النظام السياسي والعملية السياسية. وهذا ما حصل في العلاقات الأمريكية الإيرانية.

أدبيات الدراسة

ولأجل البحث في هذا الموضوع تم الاعتماد على مجموعة من الدراسات التي تتقاطع مع دراستنا في العديد من النقاط والجوانب، من أهم الدراسات التي تطرقت لمواضيع الدراسة نذكر:

1–محمد لطيفة، الهيمنة الأمريكية علي مجلس الأمن في فرض العقوبات الاقتصادية "دراسة حالة إيران"، بحث مقدم استكمالا للحصول على درجة الماجستير في العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة حلب، 2013.

تناولت هذه الباحثة في هذه الدراسة عدة نقاط من أهمها: الدور الذي تقوم به الولايات المتحدة لتحقيق أهدافها ومصالحها مستغلة مجلس الأمن، ووظيفته الأساسية المتمثلة في الحفاظ علي الأمن والسلم الدوليين من وجهة نظرها، ومصالحها لا من وجهة نظر، ومصالحها لا من وجهة نظر العدالة الدولية إذا أصرت الولايات المتحدة على تسخير مجلس الأمن كأداة دولية تبرر لها قرارات الحظر والحصار الاقتصادي وتسمح لها بالتدخل في شؤون الدول بما يتوافق ومصالحها تحت ستار الشرعية الدولية، حيث تناولت هذه الدراسة العقوبات المفروضة على إيران ودوافع فرضها.

2– رضاء قردوح، العقوبات الذكية مدي اعتبارها بديلا للعقوبات الاقتصادية التقليدية في علاقاتها بحقوق الإنسان، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، جامعة باتنة، 2011.

♣ تطرق الباحث في هذه الدراسة نقاط مهمة منها:

- ♣ إبراز حقيقة الحصيلة السوداء الناتجة عن فرض العقوبات الاقتصادية الشاملة والذكية التي تعرضت لها كل من العراق، ليبيا، إيران ومدي تأثيرها على شعوب تلك المنطقة.
- ♣ إبراز التوجه الجديد نحو العقوبات الذكية كبديل للعقوبات الشاملة والذي طبق على أساس انه أكثر فاعلية واقل ضررا وتأثيرا علي الشعوب.

3-وسام الدين العكلة، التحدي النووي الإيراني حقيقة أم وهم ؟ دراسة علمية قانونية لواقع برنامج إيران النووي وتداعياته الإقليمية والدولية، دمشق، 2013.

تناولت هذه الدراسة أهمية البرنامج النووي الإيراني ودوافع امتلاكه (دوافع سياسية، اقتصادية، عسكرية...)وكذلك مراحل تطور هذا المشروع والعقوبات التي فرضت علي إيران بسببه.

تبرير الخطة

من خلال هذه الدراسة سنحاول تقديم إجابة عن تساؤلات الدراسة في ضوء فصول عديدة، نستخلص منها موقفا لهذه الدراسة فيمتد الموضوع إلى ثلاثة فصول أساسية ألا وهي كالآتي:

الفصل الأول المتمثل في فصل مفاهيمي للدراسة المسمي ب المقاربة المعرفية العقوبات الذكية، حيث يندرج ضمن هذا الفصل مبحثين، المبحث الأول المعنون بسياسة العقاب كما تطرقنا فيه لماهية العقوبات وتطورها وكذلك أنواعها، مرورا بالمبحث الثاني المعنون البناء الإبستمولوجي للعقوبات الذكية، لمفهوم العقوبات الذكية، وأشكالها، أما الفصل الثاني فقد جاء تحت مسمى العقوبات الذكية في الاستراتيجيات الأمريكية، لنعرج إلى المبحث الأول والذي سمي تحديد مفهوم الإستراتيجي كما حاولنا إعطاء لمحة ابستمولوجية للإستراتيجية وكذلك توضيح خصائصها العامة، أما في المبحث الثاني الذي تطرقنا فيه إلي الإستراتيجية الأمريكية وأهم أهدافها وسائلها ومؤسسات صنعها.

وصولا إلى الفصل الثالث والمعنون بـمكانة إيران في إستراتجية العقوبات الذكية الأمريكية الذي تضمن مبحثين ولهما الانفتاح على البعد الإيراني في السياسة الخارجية الأمريكية والحسابات المعقدة للعقوبات المحتملة علي إيران، الأول تضمن مطلبين يحتوي الأول: الأهمية الجيو إستراتيجية لإيران، أما الثاني حدد فيه مسار العلاقات الأمريكية الإيرانية، أما المبحث الثاني فقد تم فيه التطرق إلي: مطلبين أيضا الأول تناولنا فيه طبيعة البرنامج النووي الإيراني والمواقف الدولية منه، أما الثاني مآل وجدوى العقوبات الأمريكية على إيران.

الفصل الأول

المقاربة النظرية

للعقوبات الذكية

في ظل النزاعات الدولية و الصراعات الداخلية و الانتهاكات المستمرة للسلم والأمن الدوليين، ومع زيادة عدد حالات تهديده من انتشار أسلحة الدمار الشامل و الإرهاب الدولي، تم تسليط الضوء على نظام العقوبات الإقتصادية المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة و إعطائها أهمية من أجل ردع هذه الانتهاكات، إلا أنها حالت دون جدوى في تحقيق الهدف المرجو منها لمساسها بحقوق الإنسان . لذلك تم إعادة تكييفها و إصلاحها عن طريق تغيير أسلوب فرضها بإتباع منهج ذكي و تسليط العقوبة بصفة مباشرة على المسئولين عن ارتكاب المخالفة، و التمييز بين الحاكم و المحكوم عند تنفيذها، وهو ما يطلق عليه "العقوبات الذكية" .

المبحث الأول: تحديد مفهوم السياسات العقابية

إن الجريمة ظاهرة اجتماعية مرتبطة بالإنسان و عرفت منذ القدم، و تطورت و تعقدت أشكالها و تنوعت مناهجها و وسائلها مع تقدم المجتمعات، و مع الثورة التكنولوجية و التقنية ففي العصر الحاضر أخذت ظاهرة الإجرام بعدا دوليا و أصبحت عابرة للدول و القارات ما استوجبت سياسات عقابية.

لقد اختلف فقهاء القانون في تعريف السياسات العقابية، و تعددت التعاريف بتعدد المرجعيات الفلسفية والعلمية ثم الاتجاهات الفكرية و السياسية و هذا ما سنحاول الإحاطة به من خلال هذا المبحث في مطلبين.

المطلب الأول: تعريف العقاب وأنواعه

أولا:مفهوم العقوبات: تعتبر العقوبات من أهم القضايا المطروحة على الساحة الدولية، وذلك راجع إلى أهميتها الكبيرة كونها تعتبر آلية غير عسكرية تلجأ لها الأمم المتحدة والقوى الدولية للمحافظة على السلم والأمن الدوليين لهذا سنقوم بالتطرق للعقوبات في هذا المطلب وكل ماله صلة بها .

لقد بقيت معظم النزاعات الدولية تحل بالطرق العسكرية منتجة آلاف الضحايا، حتى لجأت الدول إلى خيار بديل وهو فرض العقوبات على الدول الأخرى لتغيير سلوكها، وهذا ما تم إقراره في المادة **41** من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة: «لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير،ويجوز أن يكون بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئيا أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية».[1]

والملاحظ من نص المادة أنها ذكرت كلمة تدابير والمقصود بها هو العقوبات،كما أن هناك نوعين من العقوبات السياسية والاقتصادية،ولكي نتمكن من معرفة معنى العقوبات الدولية يجب قبل ذلك أن نعرف العقوبة أو ما يُطلق عليها فقهاء القانون الجزاء.

[1] – المادة 41، الفصل السابع، ميثاق الأمم المتحدة.

1- تعريف العقوبة (الجزاء):

يعرف الأستاذ **عبد المعز عبد الغفار نجم** العقوبة بأنها:" كل إجراء يمكن أن يحقق احترام القانون الدولي و منع انتهاكاته".[1]

و يؤكد الأستاذ الدكتور **عبد العزيز سرحان** على نفس هذا المفهوم ويعرفه بأنه: " رد الفعل الاجتماعي الذي يعبر عن استياء المجتمع تجاه أحد أعضائه، الذي ارتكب ما يخالف مضمون إحدى القواعد القانونية السارية في هذا المجتمع، و يعرفه كذلك بعض أساتذة القانون الدولي بأنه : " النتيجة القانونية التي تترتب على الاعتداء الذي يتجلى في تطبيق الدولة لتدابير القسر".[2]

تعتبر العقوبة من أهّم وسائل السياسة الجنائية في مكافحة الإجرام، لذلك فإنها كانت ولا تزال محور بحوث علم العقاب، باعتبار أنّ هذا الأخيرِ ُعنى بكيفية اختيار الجزاءات الجنائية وطرق تنفيذها وإتباع أساليب المعاملة العقابية التي يكون من شأنها تحقيق أغراض الجزاء الجنائي.[3]

إذن حسب التعاريف السابقة لمصطلح العقوبة أو ما يطلق عليه بالجزاء، فهي إجراء قانوني للحد من الانتهاكات،أما العقوبات الدولية فمستواها سيكون على مستوى النظام الدولي وهذا ما سنتطرق إليه في التعاريف الآتية .

2- العقوبات الدولية: international Sanctions:

يعرف معجم المعاني الجامع **العقوبات الدولية** على أنها:

«إجراء قسري تتبناه عدة دول تعمل مع بعضها البعض ضد بلد واحد قام بخرق القانون الدولي».[4]

كما تعرف **العقوبات الدولية** أيضا:

[1]- عيسو عز الدين، **الجزاءات الجنائية الدولية**، (رسالة ماجستير،جامعة الجزائر 1:كلية الحقوق 2015)، ص 16.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 17.

[3]- جوهر قوادري صامت،" مساوئ العقوبة السالبة للحرية قصيرة المدى"، (**الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية**، العدد 3، 2015)، ص 71.

[4]- معجم المعاني الجامع، على الموقع التالي: https://isalna.com تم التصفح بتاريخ: 2019/01/10.

«تعتبر العقوبات الدولية بشكل عام مجموعة من الإجراءات ذات الطابع المختلف التي تطبقها المنظمات الدولية،القوى الدولية على دول مخالفة لقواعد القانون الدولي،أما لمنعها من ارتكاب عمل عدواني أو إيقاف عمل عدواني كانت قد بدأته».[1]

لقد عرفت **العقوبات الدولية** من قبل العديد من الباحثين والفقهاء المختصين في القانون حيث يطلق على العقوبات الدولية مصطلح الجزاءات الدولية، وهذا حسب فقهاء القانون والتعريف التالي يوضح ذلك.

«فكرة الجزاء الدولي ترادف فكرة العقوبة الدولية».

يمكن أن نعرف الجزاء الدولي على أنه مجموعة من الإجراءات و التدابير التي تطبق في مواجهة الانتهاك لأحكام وقواعد القانون الدولي بهدف إرغامه عن العدول على سلوكه وتقويمه،إذ يفتقر إلى الفاعلية إذا كان مطبقا من قبل الدول فرادى، ويكتسب فاعلية هامة إذا كان محددا ضمن شروط وضوابط تضعها المنظمة الدولية حيث أن الهدف منه هو إعادة الأمور إلى نصابها وانتظامها بالردع أو معاقبة مرتكب الفعل غير المشروع دوليا.[2]

إذن **فالعقوبات الدولية** هي وسيلة قانونية تستخدم لردع الدول التي تنتهك القانون الدولي وهذا ما فصله التعريف التالي:

العقوبات الدولية هي أداة تستخدمها البلدان أو المنظمات الدولية لإقناع حكومة معينة أو مجموعة من الحكومات بتغيير سياستها عن طريق تقييد التجارة أو الاستثمار أو أي نشاط تجاري...كما تعرف على أنها القيود التي تحد من حرية الدولة أو الجماعة أو قادتها في العمل، تفرض من خلال قرار جماعي من دول أخرى. وذلك لان المجتمع الدولي يريد استخدام الوسائل السلمية لمحاولة التأثير على سلوك الدولة أو الجماعة أو الفرد من خلال مختلف التدابير الاقتصادية والسياسية،وقد يكون الهدف هو تغيير سياسات دولة تهدد السلم والأمن الدوليين،ونزع فتيل الصراع في بلد ما،وحمل دولة على وقف الانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان.[3]

لقد قمنا بالتفصيل في تعريف العقوبات الدولية وتبيانها حتى نستطيع أن نتطرق إلى التطور الذي شهدته خاصة في مرحلة التاريخ الحديث، أين أصبحت هذه العقوبات ضمن الأطر القانونية الدولية.

---

[1] _ – خالد حساني، "جزاءات مجلس الأمن ضد الكيانات من غير الدول"، (**مجلة القانون المجتمع والسلطة**، جامعة وهران)،ص38.

[2] – علي جميل حرب، **نظام الجزاء الدولي**، (منشورات الحلب الحقوقية، بيروت،لبنان،2010)، ص 36.

[3] – منار دمشق،" العقوبات الدولية international sanctions"، على الرابط التالي:

www.babonej.com//international-sanctions-2470.html تم تصفح الموقع بتاريخ:2019/03/20

ثانيا: تطور العقوبات الدولية:

لقد عرفت العقوبة تطورا كبيرا من العصور القديمة إلى وقتنا الراهن،تأثر في كل مرحلة بتطور الفكر البشري، ونظرته للمصالح المراد حمايتها،وكذا الهدف المراد تحقيقه من وراء العقوبة في كل عصر.[1]
لذلك في هذا الجزء سوف نفصل في مرحلة معينة وهي مرحلة القرن الثامن عشر أين دخلت هذه العقوبات مرحلة التقنيين.

لقد جاء في موسوعة الأمم المتحدة إن كلمة الجزاءات أو العقوبات كانت قد أدرجت في معاهدة فرساي لعام 1919 للدلالة على ممارسة الضغط بموجب المادة **16** من العهد، والتي تعد مادة العقوبات لتضمنها إجراءات اقتصاد متنوعة : حظر اقتصادي، حجز،عقوبات مالية وتجارية، وإجراءات أخرى عسكرية، لتتحول بهذه العقوبات من قاعدة عرفية إلى قاعدة مكتوبة في عهد عصبة الأمم بداية ثم ميثاق الأمم المتحدة لاحقا.[2]

سوف نبدأ أولا بعصبة الأمم كونها الإطار القانوني الأول الذي ظهر لتنظيم العلاقات بين الدول ثم ننتقل إلى هيئة الأمم المتحدة كونها جاءت على أنقاض العصبة:

عصبة الأمم: هي أول إطار تنظيمي دولي من حيث مداه،أما ميثاقها فهو الدستور الأعلى المنظم للعلاقات الدولية بجميع أنشطتها، لم يقتصر ميثاق عصبة الأمم على صيانة السلام العالمي فقط،بل جاء أيضا منظما ومدونا للوسائل القسرية مبينا آليات تطبيقها،ولقد جاءت هذه التدابير القسرية (العقوبات) في مجموعتين عقوبات عسكرية وأخرى غير عسكرية، حيث حددت المادة **16** من ميثاق عصبة الأمم في فقرتها الأولى طبيعة الجزاءات الغير عسكرية على سبيل المثال لا الحصر مثل: قطع العلاقات التجارية والمالية وقطع التبادل المالي مع رعايا الدولة المعتدية.[3]

لم تنجح العقوبات في عصبة الأمم لأنها كانت تصدر من مجلس العصبة والجمعية العمومية على شكل توصيات دون أن تحمل صفة الإلزام لتطبيقها،وذلك نظرا لضرورة توافر قاعدة الإجماع في التصويت على قرار العقوبات حتى يتخذ صفة الإلزام،وهذا مالا يمكن تحقيقه لاعتبارات سياسية مصلحيه بين الدول الأعضاء،والحالة

[1]– جوهر قوادري صامت، **المرجع السابق**، ص 71.

[2]– رضا قردوح، **العقوبات الذكية مدى اعتبارها بديلا للعقوبات الاقتصادية التقليدية في علاقتها بحقوق الإنسان** رسالة ماجستير(جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق 2011)، ص 12.

[3]– عادل تبينة، **العقوبات الاقتصادية الدولية بين الشرعية والاعتبارات الإنسانية**، رسالة ماجستير(جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق،2012)، ص ص، 25 – 26.

الوحيدة التي نجحت فيها العصبة في فرض عقوبات قسرية كانت على ايطاليا اثر اجتياح جيشها للحبشة (إثيوبيا حاليا) سنة 1935.

وبذلك تكون عصبة الأمم ساهمت في تنظيم العقوبات ولكنها أخفقت عمليا بتطبيقها،ممهدة الطرق أمام منظمة الأمم المتحدة التي أصبح فيها قرار العقوبات من المسائل الموضوعية والذي يأخذ صفة الإلزام لجميع الدول الأعضاء،وأصبح للعقوبات تأثيرا خطيرا بعد أن كانت تعتبر العقوبة اقل عنفا.[1]

تظم **الأمم المتحدة** في عضويتها جميع دول العالم،وقد قامت هذه المنظمة لحفظ السلم والأمن الدوليين، وقد عملت على تنظيم العلاقات بين جميع الدول المشتركة في عضويتها،وذلك من خلال الميثاق الذي منحها الميثاق للمنظمة،بدا بكشف الخطأ أو التجاوزات ثم تحديد المخالفات التي ترتكب من قبل الدول الأعضاء وتطبيق العقوبة عليها، كما تتضمن هيئة الأمم جهازان يعتبران تنفيذيان ويقوما بتطبيق العقوبات على الدول المنتهكة للقانون الدولي،وذلك بموجب **الفصل السابع** والمواد التي تتضمنه خاصة **المادة 41**. التي تفرض عقوبات غير عسكرية على الدول المخالفة تتمثل في عقوبات سياسية واقتصادية.[2]

المطلب الثاني: أشكال لعقوبات الدولية:

تعددت أشكال انتهاكات القانون الدولي من قبل دول العالم،لذلك تعددت العقوبات الدولية وتفاوتت درجتها من عقوبة إلى عقوبة أخرى،لذلك في هذا المطلب سوف نفصل في أنواع هذه العقوبات.

1- العقوبات الاقتصادية:

عرفت العقوبات الاقتصادية منذ نشأة المجتمع الدوليوطُبِقت بصيغ مختلفة ثم تطورت مع تطور المجتمع وأهدافه، ومع بروز عصر التنظيم الدولي صِيغت في إطار قانوني واعتمدت كوسيلة عقابية على الدول التي تنتهك أحكام القانون الدولي، العقوبات الاقتصادية هي إحدى أشكال الجزاء الدولي التي تمتاز بالطابع غير العسكري لفض النزاعات الدولية وحفظ السلم والأمن الدوليين دون اللّجوء إلى القوة المسلحة، حيث حَظِيتْ بمكانة جد

[1]- محمد لطيفة، **الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن في فرض العقوبات الاقتصادية**، رسالة ماجستير(جامعة حلب: كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية،2013)، ص ص، 28_ 29 .

[2]- موراي بلحسان، "الأساس القانوني لتموقع العقوبات الاقتصادية الدولية بمنظمة الأمم المتحدة "، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، (المجلد9، العدد 1، 2016)، ص ص ،115_116 .

هامة في النظام العقابي الدولي، واعْتُبِرت الوسيلة الأولى والأساسية في يد مجلس الأمن لردع انتهاكات قواعد القانون الدولي،وبرز استعمالها بكثرة في فترة التسعينات وحققت نتائج ايجابية في كثير من الحالات.[1]

ولقد عرفت العقوبات الاقتصادية كالأتي:

يعرف البعض العقوبات الاقتصادية على أنها إجراءات تعتمد على الوسائل الاقتصادية، تتبناها الحكومات في صورة منفردة أو جماعية في إطار منظمة عالمية أو دولية ذات سياسات تجاوزت حدود التزاماتها المقررة دوليا، ويكون تجاوز الحدود في ثلاثة حالات : العدوان المسلح على دولة أخرى، خرق القانون الدولي، المعاهدات، الالتزامات الدولية، أو تهديد السلم والأمن الدوليين.[2]

وفي تعريف أكثر دقة فإن العقوبات الاقتصادية هي إجراء اقتصادي يهدف إلى التأثير على إرادة دولة في ممارسة حقوقها لإرغامها على احترام التزاماتها الدولية،بحيث تصبح قراراتها مطابقة لما يفرضه عليها القانون الدولي،وهذا التعريف الأخير أضاف تحديدا لفكرة العقوبات الاقتصادية.[3]

حيث حدد الهدف من وراء العقوبة هو التأثير على الدولة لحثها على احترام قواعد القانون الدولي وهذا ما أكدته لجنة العقوبات الدولية التابعة لعصبة الأمم والتي تشكلت سنة 1931،حيث إن هدف العقوبات الاقتصادية هو الإضرار بمصالح الدولة التجارية والصناعية في سبيل تغيير سياسة الدولة العدوانية،وتعريف اللجنة يتشابه مع هذا التعريف في التركيز على منع الدول من انتهاج سياسات عدائية ضد الدول الأخرى، وقد أضاف «**كلسن**» إلى هذا التعريف أن العقوبات الاقتصادية لا تستهدف حفظ وحماية القانون ولكن تستهدف حفظ وحماية السلام والذي لا يتفق بالضرورة مع القانون.[4]

من التعريفات السابقة نلاحظ أن العقوبات الاقتصادية تعددت أشكالها حسب الانتهاك القانوني الذي تقوم به الدول المعتدية ومن بين هذه العقوبات الاقتصادية:

أ- المقاطعة الاقتصادية: وتعرف بأنها الإجراءات الرسمية التي تؤدي إلى قطع العلاقات الاقتصادية بين دولة وأخرى معتدية،عندما لا تكون هناك حالة حرب معلنة بينهم، وتشمل إجراءات المقاطعة الاقتصادية، وقف كل العلاقات الاقتصادية، التجارية، المالية، والتأمينية، والاستثمارية، والاجتماعية التي تتم على مستوى الأشخاص

[1]- نصيرة شيباني، طاهر عباسة، **"** العقوبات الذكية بديل للعقوبات الاقتصادية الدولية **"**، **مجلة الاجتهاد القضائي**، (العدد 17،2018)، ص 263.

[2]- موراي بلحسان، **مرجع السابق**، ص 109.

[3]- رضا قردوح، **مرجع سابق**، ص 14 .

[4]- **المرجع نفسه**، ص 15 .

كالسياحة والهجرة والسفر...الخ. ولا تقتصر على جانب واحد بل تمتد إلى كل القطاعات، ولعل هذه أهم ميزة تمتاز بها عن الحظر،أو التحريم الاقتصادي،الذي يقتصر على إيقاف حركة تبادل السلع بين الدول الموقعة لها والدولة الواقعة عليها، ولذلك فإنها إذا استعملت كتدابير جزائية دولية، تعد أهم عقوبة اقتصادية توقعها دولة أو مجموعة دول ضد الدولة التي يراد الضغط عليها بالإضافة إلى كونها تمثل النموذج الأمثل للعقوبات الاقتصادية لأنها تشدد الخناق على الطرف المعاقب حتى تحقيق المرجو منها،وهو الرجوع عن العدوان أو العقاب.[1]

ب- الحظر الاقتصادي: هو وضع منع و تحريم إرسال الصادرات لدولة أو عدة دول، وتقوم المنظمات بفرض هذا النوع من العقوبات الاقتصادية لمعاقبة الدول المخالفة لأحكام القانون الدولي، ومنها القيام بنشاطات غير مشروعة أو لمنعها من استخدام تلك السلع ومعظمها من المواد الحربية.[2]

كما في حالات تقوم المنظمة الدولية بتحديد نوع السلع المحظورة التي لا يجب أن تصل إلى الدولة المخالفة فتشمل مثلا: الأسلحة،الذخيرة،مواد الطاقة الذرية،البترول،ويعد الحظر من اخطر وسائل العقوبات الاقتصادية لأنه يؤدي إلى اهتزاز النظام الاقتصادي للدولة ويؤدي كذلك إلى حرمان الشعب من السلع التي يحتاجها،وهذا قد يؤدي إلى السخط الشعبي على الحكومة الذي يكون له الأثر الكبير في سياسة الدولة. [3]

1- العقوبات السياسية:

توجد العديد من العقوبات السياسية من بينها الاستنكار والاستياء من الدول التي تخترق القانون الدولي، واخطر هذه العقوبات هي **المقاطعة الدبلوماسية**، وهذا ما سنراه في الفقرة التالية:

لقد أورد عهد **عصبة الأمم** عددا من الجزاءات التي تم النص عليها في **المادة 16** منه و من بينها جزاءات القسر السياسية و هو ما نص عليها ميثاق الأمم المتحدة في **المادة 41** فمن خلال هاتين المادتين يمكن تعريف الجزاء الدولي السياسي بأنه الأمر ذو الطابع السياسي و الذي يوقعه أحد أشخاص القانون الدولي على شخص دولي آخر نتيجة إخلال هذا الأخير بإحدى قواعد القانون الدولي للجزاء و من مظاهر هذا النوع من أنواع الجزاءات الدولية السخط و الاستياء و الاستنكار و الأثر ذو طابع نفسي.

إن الجزاءات الدولية السياسية الحديثة قد أخذت أشكالا عدة في هيئة **الأمم المتحدة** منها الاحتجاج

---

[1]- بوبكر خلف،" العقوبات الاقتصادية الدولية الانفرادية في المجتمع الدولي المعاصر"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، (عدد 13، جوان 2016)، ص 113.

[2]- فاتن عبد العال احمد، **العقوبات الاقتصادية الدولية**، (مصر: دار النهضة العربية القاهرة ،2000)، ص 36.

[3]- **المرجع نفسه**، ص 36.

وقطع العلاقات الدبلوماسية و استدعاء أو طرد سفير الدولة المراد قطع العلاقات معها، بيد أن الدولة لا تلجأ إلى أسلوب قطع العلاقات الدبلوماسية مع بعضها البعض إلا إذا ساءت العلاقات بينهما لدرجة جد خطيرة و تنوع من أنواع الجزاءات على إساءة دولة لعلاقاتها مع الأخرى، نتيجة خرقها للقانون الدولي، وحيث يستطيع الرأي العام الدولي و الداخلي أن يعلم بما أقدمت عليه تلك الدولة في حق دولة أخرى أو في حق المجتمع الدولي بأسره.[1]

إن العقوبات التي نصت عليها **المادة 41** من ميثاق هيئة الأمم المتحدة تتمثل في العقوبات المتمثلة في العقوبات الاقتصادية والسياسية، وفي حال فشل هذه العقوبات تلجا الهيئة إلى عقوبات أكثر صرامة والمتمثلة في القوة العسكرية.

3- العقوبات العسكرية (استخدام القوة العسكرية) :

يمكن تعريف العقوبة العسكرية بأنها الاستخدام المشروع للقوة المسلحة كنتيجة لانتهاك أحد أشخاص القانون الدولي للقواعد المتعلقة بالأمن و السلم الدولي شريطة إخفاق سائر العقوبات الدولية الأخرى غير العسكرية و لقد نصت المادة **16** من عهد عصبة الأمم على هذا الجزاء،و تتمثل في استخدام العصبة للقوات المسلحة التابعة للدول الأعضاء ضد الدول المخالفة، الغرض منها إقرار السلم و ردع تلك الدولة، والسماح للقوات المسلحة التابعة لدول الأعضاء بالمرور عبر أراضي دول العصبة لمواجهة الدول المفروض عليها الجزاء ومن الناحية السياسية و العملية يطلق على الجزاء الدولي و العسكري مصطلح **الأمن الجماعي sécurité collective**.

أما بالنسبة لميثاق **الأمم المتحدة** فيما يخص العقوبات العسكرية فإن هذا النوع من العقوبات يتم اتخاذه من قبل الدول و المنظمات الدولية وفقا لما نصت عليه **المادة 42** من ميثاق هيئة الأمم، فجانب يرى أن مجلس الأمن وفقا لأحكام الميثاق ملزم بانتهاج التسلسل الوارد به حيث يتعين عليه ألا يلجأ إلى التدابير العسكرية إلا إذا تبين له و بشكل قاطع أن التدابير غير العسكرية الواردة في **41** من الميثاق غير كافية للحفاظ على السلم و الأمن الدوليين.[2]

ونص **المادة 42** من الفصل السابع لميثاق هيئة الأمم المتحدة كالتالي:

[1]- عيسو عز الدين، **المرجع السابق**، ص ص، 70- 72.

[2]- **المرجع نفسه**، ص ص، 37 - 74.

« إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في **المادة 41** (التدابير غير العسكرية) لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به، جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية و البحرية و البرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم و الأمن الدولي أو لإعادته إلى نصابه. و يجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات و الحصر و العمليات الأخرى بطريق القوات البحرية و الجوية أو البرية التابعة لأعضاء الأمم المتحدة».[1]

المبحث الثاني: البناء الإبستمولوجي للعقوبات الذكية

نتيجة للأزمات الإنسانية العديدة التي أوقعتها العقوبات الإقتصادية الشاملة في أكثر من بلد، ونظرا للفشل البين لمنطق العقوبات الإقتصادية و تأثيراتها السلبية على المواطنين العاديين و السكان الأبرياء بدأت القوى الكبرى في السنوات الأخيرة تتجه أكثر نحو العقوبات الذكية التي تعتبر أكثر منطقية و أخلاقية من العقوبات الشاملة.

المطلب الأول: تعريف العقوبات الذكية:

تعتبر العقوبات الدولية الذكية آخر ابتكار توصل إليه المجتمع الدولي لتحسين نظام العقوبات هذا حتى يحافظ على شرعيته من خلال ما منحه له ميثاق الأمم المتحدة من مشروعية ويصل إلى الهدف المنشود من فرضه والتسليم به كضرورة ملحة لتجنب اللجوء إلى الوسيلة الحربية لحل النزاعات الدولية وردع من تسول له نفسه تهديد السلم والأمن الدوليين، أو انتهاك حقوق الإنسان الذي يصل إلى عتبة الجرائم الإنسانية.[2]

لقد عرفت العقوبات الذكية العديد من التعاريف :

العقوبات التي يفرضها مجلس الأمن ضد الأفراد الكيانات من غير الدول تسمى العقوبات الموجهة أو المستهدفة أو الذكية **smart sanctions** وقد برز هذا النوع من العقوبات نتيجة الآثار المدمرة للعقوبات الدولية على قواعد القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، فقد برزت في السنوات الأخيرة العقوبات التي تستهدف القيادات والمنظمات الأمنية المسئولة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان كبديل مهم عن العقوبات المقررة في الفصل السابع من الميثاق ويطلق على هذه العقوبات مصطلح العقوبات الذكية.[3]

كما عرفها كل من «**دافيد كورترايت**» **david cortright** و «**جورج لوبيز**» **george lopez**

[1]- المادة 42، الفصل السابع، ميثاق هيئة الأمم المتحدة.

[2]- محمد سعادي ، "العقوبات الاقتصادية الدولية الذكية"، **مجلة القانون**، (العدد 06، جوان 2016)، ص48.

[3]- خالد حساني، **مرجع سابق**، ص 39.

بأنها تلك التدابير التي تفرض ضغوطا قصريه على الأفراد والهيئات المحددة،مقيدة بذلك المنتجات وغيرها من الخدمات مع التقليل من الآثار الاقتصادية والاجتماعية غير المقصودة على المجموعات المستضعفة من السكان الأبرياء.[1]

وعرفها من جهته «**دافيد لاكتزين**» **david laktzain** بأنها : تلك التدابير التي تركز الضغوط على المسؤولين على المخالفات مع التقليل من الآثار السلبية غير المقصودة، فتستهدف هذه العقوبات منتجات محددة بشكل انتقائي أو الأنشطة المعتبرة حيوية لتسيير سياسة مفروضة لها قيما لدى هؤلاء المسؤولين.[2]

إذن فالعقوبات الذكية هي بديل للعقوبات الاقتصادية الشاملة وتسعى لتحقيق الأمن دون انتهاكات لحقوق الإنسان، أي تعتبر عقوبات مستهدفة.

وقد عرفت مستشارة الأمن القومي للرئيس الأمريكي «**جورج بوش**» ضمنيا عندما تحدث عن العقوبات الذكية على العراق بقولها : "إننا عندما جئنا إلى السلطة وجدنا نظاما للعقوبات مليئا بالثقوب لم يكن الناس يتقيدون به و كلما وجدنا أنفسنا في صراع الدول الخمسة الدائمين" . فهذا الكلام يؤكد القصور و العيوب التي تتضمنها العقوبات الاقتصادية و ضرورة إعادة رسكلتها و التفكير و البحث عن حلول لسد هذه الثقوب و تجاوز العيوب .

تستهدف العقوبات الذكية بالأساس قطاعات النخبة في البلد عن طريق مصالحها ودفع هذه النخبة للضغط على نظامها السياسي وهذا النوع من العقوبات لا يصطدم في المرحلة الأولى بجماهير البلد المعاقب وهو ما يوفر لها مزية لا تتوفر لدى العقوبات الاقتصادية العادية وهذه المزية تتلخص في الحيلولة دون استثمار النظام للعقوبات الاقتصادية وتحويلها إلى أداة لربط الجماهير بالمشروع السياسي للنظام، والعقوبات الذكية تؤثر بالتالي على النظام ككل،أو على بعض الأجنحة بحيث تضغط عليه أو تحجب تأييدها عنه،ولكن هذا النوع من العقوبات يتطلب تنسيقا دوليا على الصعيد التقني و السياسي وهو سيكون متاحا إذا ما كان هناك غطاءا شرعيا دوليا عبر قرارات مجلس الأمن الدولي.

تهدف العقوبات المحددة أو العقوبات الذكية (القنابل الذكية)، إلى تركيز تأثيرها على القادة والنخب السياسية وشرائح المجتمع التي تعتبر مسؤولية عن السلوكيات المثيرة للاعتراض، مع الحد من الأضرار الجانبية التي تلحق

[1] – رضا قردوح، **مرجع سابق**، ص 58 .

[2] – **المرجع نفسه**، ص 59 .

بالسكان عمومًا وبلدان العالم الثالث، إن التشديد المتزايد على المساءلة الفردية لأصحاب السلطة عن الأفعال غير القانونية للدول، قد يكون من المفيد التمييز بين العقوبات المستهدفة و الانتقائية.

فالعقوبات الانتقائية : التي هي أقل اتساعًا من الحظر الشامل تنطوي على قيود على منتجات معينة أو تدفقات مالية، وتركز **العقوبات المستهدفة**: على مجموعات معينة أو أفراد معينين في البلد المستهدف وتهدف إلى التأثير بشكل مباشر على هذه المجموعات.

لقد ظهرت العقوبات الذكية نظرا لفشل العقوبات الاقتصادية والآثار السلبية التي تركتها وهذا ما اقره الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره لعام 1997 عن عمل الأمم المتحدة، شدد الأمين العام «**كوفي عنان**» على أهمية العقوبات الاقتصادية فهي تعتبر أداة مجلس الأمن للضغط دون اللجوء إلى القوة في نفس الوقت كان **عنان** قلقًا من الضرر الذي تلحقه العقوبات على المجموعات المدنية الضعيفة، وأضرارها الجانبية بالدول واعترف بأنه : "من المقبول بشكل متزايد أن تصميم وتنفيذ الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن بحاجة إلى تحسين، وتقليص تكاليفها الإنسانية على السكان المدنيين قدر الإمكان"،فالمخاوف المشتركة على نطاق واسع بشأن الآثار الإنسانية يمكن أن تقوض الوحدة السياسية اللازمة للتنفيذ الفعال للعقوبات المتعددة الأطراف، أصبح من الواضح أن فعالية نظام العقوبات يعتمد جزئيا على كيفية معالجته للقضايا الإنسانية.[1]

لقد عُقدت عدة جهود دولية لتجاوز العقوبات الاقتصادية، وقد طُرحت عدة مبادرات للعقوبات الذكية تمثلت في مايلي :

أ- **عملية إنترلاكن** : **Interlaken Process** : تعدُّ أول المبادرات التي بذلت لتطوير وصقل نهج العقوبات المستهدفة وزيادة فعاليتها، وقد جاءت بمبادرة من الحكومة السويسرية في مارس عام 1998 حتى1999، حيث عقدت مؤتمرات **انترلاكن** في سويسرا من طرف الإدارة الاتحادية السويسرية للشؤون الاقتصادية، بعد عزم الحكومة السويسرية على أن يكون الغرض من هذه الحلقات الدراسية **لانترلاكن** وضع وتدقيق المتطلبات المحددة في أنظمة العقوبات المالية وتطوير خيارات جديدة تستهدف أفرادا أو كيانات محددة في البلد المستهدف، وكيفية جعلها أكثر فعالية مع السعي لتحديد دور الاستثناءات لأسباب إنسانية في تصميم العقوبات المللية ُ ستهدفة، وذكرت بإيجاز دور رصد الأثر الإنساني في تحسين تنفيذ العقوبات وإدراج أحكام

[1]- Gary Clyde Hufbaura and Barbara Oegg :(**Targeted Sanctions** :**A Policy Alternative** , Peterson Institute For International Ecobomics , February 23 , 2000) , p1.

تتعلق برصد الآثار الإنسانية المحتملة في قرارات مجلس الأمن الدولي وقد حققت عملية **انترلاكن** تقدماً كبيرا في فهم جماعي للعقوبات المالية المستهدفة، وتتمثل أهم انجازات العملية إنترلاكن في تقديم نصّ قانوني وطني نموذجي لوضع قرارات مجلس الأمن بفرض عقوبات مالية ذات أهداف موجهة حيز التنفيذ.[1]

ب- مبادرة بون برلين: Bonn-Berlin Process: على غرار عملية **انترلاكن**، قامت الحكومة الألمانية بالتعاون مع الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة ومركز **بون** الدولي للتغيير بعقد ندوة دراسية في نوفمبر1999 بشأن تحسين تصميم وتنفيذ عقوبات الحظر المفروضة على الأسلحة والسفر من أجل الاستخدام الأفضل لها من قبل هيئة الأمم المتحدة، ودارت المناقشات حول تحديد العوائق التي تعرقل تنفيذ العقوبات الاقتصادية على الواقع العملي، وركزت على الجوانب التقنية لفرض العقوبات بدل السياسية وقُدِمتْ تقارير هذا المؤتمر جنبا إلى جنب مع دليل **أنترلاكن** إلى مجلس الأمن في جلسته، المنعقدة في 22 أكتوبر 2000 ثم تم إعادة مناقشتها مرة ثانية في حلقة دراسية نهائية في **برلين** من 03 إلى 05 ديسمبر 2000 بمشاركة خبراء من 28 دولة، بشأن تكييف التقارير واستنتاجات الفرق الأربعة لوضعها ضمن السياق الأمثل للعقوبات الذكية.[2]

3- مبادرة استوكهلم Stockholm Process :

هي المبادرة الثالثة جاءت بمبادرة من وزارة الخارجية السويسرية في عام 2002 بالتعاون مع إدارة بحوث السلام والنزاعات في جامعة **أبسالا** تناولت تنفيذ العقوبات الذكية . وجرى العمل ضمن هذه العملية من خلال ثلاثة فرق عاملة، يتمحور عملها حول تقديم توصياتها حول عملية تنفيذ العقوبات والتحديات التي تفرضها تشريعات الدول القومية وحول فرص التملص من العقوبات من جانب الدول المستهدفة، وقد عُرض التقرير النهائي لهذه المبادرة على مجلس الأمن الدولي في فيفري عام 2000.

في الحقيقة إنّ هذه المبادرات الثلاث معاً أتت لتوجيه جزء كبير من عمل الأمم المتحدة باتجاه إنشاء وتنفيذ العقوبات المستهدفة وتحسين ذكائها من خلال تناول المسائل التقنية لتصميم وتنفيذ العقوبات المستهدفة بشكل جيد وسليم الأمر الذي سيساهم في تحسين إستراتيجية هذه العقوبات وتحسين إجراءات الاستثناءات الإنسانية في نظم العقوبات وذلك عن طريق وضع معايير أفضل للإعفاء ورصد الآثار الإنسانية

[1]- عدنان المصري، " العقوبات الذكية على محك حقوق الإنسان"، **شبكة ضياء للمؤتمرات و الدراسات**، ص ص، 8 - 9 .

[2]- نصيرة شيباني، طاهر عباسة، **مرجع سابق**، ص 278.

وأخيرا استهداف تدابير العقوبات للنخب في السلطة وكل الدوائر الداعمة لها الذين ينتهكون المعاييرالدوليّة المقبولة للسلوك وكل هذا من أجل تعزيز فاعلية نظم العقوبات من خلال تطبيق أقصى قدر من الضغط على الجهات الفاعلة تحت طائلة المسؤولية، و في الوقت نفسه التقليل من الآثار الضارةالإنسانيّة (الأضرار الجانبية) على مجموعة الأبرياء داخل الدولةُ ستهدفة.[1]

ثانيا: التدابير التي تتضمنها العقوبات الذكية:

إن مفهوم العقوبات الذكية كبديل للعقوبات التجارية الشاملة هو جديد نسبيا، ويمكن للمرء أن يلاحظ أن الاهتمام الإنساني لحماية المدنيين متأصل في هذا المفهوم، فمفهوم العقوبات الذكية يركز على وجود أقصى قدر من تأثير على النخب وفي الوقت نفسه تقليل من وطأة الحظر على مجتمع المدني الغير مستهدف من خلال مجموعة من التدابير أهمها :

- تجميد أصول الأموال الخاصة بالحكومة وبأعضاء النظام الحاكم خارج الدولة المعنية.
- تطبيق حظر تجاري على الأسلحة والسلع الكمالية غالية الثمن أو ما شابهها.
- منع السفر والطيران .
- فرض عقوبات أو حظر سياسي بهدف وصم الدولة المستهدفة بالعار وفرض عزلة دبلوماسية وتقليص الدور التمثيلي للدولة .

الحرمان من السفر إلى الخارج و تأشيرات الدخول وفرص التعليمية لأعضاء النظام و أسرهم وفرض حراس عليهم.[2]

ثالثا : أسباب العقوبات الذكية وأهدافها

1-الأسباب:

إن ظهور فكرة العقوباتالذكيّة لم يكن إلا كردّة فعل على الإخفاقات التي شاهدتهاالعقوبات الاقتصاديّة الدوليّة على مستويات متعددة، فمن جهة الانعكاساتالسلبيّة على شعب الدولة المستهدفة بالعقوبات، ومن جهة أخرى الانعكاساتالسلبيّة على الدول الأخرى نتيجة التزامها بتنفيذ هذه العقوبات، ناهيك عن ظهور هذه العقوبات كأداة عديمة الجدوى عندما لا تتمكن من تحقيق الغرض الذي فرضت من أجل تحقيقه.

أ- عدم فعالية العقوبات الاقتصادية الدولية:

[1]- عدنان المصري، **مرجع سابق**، ص ص،9 – 10.

[2]- جمال محي الدين، **العقوبات الاقتصادية للأمم المتحدة**، (د-ب-ن، دار الجامعية الجديدة، 2009)، ص 199.

لقد استخدم المجتمع الدولي العقوبات الاقتصادية كتدبير وقائي ضد انتهاك حقوق الإنسان، وكعقوبة عند ارتكاب الجرائم وتعتبر هذه تدابير مشروعة وفعالة في النضال من أجل حقوق الإنسان، قبل عام 1990،فرضت الأمم المتحدة عقوبات اقتصادية مرتين فقط، ضد روديسيا 1966 وجنوب أفريقيا 1977،كما فرضت الأمم المتحدة عقوبات اقتصادية متعددة الأطراف **12** مرة خلال هذه الفترة بالإضافة إلى أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فرضت عقوبات اقتصادية أحادية أو ثنائية أو إقليمية كثيرا خلال التسعينيات.[1]

إن كل هذه العقوبات الاقتصادية شهدت انتهاكات لحقوق الإنسان وليس حمايتها وهذا ما سنفصل فيه.

إن العقوبات الاقتصادية الدولية تقتضي منع الدول الخاضعة لها من استيراد مختلف المستلزمات والتجهيزات الصناعية،وكذا المواد المختلفة وهذا يؤدي ببعض المركبات والمصانع إلى التوقف عن الإنتاج وهو ما يؤدي إلى تسريح عمال هذه المصانع والمركبات ودخولهم في عداد البطالين وبالتالي المساس بالحق في العمل.

إن أسباب العقوبات الذكية ليس فقط المتمثلة في العمل بل تعدت مشاكل العقوبات الدولية إلى حياة الإنسان المتمثلة في:

يختلف أثر العقوبات من حالة لأخرى على سبيل المثال كثيراً ما تُسبب اضطراباً في توزيع الأغذية والأدوية والإمدادات الصحية، وتهدد نوعية الطعام وتوافر مياه الشرب النظيفة، وتتدخل بصورة قاسية في تشغيل الأنظمة الصحية والتعليمية الأساسية وتقوض الحق في العمل، وبالإضافة إلى ذلك فإن عواقبها غير المقصودة قد تشمل تعزيز سلطة الفئات المستبّدة وظهور سوق سوداء بصورة تكاد تكون حتمية وتوليد أرباح مفاجئة ضخمة للجماعات المتميزة التي تتصرف فيها، وتعزيز رقابة الفئات الحاكمة على السكان بشكل عام، وتقييد فرص التماس اللجوء أو التعبير عن المعارضة السياسية، وإذا كانت هذه الظواهر في جوهرها ذات طابع سياسي فإن لها كذلك تأثيراً إضافياً كبيراً على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعند النظر في العقوبات من الضروري التمييز بين الغرض الأساسي من ممارسة الضغط السياسي والاقتصادي على النخبة الحاكمة في البلد لإقناعهم بالامتثال للقانون الدولي وما يرافق ذلك من تسبّب في معاناة الفئات الأضعف داخل البلد المستهدف، ولهذا السبب فإن أنظمة الجزاءات التي وضعها مجلس الأمن الآن تحتوي على استثناءات إنسانية تهدف إلى إتاحة تدفق السلع والخدمات الأساسية الموجهة لأغراض إنسانية . ومن المفترض بصفة عامة أن هذه الاستثناءات تضمن الاحترام الأساسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلد المستهدف.

[1] -Maria Bengtsson : **Economic Sanctions Go Smart** , Linkoping University Department of anagement, Economics and Business law, Political Scieence, Master Thesis , May 2002, p2.

وبعد فرض العقوبات فإن الحكم على مدى نجاحها أو فشلها يحتاج إلى التمييز بين نتائج العقوبات ومدى فعالية هذه العقوبات، إذ أنها يمكن أن تتسبب بخسائر كبيرة سياسية واقتصادية للبلد المستهدف والبلدان المطبقة لها، ولكن لا تحقق أي نتيجة من النتائج المرجوة منها، وإن أحد السبل الأكثر وضوحا للحكم على مدى فعالية العقوبات هو قدرتها على تغيير سلوك الدولة المستهدفة، والواقع يشر إلى أن اغلب العقوبات الاقتصادية فشلت في ثني الدول عن الاستمرار في سياستها، والمتضرر الوحيد من هذه العقوبات هو الشعب، وهذا ما يجعل هذه العقوبات تثير قلق المنظمات الدولية بسبب ما يترتب عن هذه العقوبات من أثار إنسانية تؤثر على الشعب مباشرة وليس على الحكومات.[1]

ب- التسبب بالأضرار للدول:

حين تفرض عقوبات دولية على دولة ما بسبب سلوكيات مسؤوليتها، فان ذلك سيحدث خطورة كبيرة سواء على الحقوق الأساسية لسكان هذه الدولة المدنيين أو على الدول الغير التي ليست معنية بما حدث من مساس بالسلم والأمن الدوليين، فيتضرر اقتصادها بسبب العلاقات التي تربطها بالدولة المعاقبة، حيث تفرض العقوبات الدولية على دولة ما إلا تتحمل دولة لوحدها نتائج هذه العقوبات لسبب وحيد هو أنها دولة مجاورة أو شريك رئيسي للدولة المعاقبة وهذا منصوص عليه في المادة من ميثاق الأمم المتحدة وأكده كذلك الأمين العام كوفي عنان في تقرير لسنة 1997 يخص الوضع في العراق بان: العقوبات ... تنتج أضرار جانبية في حق الدول الغير.[2]

إن السببان الموضحان سابق من اكبر الأسباب التي أجبرت المجتمع الدولي على تطوير العقوبات الدولية الشاملة والمتمثلة في العقوبات الاقتصادية لتأتي العقوبات الذكية بإجراءات جد هامة متجاوزة في ذلك المساس بهذه الحقوق من خلال تحميل الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب السلوك المخالف دون باقي السكان يمكن تفعيل العقوبات الذكية في عدد من الفئات الفرعية: حظر الأسلحة، وحظر السلع الفاخرة، وتجميد الأصول، والعقوبات المفروضة على السفر،مع تحديد السلع و البضائع المصفاة من العقوبات و التي تمثل موارد ضرورية يحتاجها جل أفراد الدولة .[3]

[1]- رقية عواشرية، " **تأثير العقوبات الاقتصادية على حقوق الإنسان و التنمية**"،(جامعة باتنة: دراسة قانونية، كلية الحقوق، قسم العلوم القانونية، 2004)، ص 13 .

[2]- محمد سعادي، **مرجع سابق**، ص ص، 59، 60 .

[3]- سوزان إسماعيل عبد الله بنديان، **دور العقوبات الذكية في إدارة الأزمات الدولية**، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية 2012)، ص7.

2- أهداف العقوبات الذكية:

إن المنطق الذي تقوم عليه العقوبات الذكية هو منطق أخلاقي، إنساني، لا يتوافق والمنطق التقليدي للعقوبات الشاملة الذي أثبت عجزه في تحقيق أهدافه التي وضع من أجلها، ليحل معه المنطق الذكي الذي برز معه الجانب الإنساني كهدف استراتجي بني على أساسه، لذلك ستقوم أولا بتناول أساسي المنطق الشامل للعقوبات وأسباب فشله في تحقيق أهدافه ثم أساس المنطق الذكي ليتسنى لنا في النقطة الأخيرة إدراك الهدف منه.

أ- منطق العقوبات الشاملة:

إن فكرة المدرسة التقليدية فيما يتعلق بأدبيات العقوبات التي تستخدم تدابير العقوبات الاقتصادية الشاملة للحد من رفاهية المواطن هو الضغط على النظام لتغبير السياسات بحيث يتم رفع العقوبات،هذا المنطق قد أشار إليه العديد بالنظرية التقليدية للعقوبات أو السذاجة.[1]

*** النظرية التقليدية (السذاجة) :**

إن مبدأ هذه النظرية يقوم على افتراض إن الصعوبات والميثاق التي يتعرض لها السكان المدنيون في الدولة المستهدفة ستؤدي إلى الضغط السياسي من مستوى القاعدة الشعبية على قادة الدولة لتغير سلوكهم. وبعبارة أخرى فان آلية الإرسال التي كثيرا ما يشار إليها بصيغة الألم- الكسب (مزيد من الآلام التي لحقت بالدولة المستهدفة واكبر وأسرع المكاسب من قبل الدولة المعاقبة)،يفترض إن تكون أساس هذا المنطق . الذي وصفه **andtew mackK asifkhar** بالنظرية الساذجة أو التقليدية للجزاءات التي تقوم على الفكرة إن الشعور بالألم يشكل جماعي في البلد المستهدف سوف يؤدي بالنظام لتغير سياساته وسلوكياته المشينة إما تحت تأثير مباشر (الضغط الخارجي) أو غير مباشر (تحت ضغط سكانه غيرا لراضيين).ويتم ذلك خلال مرحلتين:

- المرحلة الأولى: هي فرض قيود على التجارة، وبهذه الطريقة تقلل من القدرات الاقتصادية لمواطني الأمة المستهدفة، وهذه المرحلة تمثل فعالية الجزاءات في فرض القيود الاقتصادية .

- المرحلة الثانية من النموذج : تتطلب تحويل التكاليف المفروضة على المواطنين في المرحلة الأولى إلى "انخفاض المنفعة "لقيادة هذا الهدف، هذا الانخفاض في الرفاهة للمواطن ينبغي أن يكون له تأثير مزدوج على الهدف الحقيقي، وصناع القرار في البلد المستهدف، حيث إن:

[1] -Dafid Lektzin ,**Organisations Internationales Et Sanctions Internationales** , Librairie Armand Clin ,Paris, 2007·p7·

– الانخفاض في رفاهية المواطن التي أحدثتها العقوبات ينبغي أن يؤدي إلى وضع اللوم من المواطنين على قادتهم بالضغط عليهم إما الاستقالة أو تغير السياسات المسؤولة عن العقوبات .

– الحد من القدرة الإنتاجية لمواطني الهدف يمكن أن تقلل وتخفض من حجم الموارد المتاحة للزعيم فمتابعة السياسات ليست ضرورية للبقاء على قيد الحياة، مثل شن الحروب، أو السعي لتكنولوجيا الأسلحة المتطورة ويمكن التفكير في هذه العملية من حيث أنها وسيلة وغاية، حيث إن الحرمان الاقتصادي الذي فرض على السكان عموما بمثابة وسيلة لتحقيق الهدف المتمثل في الحد من فائدة الحكومة لإنتاج هذه السياسية .[1]

أهم الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية :

يعترف **Doxey**: بأن زيادة العبء الملقى على كاهل المواطنين الأبرياء على الأرجح لم يؤدي إلى تغيير في السياسة نتيجة ارتفاع العواقب الإنسانية الوخيمة الناجمة عن الحرمان المادي و التي يأمل أن تترجم في شكل التزام سياسي من قبل النظام المستهدف، فالخلل الأساسي في النظرية التقليدية للعقوبات يكمن في أن الأسس النظرية لصيغة الألم – المكسب القائم على تحليل التكاليف و الفوائد المحسوبة من جانب الأطراف من الناحية المالية، وكذلك من حيث تكاليف وقوع خسائر و المكاسب من الناحية السياسية، و المفاضلة بين المكاسب المستقبلية لحقوق الإنسان و الانتهاكات الفورية ينقل افتراضات بان منطق التكاليف و المنافع مشكوك فيه نظريا و تجريبيا و أخلاقيا، فكل طرف يزن التكاليف و الفوائد على نحو مختلف على سبيل المثال الأنظمة الاستبدادية المستهدفة قد لا تعطي نفس القيمة للقدسية و نوعية حياة الإنسان كما تفعل الدول المعاقبة .

وهذه المشاكل في تطبيق نظرية العقوبات التقليدية لم تمض دون أن تلاحظ في الأدبيات العلمية فنجد أن معظم الكتاب عددوا عيوبها.

ومنه العقوبات التجارية الشاملة لم تعد تمثل هذا البديل غير العنيف للقوة نتيجة للتناقض الواضح بين نية ونتيجة العقوبات الاقتصادية الشاملة و التي تتطلب إعادة تقييم لأن عدم ضبطها بالقيود الأخلاقية أو القانونية يهدد شرعيتها و صلاحيتها كأداة سياسية.[2]

[1] -David Lektzian , **Op ·Cit** , p p , 8 , 9·

[2] – رضا قردوح، **مرجع سابق**، ص 62.

– نتائج المنطق الشامل : يؤدي إلى الخطر الشامل إلى نتائج سلبية أهمها :

– خلق فرص في السوق السوداء للحكومة الهدف : إن الخطر الشامل على التجارة لا يحرم فقط السكان من اقتصاد قانوني إلى اقتصاد السوق السوداء، فالنظرية الاقتصادية العامة تخبرنا انه عندما تفرض القيود الاقتصادية ستصبح السلع نادرة وأسعار تلك السلع سترتفع مما يؤدي إلى زيادة الحوافز لإيجاد وسيلة لتوفير السلع من خلال إنشاء أسواق سوداء،[1] وهو ما أكدته **Elizabeth Gibbons**والتي وجدت إن النظام في **هايتي** استفاد بشكل كبير من خلال السيطرة على السوق السوداء التي خلقت الفائدة الاقتصادية الضارة .

– كما جاء في صحيفة **new york time** (مقالا يتعرض بالتفصيل كيف عمل الضرر الاقتصادي للعقوبات على تفويض الأهداف السياسية لهذه الأخيرة على العراق عن طريق الأسواق السوداء التي أوجدها النظام.

– كما توصل أيضا كل من **kahn , mack** إلى استنتاج مماثل في ما يتعلق بقدرة النظام العراقي على الربح عن طريق السوق السوداء والتلاعب ببرنامج النفط مقابل الغذاء لمصلحته.

– **الالتفاف حول النظام** :لقد قدم **Johan Galtung** الحجة الأولية بأن العقوبات الاقتصادية التي يمكن أن تنتج أثارا ضارة في البلد المستهدف ستقلل من احتمالات تحقيق أهداف السياسية العامة،هذا التأثر عادة ما يشار إليه ب"الاتفاق حول راية" حيث لاحظ **Lopez , Gortright** أن : العقوبات توفر للحكومات الاستبدادية الدعم الشعبي لتستغله كوسيلة لقمع المعارضة الداخلية.[2]

– إمكانية إضعاف الجماعات المعارضة للحكومة :

يجادل كل من **Khan , Kack** على أن الاستقلال الاقتصادي للطبقة الوسطى لبنة أساسية في بناء الديمقراطية ومصدر المقاومة المحتملة للنظام...،لذلك فتفويض استقلالية الطبقة الوسطى سيحد من إمكانية قيام حركة معارضة ناجحة،كانت على وشك إن تنشأ، فالعقوبات أول ما تؤثر فإنها تؤثر على طبقة الفقراء وتقضي تدريجيا على الطبقة الوسطى لتدمج مع طبقة الفقراء، أما الطبقة الغنية المتحكمة بعمليات التهريب والسوق

[1] – David Lektzian , **Op ·Cit** , p12 ·

[2] – رضا قردوح، **مرجع سابق**، ص ص، 63_64.

السوداء فتحتكر التجارة الداخلية ليزداد نفوذها وثراءها، فتزداد الطبقة ويزداد معها التمزق الاجتماعي ويضيق هامش الديمقراطية ليصبح المواطنون أقال قدرة على مقاومة الحكومة .[1]

– الأضرار طويلة الأمد في علاقة المرسل بالهدف :

الأثر السلبي الآخر الناجم عن العقوبات الاقتصادية المدمرة مع عدم كفاية الاستثناءات لأسباب إنسانية هي احتمالات طويلة الأجل بشان تسوية صورة المرسل والتي من المحتمل أن تنجم عنها خسائر طويلة الأجل في الفرص الاقتصادية .حيث يرى **Sova Lekzian** أن متوسط الوقت حتى تعود التجارة بين المرسل والمستهدف إلى مستويات ما قبل العقوبات هي أضعاف مدة العقوبات فالنتائج تؤكد على احتمال حدوث ضرر دائم للعلاقات الاقتصادية بين الأهداف والمرسلين للعقوبات .

– زعزعة استقرار البلد المستهدف :من المحتمل في المرحلة النهائية إن تسبب العقوبات القاسية مزيد من زعزعة الاستقرار في البلد المستهدف والمساهمة في الاضطرابات السياسية قي المناطق المجاورة رغم انه في بعض حالات العقوبات كانت فيها زعزعة استقرار النظام المستهدف هدفا في حد ذاته، فحركات اللاجئين الضخمة الناجمة عن الظروف الاقتصادية والسياسية المتفاقمة بسبب العقوبات، قد تفوض العقوبات،كما أن الاضطرابات الناجمة فيها يمكن أن تضر قدرة المرسل على تحقيق المزيد من الأهداف السياسية في المنطقة لان شرعية الحكومة المستهدفة تتقوض.[2]

ب– منطق العقوبات الذكية: إن منطق العقوبات الذكية لا ينطوي على فرض تكاليف على عامة السكان في البلد المستهدف ليست مهمة في إطار منطق العقوبات الذكية.

خطوات المنطق الذكي: إن ممارسة الضغط وقطع الإمدادات وبالمقابل تجنيب الأبرياء يجري على نحو أفضل إستراتيجيا من خلال المنطق الذكي،ولقد أقترح **Cortviyht , lopez** بهذا الصدد خطوتين:

- ✓ **الخطوة الأولى:** تعتبر هذه العملية هي تحديد نخب صناع القرار المسئولون عن هذه السياسة المرفوضة والذين لديهم القدرة على تغيرها.
- ✓ **الخطوة الثانية** : هي تحديد الأصول و الموارد التي أكثر هي أكثر قيمة لهذه النخب وصناع القرار، وبهذا تهدف العقوبات لحرمان هؤلاء الأفراد والجماعات من هذه الأصول والموارد، وفرض تكاليف كافية على

[1]– رودريك إيليا أبي خليل، **العقوبات الاقتصادية الدولية في القانون الدولي بين الفاعلية و حقوق الإنسان**، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009)، ص ص، 123– 126.

[2]– David Lektzian , **Op ·Cit** , p 13·

هؤلاء الذين يتخذون القرارات لتشجيع على إعادة تقييم تكاليف ومنافع السياسة المرفوضة، فمبدأ هذه العقوبات مبدأ بسيط فبدلا من استهداف بلد بأكمله فإنما تستهدف القادة فقط وتصميم هذه العقوبات يبدأ إذا بتحديد الجماعات والأفراد المسئولين علي المخالفات ثم يتم تحديد الاحتياجات والرغبات تحفزهم ليتم في الأخير اختيار الأساليب التي تهدف إلى استهداف النخب المسئولة عن السياسة العدوانية .[1]

لذلك فإن المنطق الذي هو أن يعمل القهر الاقتصادي على النحو الصحيح من خلال فهم سياسة الاقتصاد الداخلي للدولة المستهدفة، فمعظم العقوبات تؤدي إلى تحطيم الاقتصاد لذلك ستقلل من احتمالات النجاح .

ج– خصائص المنطق الذكي: باتجاه اعتماد العقوبات الذكية بدلا من العقوبات الشاملة "الأداة الفضة "فإن العقوبات الذكية من الناحية النظرية تتمتع بجملة من الخصائص:

–لا تنطوي في المرحلة المتوسطة على إيذاء المدنيين كأسلوب لإيذاء القادة المستهدفين،و بالتالي فإن آلية الإرسال تهدف إلى تغيير في السياسة من جانب صانعي القرار في الدولة المستهدفة ولا تنطوي على فرض معانات إنسانية علي المدنيين الأبرياء كوسيلة لتحقيق الغايات.

– هي أكثر فاعلية من حيث الهدف والمعاقبة من خلال مستهجنة من جانب المجتمع الدولي.

– هي تسعى إلى حماية الفئات الاجتماعية الضعيفة.

المطلب الثاني: أشكال العقوبات الدولية الذكية:

لقد سعت كل من الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها والمنظمات الإقليمية من خلال العقوبات الذكية التي لا تمس بطريقة عمياء كل شعب البلد المعاقب بل تقتصر على مسؤولية فقط إلى أنواع محددة من حظر توريد الأسلحة و السفر و الحظر التجاري المستهدف و العقوبات المالية المستهدفة لذلك سنحاول إدراك العقوبات الذكية من حيث محتواها حيث تنقسم هذه العقوبات إلى فرعين :

أ– من حيث المحتوى:

– الحظر على الأسلحة : إن الحظر المفروض على الأسلحة المستهدفة هو النوع الأكثر استخداما من بين العقوبات ردا على التهديد للسلام أو خرق للسلام أو حالة من حالات العدوان ويصنف عادة تحت مظلة العقوبات الذكية لأنه لا يضر بالسكان لكن فقط أولئك المسؤولين عن الصراع، والمقصود بالحظر على الأسلحة هو فكرة جديدة في نطاق العقوبات الذكية و هو انتقائي بحكم تعريفه لأنه يشمل معدات عسكرية فقط بدلا من

[1]– Maria Bengtsson ,**Op · Cit** , p 19.

مجموعة كاملة من السلع التي تؤثر على سبل عيش المدنيين، وعلى هذا النحو يعتبر على نطاق واسع مبررا من الناحية الأخلاقية ولاسيما في حالات النزاعات، حيث يوجه الحظر على الأسلحة ضد الجماعات المرتبطة بأعمال العنف التي غالبا متكون أهم ضحاياها من المدنيين بصرف النظر عن الحق المشروع في استخدام السلاح لأغراض دفاعية .الهدف من الحظر على الأسلحة يساعد على ثني القيادات العسكرية والسياسية من خلال حرمانهم من الحصول على الأسلحة والمعدات ذات الصلة، في حين تجنيب السكان المدنيين الألم والحرمان الاقتصادي فالحظر علي الأسلحة يسعي للحد من تدفق الأسلحة إلى مناطق الصراع العنيف عن طريق الحد من الحصول عن الأسلحة، بالإضافة إلى ذلك يساعد الحظر على الأسلحة في تحديد ووصل أولئك الذين ينتهكون الأعراف الدولية، وهكذا فالمنطق البسيط من وراء فرض حظر على الأسلحة هو : بدون أسلحة لن يكون هناك صراع .[1]

– **الحظر على السفر**: إن السفر ضروري للقادة السياسيين ودوائرهم النخبوية لإجراء الأعمال التجارية والحصول على الدعم الأجنبي وشراء الأسلحة، وبناءا على ذلك فالعقوبات على السفر تهدف إلى فرض تكاليف على الهدف من خلال نوعين من العقوبات :

- ❖ القيود المفروضة على رحلات جوية من و إلى البلد المستهدف، ويمكن أن تكون من خلال فرض حظر على الطياران العام أو من خلال فرض حظر عل النقل العام.
- ❖ فرض قيود على سفر الأفراد أو الجماعات أو الكيانات المستهدفة الذين هم إما جزء من النظام المستهدف أو دعامة له،كحظر تأشيرة أو حتى فرض حظر على دخول البلد، وهذا قد لا يتسبب في أضرار اقتصادية سلبية كبيرة على معاقبة النظام ولكن مغزاه الرمزي والنفسي كبير .

وفي حالة فرض قيود على السفر الجوي من و إلى البلد المستهدف أو المناطق الخاضعة لسيطرة المجموعات المستهدفة مثل **UNITA**، فإن الافتراض هو أن الحظر على الرحلات الجوية سوف يؤثر على الأفراد في السلطة إلى حد كبير أكثر منه على عامة الناس، والحظر على السفر والقيود على منع تأشيرات ضد الأفراد الذين ورد ذكرهم في القوائم السوداء ليس فقط لتجنب الآثار الإنسانية الأوسع نطاقا ولكن أيضا لإنكار الشرعية على القادة السياسيين و مؤيديهم العسكريين.

والهدف من الحظر على السفر هو الأساس المنطقي وراء فرض عقوبات والحصول على الدعم أو التعاطف من الأجانب، ومن المتوقع أن القيود المفروضة على التأشيرات والتدابير متماثلة التي تنطبق مباشرة على اسر النظام

[1]–رضا قردوح، **مرجع سابق**،ص 71.

سوف يكون لها تأثير سلبي على المعنويات ليس فقط على الدائرة الداخلية لأعضاء النظام ولكن أيضا على نطاق الوفد المرافق .[1]

– **الحظر التجاري للسلع الأساسية**:إن الحظر التجاري المستهدف يتناسب مع مفهوم العقوبات الذكية، حيث ينصب على سلع حيوية الإستراتجية ذات قيمة مادية عالية كالنفط، الماس،الأخشاب،والتي هي مورد أساسي للأطراف المستهدفة للعقوبات سواء كانت ذات حكومات أو منظمات فاعلة غير حكومية .

ونقصد به الحظر الانتقائي يتم من خلال حظر التجارة في السلع المختارة إما من خلال حظر صادرتها من مناطق التي يسيطر عليها الكيان المستهدف أو استيراد سلعة أساسية محددة من هذه المنطقة في إفريقيا جنوب الصحراء معظم العقوبات على السلع الأساسية التي خلقت عائدات كبيرة للجماعات المتمردة مثل الماس في أنغولا أو الأخشاب في ليبريا فرضت قيودا على صادرتها، وإذا كان بلد ما مثلا يعتمد بنسبة **90 %** على النفط للحصول علي العملات الأجنبية فإن العقوبات المحددة على النفط ستجعل جميع عائدات التجارة النفطية تتلاشى، فنجد مثلا اعتماد العراق على الصادرات النفطية جعلته ضعيفا للغاية وجعلت العقوبات فعالة، على الرغم من كونها نوعا من العقوبات الذكية على غرار معظم العقوبات التقليدية الشاملة،فإنه يمكن استخدامها بطريقة ذكية من خلال استهداف موارد المتمردين التي تستخدم في الحفاظ على حملاتها العسكرية، وهذه الميزة الأساسية للعقوبات الذكية .[2]

والهدف من هذا النوع تقييد قدرة النظام أو جماعة متمردة على الكسب في حالات خطيرة من انتهاكات حقوق الإنسان أو الحرب الأهلية، فالموارد الطبيعية كالنفط و الخشب و الماس تلعب دورا مدمرا لأنها تمكن المتمردين من تمويل حروبهم، فالانقلابات العنيفة و حركات التمرد و الحروب الأهلية في كل مكان من جنوب الصحراء الإفريقية .

– **العقوبات المالية المستهدفة** :تعد العقوبات المالية المستهدفة من بين أهم العناصر الرئيسية لإستراتجية العقوبات الذكية والتي أعطيت زخما كبيرا خاصة بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 سميت العقوبات المالية ذكية لأسباب مماثلة لقرارات الحظر على الأسلحة، بحيث أنها يجب أن توجه فقط ضد مرتكبي الأعمال المسيئة المستهدفين بالعقوبات وهي بخلاف قرارات الحظر على الأسلحة لم تكن تستخدم كتدبير مستقبل،فلقد كانت

[1] – رضا قردوح، **مرجع سابق**، ص ص،72 – 75 .

[2] – David Lektzian , **Op ·Cit** , p15·

دائمة جزءا من نظام العقوبات، وبالتالي يتم تحليلها كإجراء مكمل لقرارات الحظر على الأسلحة والعقوبات على السفر و السلع الأساسية.[1]

ولقد أصبحت العقوبات المالية محط تركيز السياسة الدولة في الآونة الأخيرة ما أدى إلى تنظيم ما أطلق عليه "**عملية انترلاكن**" عدد من الحلقات الدراسية والمؤتمرات ومشاريع البحوث الأخرى في العالم.

والإشكال الأكثر شيوعا من العقوبات المالية هي: تعليق أو وقف القروض والمساعدات من الحكومات الوطنية والمنظمات متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقدي الدولي، تقييد أو منع الأصول في الأسواق المالية الدولية، وفرض حظر على تدفقات رؤوس الأموال الراغبة في الاستثمار في الدولة المستهدفة .

والهدف من العقوبات المالية المستهدفة: هو محاولة لتحديد أهداف العقوبات المالية من المفيد المقارنة بين التعريفين، حيث يعتبر **cortright , lopez** أن: "الأمم المتحدة تستهدف من العقوبات المالية فقط أصول الحكومات والجهات الخاضعة للرقابة الحكومة،وبالتالي إخفاء حسابات وموارد القطاع الخاص،أما **Reid/ Eckert/ Chopra/Bierstecke** فإنهم على النقيض من ذلك، يؤكدون على: " أنها لا تنطبق إلا على مجموعة فرعية من السكان،عادة القيادة،النخب المسؤولة أو الأشخاص المسؤولين عن العمليات.

لذلك عندما تنفذ العقوبات المالية المستهدفة فإنها تهدف إلى تغيير في سياسة القيادة المستهدفة على افتراض أن القيادة المستهدفة سوف تتأثر بالضغوط المالية، وفي بعض الحالات نجد أن استهداف القيادة المباشرة لن يكون كافيا لأن ولاءها للقضية (انتصار في الحروب أو تطهير عرق ما) قد يتجاوز أي قلق لمصالحها المالية، وفي هذه الحالات يصبح من المهم على نحو مضاعف ضمان أن العقوبات واسعة بما فيه الكفاية لتشمل أولئك الذين يقدمون الدعم الضروري للقيادة دون أن يشاركوها حماسة القضية.

كما أنه من خلال معاقبة القيادة وشركائها عن سلوكهم المشين فإنها يمكن أن تكشف المكاسب الغير مشروعة على حساب عامة السكان، كما يمكن استخدامها كوسيلة للردع أو تحذير للزعماء الآخرين الذين قد يرغبون في أن يتعارض سلوكهم مع القواعد الدولية، لذلك فالعقوبات المالية المستهدفة تمارس الضغط على المسؤولين عن المخالفات بدلا من التركيز على الفئات الضعيفة من السكان.

[1] – باسيل يوسف بجك، **العراق و تطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي المعاصر**،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008)، ص73.

إن العقوبات المالية نادرا ما كانت تستخدم في الماضي لأغراض المؤسسات المصرفية والنخب المالية على تدخل الحكومة في علاقات العملاء حتى لأغراض الأمن القومي الأكثر حيوية، ولكن ذلك قد تغير منذ 1990 على وجه الخصوص منذ 11 ديسمبر 2001، فالولايات المتحدة هي الآن في الطليعة لدفع البنوك في نطاق اختصاصها لإجراء الفحص الروتيني وإجراءات المسح لجعل العقوبات المالية أكثر فعالية .[1]

ب– من حيث الجهة الفارضة لها:

1– العقوبات الذكية في إطار المنظمات العالمية:إن العقوبات الذكية التي تتوقعها الدول مجتمعة في إطار المنضمات الدولية العالمية تتم من خلال منظمة الأمم المتحدة عن طريق فرض مجلس الأمن عقوبات جماعية بمقتضى المواد **39** و**41** من الميثاق:

– أهم التحولات في السياسة العقابية لمنظمة الأمم المتحدة :بدأت الأمم المتحدة التدخل على نحو أكثر قوة في الشؤون الدولية بعد إنهاء الحرب الباردة بما في ذلك فرض عقوبات اقتصادية إلزامية، وكان هذا التحول في البيئة الدولية جنبا إلى جنب مع عملية متطورة وتوسيع تعريف السلام والأمن الجماعي، وقاد هذا مجلس الأمن الدولي لفرض عقوبات أكثر بكثير خلال التسعينيات مما كان علية خلال السنوات الـــ 45 السابقة .

في الفترة الممتدة بين (1945-1990) لم يفرض مجلس الأمن عقوبات اقتصادية إلا في مناسبتين روديسيا الجنوبية وجنوب إفريقيا، وكانت ضد حكومات، ومع ازدهار نظام العقوبات الاقتصادية خلال التسعينيات من القرن الماضي والمسمي **بعقد العقوبات** فرضت الأمم المتحدة عقوبات اقتصادية على أكثر من **16**حالة، شملت دولا كالعراق، ليبيا، السودان ...، بالإضافة إلى جهات فاعلة غير حكومية مثل حركة **ونيتا** في أنغولا، **الخمير الحمر** في كمبوديا، **حركة طالبان** في أفغانستان.

وقد استمر هذا الوضع مع السنوات الأولى من القرن **21** ليصبح العدد الإجمالي **25** نظاما من العقوبات الاقتصادية للأمم المتحدة من خلال فترة 1990 _2007 كان فيها المجلس قد أستخدم العقوبات الاقتصادية الشاملة في خمسة مناسبات:ضد روديسيا الجنوبية (1968_1979) والعراق (1990_2003) وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)(1992_1995) وصرب البوسنة (1993_1995) وهايتي

[1]– إبتسام بولقواس،"العقوبات الاقتصادية الذكية كآلية لتنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني"، مداخلة مقدمة للمشاركة بها في الملتقى الوطني حول آلية تنفيذ القانون الدولي الإنساني بين النص والممارسة، جامعة عبد الرحمان ميرة بجباية: (يومي 14– 15 نوفمبر 2012)، ص6.

(1993_1994)، أما بقية الحلقات العقوبات فكانت جزئية قطاعية كحظر الأسلحة، السفر، السلع الأساسية، العقوبات المالية ... والتي أدت إلي التحول نحو العقوبات الذكية التي تقوم على الانتقائية والاستهداف.

– تنفيذ العقوبات الذكية من طرف الأمم المتحدة : لم يفرض مجلس الأمن عقوبات اقتصادية شاملة منذ عام 1994م، ولا يتوقع احد أن يتبنى المجلس هذه السياسة ثانية، فمنذ الجزء الأخير من 1990م، أصبحت العقوبات الذكية أداة تستخدم بشكل متزايد في الشؤون الدولية عبر مجموعة من الإجراءات المستهدفة والمنتقاة فإجراءات مجلس الأمن بـــانغولا استهدفت طرفا فعالا واحدا خاصة **يونيتا** من خلال القرارات التي اتخذت في 1993، 1997، 1998 وتم التركيز على النفط والأسلحة ثم السفر والأموال لمسؤولي **يونيتا** وأسرهم ليتم في الأخير تجميد الأموال وتتم مراقبة تجارة الماس .وفي **هايتي** تم التركيز على النفط والأسلحة وتجميد الحسابات المصرفية، أما في **رواندا** فتم التركيز على الأسلحة وفي **سيراليون** فشملت النفط والسلاح .لذلك كل هذه الأمثلة تؤكد على هذا التحول من العقوبات الشاملة إلى الذكية، والذي هو الجواب على الحاجة المزدوجة المتمثلة في تحسين الفعالية وتقليلا لعواقب الإنسانية .[1]

2– العقوبات الدولية في إطار المنظمات الإقليمية :تساهم المنظمات الإقليمية في مساعدة المنظمات العالمية في حفظ السلم والأمن الدوليين وفي توقيع العقوبات الدولية بما فيها العقوبات الاقتصادية سواء التقليدية أو الذكية وهذا بموجب **المادة 53** من ميثاق الأمم المتحدة، إذ مهما بلغت درجة رقي المنظمة الدولية العالمية في تسيير العلاقات الدولية تبقي خيارات المجتمع الدولي عاجزة أمام إيجاد الحلول الملائمة للقضايا والمسائل الإقليمية التي يكون العمل إقليميا فيها أجدى من التدخل الدولي في إطار المنظمة العالمية وهو ما يتجلي في العقوبات التي يمارسها الإتحاد الأوربي كمنظمة إقليمية وكشريك نشط في ممارسة العقوبات الذكية.

[1]– رضا قردوح، **مرجع سابق**، ص ص، 82، 83 .

– اختصاص الإتحاد الأوربي بتوقيع العقوبات الذكية: بدأ الإتحاد الأوربي بفرض العقوبات الجماعية والمستقلة في عام1987م، وبمرور الوقت وبعد إنشاء وزارة الخارجية والسياسة الأمنية المشتركة **CFSP** في أوائل التسعينيات، فإن هذه الممارسة ازدادت وتيرتها أكثر، بحيث أصبح من الممكن الحديث عن السياسة العقابية التي يتبعها الإتحاد الأوربي والتي تتميز باختلاف أهدافها مكافحة الإرهاب، انتشار أسلحة الدمار الشامل، احترام حقوق الإنسان...، و اختلاف المناطق الجغرافية التي شملتها عقوباته أوروبا الشرقية –مجموعة من الأسباب–، جنوب البحر المتوسط –الإرهاب –، آسيا،و إفريقيا –تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان–[1]

ومنذ معاهدة **ماستريخت** عام 1992 زود الإتحاد الأوربي بصلاحيات جديدة في مجال السياسة الخارجية، حيث اعتمد الكثير من القوانين التي تهدف إلى تنفيذ أنظمة عقوبات مستقلة أو لضمان التنفيذ الموحد على الصعيد الأوربي للتدابير التي يقررها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فيما يتعلق بالعقوبات الذكية بهدف التركيز على الجانب الحقيقي للأزمة وتقليل تأثيرها علي السكان في البلدان المعنية، حيث ركزت ممارسته على فرض العقوبات الفردية، والحظر المفروض على دخول أراضي الإتحاد الأوربي وتجميد الأصول.[2]

– ممارسة الإتحاد الأوروبي للعقوبات الذكية : من خلال الممارسة العملية نجد أن التدابير التي اتخذها الإتحاد الأوربي حتى الآن يمكن تصنيفها إلى تدابير تستهدف دولة بكاملها (الحظر على الصادرات والأسلحة وغيرها من المنتجات لتلك الدولة، الحظر على توريد أو تعليق الخدمات أو برامج المساعدات الدولية) والتدابير التي تستهدف أفرادا أو منظمات معينة مثل (الجماعات الإرهابية والإرهابيين)، ويتم ذلك بإيراد أسمائهم في القوائم (فرض حظر أو قيود على دخولهم إلى الأراضي الأوربية، تجميد الأصول)،وهذه الإجراءات تؤثر على ثلاثين بلدا.

ويركز الإتحاد الأوربي اهتماماته في الآونة الأخيرة علي قضايا الإرهاب،حيث جاء القرار **1390**سنة 2002 المتعلق بمكافحة الإرهاب كنتيجة في قرار الأمم المتحدة رقم **1373** سنة 2001 المتضمنة لمجموعة من التدابير وفقا للائحة الإتحاد الأوربي (**2002/88**) .

[1] -Clara Portela ,«Where and why does the Euimose sanctions»,**Politique Européenne,** n^0 17, 2005, p p, 83 _ 84.

[2] _ Clara Portela -ibid , p 85.

3- العقوبات الذكية الأحادية : إن العقوبات الذكية الأحادية هي العقوبات التي تطبقها الدول بشكل إنفرادي خارج إطار منظمة دولية عالمية أو إقليمية معينة والدول التي تفرضها هي في معظمها الدول الكبيرة التي تنتهج سياسة خارجية نشطة، إلا أن أهم مستعمل لها على الإطلاق هو الولايات المتحدة الأمريكية.

- **التشريعات الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية المتعلقة بالعقوبات الدولية:** تسعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحويل قوانينها الوطنية إلى قوانين عالمية حيث تصدر تشريعات اتحادية أمريكية تفرض بموجبها عقوبات خارج حدودها وتطالب بتطبيق هذه التشريعات في دول العالم كافة بما يتعارض مع سيادة الدول على أقاليمها.

وفي السنوات الأخيرة تم ملاحظة أن الكونغرس الأمريكي يفرض عقوبات أحادية الجانب علي النحو الأكثر تواترا نسبا من العدد من العقوبات التي يقارنها الرئيس، حيث يتمتع الكونغرس بسلطة تقديرية واسعة في فرض عقوبات اقتصادية في حالات معينة، فيمكن للكونغرس أن يدعوا لفرض عقوبات على الحكومات والأفراد والكيانات التي لا تتعاون مع جهود الولايات المتحدة لمكافحة المخدرات ودعم الإرهاب والانخراط في انتهاكات حقوق الإنسان والاضطهاد الديني أو الانخراط في انتشار الأسلحة النووية بزعمها.

ومن جملة التشريعات الأحادية الأمريكية التي تفرض بموجبها العقوبات، نشير إلى القانون المعروف باسم «**أماتو كندي**» الذي تبناه الكونغرس الأمريكية بتاريخ 1996/08/05 حول فرض العقوبات على الشركات غير الأمريكية التي تتعامل باستثمارات تزيد عن **40** مليون دولار في السنة الواحدة مع إيران وليبيا في قطاع النفط والغاز، والقانون المعروف باسم «**هيلمز بورتن**» الصادر في 07/14/ 1996،الذي يجيز ملاحقة الأشخاص والشركات التي تتعامل مع كوبا أمام المحاكم الأمريكية، وقد برر القانون الأول بمحاربة الإرهاب والثاني بنشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، ليصدر قانون الوحدة والتماسك الديمقراطي الكوبي"الذي يقضي بمنع المعونات الأجنبية للشركات التجارية الأمريكية من المتاجرة مع كوبا ليضاف إلى قانون« **هيلمز بروتن**».[1]

- العقوبات الذكية للولايات المتحدة الأمريكية :تلجأ الولايات المتحدة الأمريكية إلي فرض عقوبات انفرادية لأن الأمن يستلزم مناخا دوليا توافقيا بين الدول الخمس الدائمة العضوية وهو الأمر الذي لا يتأتى دائما،حيث إعتمدت الولايات المتحدة العقاب أسلوبا لتحقيق أهدافها في جميع دول العالم .[2]

[1]- جمال محي الدين، **مرجع سابق**، ص 158.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 206.

نفذت مجموعة كبيرة و متنوعة من التدابير من جانب واحد كتدابير اقتصادية لتحقيق غايات سياسية، وقدمت باعتبارها السبيل الوحيد الآخر في هذا السيناريو نظرا لكونها العقوبات تبدوا الحل الحتمي،لاسيما عندما يتم وصفها بأنها ذكية.[1]

*–**عقوبات الأمم المتحدة الذكية علي إيران:** إن أحدث محاولة لمجلس الأمن الدولي لإقرار العقوبات الذكية كانت ضد النظام الرئيسي الإيراني **محمود أحمدي نجاد** في مارس **2007 م** وتم تجديدها في جوان **2010م**، حيث استهلت الأمم المتحدة عقوباتها ضد إيران في ديسمبر 2006،وجاء نتيجة رفض إيران تعليق أنشطتها النووية الحساسة والذي تعتبره إيران حق غير قابل لتصرف فيه وأمر واقع ومسألة ذات أولوية بالنسبة لنظام الإسلامي. مما دفع مجلس الأمن إلي إصدار القرار رقم 2006/1737 بتاريخ 23-12-2006م الذي فرض قيودا مالية وتجارية، وحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على امتناع على تسليم العناصر التكنولوجية الخاصة والتي تساهم في تسليح البرنامج النووي الإيراني،كما جمدت الودائع المالية والموجودات في الخارج لاثني عشر شخصية إيرانية وعشرة كيانات تشارك مباشرة في البرنامج النووي والبالستي الإيراني،ليزداد هذا العدد في مارس 2007م ويتحول من 22إلي 28 مع الموافقة علي قرار مجلس الأمن 2007/1747الصادر بتاريخ 2007/03/24م (10 كيانات التي تشارك في البرنامج النووي والبالستية،03كيانات من فيلق الحرس الثوري الإيراني،08 أفراد ضالعين في الأنشطة النووية أو الصواريخ البالستية،07اشخاص رئيسيين من الحرس الثوري الإيراني المستهدفة. ونص القرار بشكل أساسي علي تقييد النظام المالي والمصرفي الإيراني والتعامل مع الشركات الإيرانية ومنع إيران من بعض النشطات الحساسة في الخارج كاستثمار مناجم اليورانيوم وتطوير الصواريخ البالستية،كما فرض حظرا علي سفر المسؤولين الإيرانيين وأعضاء الحرس الثوري على علاقة بالبرنامج النووي وتجميد أصولهم،ويدعو القرار كافة الدول إلى تفتيش السفن والطائرات الإيرانية وغير الإيرانية التي يشتبه بأنها تحمل مواد حساسة محظورة. ويشكك المراقبون في مجلس الأمن في قدرت العقوبات الجديدة في إحداث تغيير في الموقف الإيراني خصوصا وأن ثلاث حزم سابقة فشلت في تحقيق الهدف المرجو منها،وإن القرار الجديد لم يتعرض لقطاع النفط في إيران بضغط من روسيا والصين حماية لمصالحهما الإقتصادية المشتركة مع إيران.[2]

[1]- Gernot Biehler ,**Procedures in International Law** , (University of Dublin School of law, dublin, 2008), p194.

[2] – لولا داسيلفا: فرض العقوبات علي إيران أضاع فرصة تاريخية لتفاوض معها، أخبار بي بي سي عربية، متوفرة عبر الموقع :
http://www.bbc.co.uk/arabic/worhdnews تم تصفح الموقع بتاريخ:2019/04/22

خلاصة الفصل الأول

من خلال هذا الفصل المدرج تحت عنوان المقاربة المعرفية للعقوبات الذكية، تبين لنا أن هذه التدابير العقابية تعتبر بمثابة جزاء دولي يتسم بصبغة اقتصادية يتم توقيعه على كل مخالف للشرعية الدولية المتمثلة في وجوب الالتزام بأحكام القانون الدولي، و يتم اللجوء إلى هذه التدابير كوسيلة ردعية لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية خلف الوسائل و الآليات العسكرية و ما تخلفه من عواقب وخيمة، و هذا ما نادت به وتعمل من أجله منظمة الأمم المتحدة الممثلة للمجتمع الدولي في سبيل المحافظة على السلم و الأمن الدوليين.

حيث تقوم العقوبات الذكية على منطق أخلاقي إنساني لا يتوافق والمنطق التقليدي للعقوبات الشاملة، كما تستهدف العقوبات الذكية المسؤولين فقط لضغط عليهم، لتغيير سلوكهم، ومن أهداف هذه العقوبات، الحظر التجاري، الالتفاف حول النظام، إمكانية إضعاف الجماعات المعارضة للحكومة، زعزعة استقرار البلد المستهدف، وهذا ما تبين لنا من خلال هذا الفصل.

الفصل الثاني

العقوبات الذكية في الإستراتيجيات الأمريكية

تعد العقوبات الذكية من الأطروحات الحديثة في الفكر الإستراتيجي الأمريكي الذي طالما يبحث عن التجديد الدائم في بطون الأفكار، ليخرج بأطروحات فكرية تكون بصيغة نظريات أو إستراتيجيات تأخذ طريقها إلى المجال التطبيقي من قبل الإدارات الأمريكية . وقد ارتبط مفهوم القوة الذكية بمراجعة السياسة الخارجية الأمريكية بعد الإخفاقات التي رافقت الحرب الأمريكية في أفغانستان و العراق، و الانتقادات العالمية للقوة الصلبة الأمريكية من جهة، و عدم قدرة القوة الناعمة الأمريكية أن تأتي بنتائجها المطلوبة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية من جهة أخرى.

المبحث الأول: تحديد مفهوم الإستراتيجية:

يقصد بالإستراتيجية أساسيات القيادة التي تسير بشكل منتظم دون خلل و بالطبع سير العمل وفقا للإستراتيجية يقود الفرد لتحقيق أهدافه عبر استغلاله لمجموعة من الأدوات، و عن أصل هذه الكلمة فهي تعود إلى أصل عسكري، و لكن بمرور الوقت تم استخدامها في الكثير من المجالات سواء في التسويق أو الإدارة أو غير ذلك .

المطلب الأول: لمحة ابستمولوجية للإستراتيجية

أولا: تعريف الإستراتيجية

تعددت وتنوعت التعريفات حول الإستراتيجية، بل وقد أصبح من المصطلحات الشديدة الغموض والتداخل، وتستخدم في مواضع عديدة . لكنها تختلف من مجال لأخر .وما يعنينا هنا، هو مفهوم الإستراتيجية في أدبيات العلاقات الدولية.

هناك من يرجع استخدام مفهوم الإستراتيجية إلى اليونانيين القدماء بحيث كانوا يختارون كل سنة عن طريق رفع اليد، مجلس يتكون من عشرة استراتيجيين" وهم الذين يقومون بإدارة الجيش.[1] و يقومون باختيار شخص بينهم يتولى القيادة .و تكون هذه الأخيرة بالتداول الواحد بعد الآخر .فهم إذن لهم مسؤولية

مزدوجة في قيادة السياسة الخارجية للدولة من جهة و في إدارة ما يصاحبها من نشاطات عسكرية من جهة أخرى .فهذا المجلس كان يمارس تأثيرا دائما في عدة معالم من الحياة الاجتماعية اليونانية.[2]

تعرفها معاجم اللغة العربية، بأنها: "خطة وسبيل للعمل".[3]

أما اصطلاحا، فمصطلح الإستراتيجية هو مفهوم قديم جدا تم استخدامه في العصور القديمة، في مصر و اليونان و استخدمه الغرب في سنة 1656 في بريطانيا من طرف « **هارينغتون**» **– Harrington–**

وفي فرنسا في قاموس **تريفو** – **Trévoux–**في البداية استعمله المؤرخون ثم الكتاب العسكريين .

كما أن مفهوم الإستراتيجية، تتقاطع حوله عدة تخصصات و فروع علمية. فهي عند الإداريين، تعني" خطة موحدة و شاملة و متكاملة تربط المنافع الإستراتيجية للمؤسسة بالتحديات البيئية، و التي تبنى لتأكيد تحقيق الأهداف الأساسية للمؤسسة من خلال التنفيذ المناسب من قبل المؤسسة."

---

[1] -Jean-Marie, mathey. **Comprendre la stratégie**.(Economica, paris, 1995). p9.

[2] **–Ibidem**.

[3]– علاء أبو عامر، **العلاقات الدولية : الظاهرة–العلم–دبلوماسية–إستراتيجية**، (عمان: دار الشروق للنشر و التوزيع، 2004)، ص 183.

في حين يعرفها «**بيرس**» و «**روبنس**» **Pearce and robinson**. على أنها خطط مستقبلية طويلة الأجل و شاملة تتعلق بتحقيق التوافق و الانسجام بين البيئة التنافسية و قدرة الإدارة العليا على تحقيق الأهداف." وفي حقل العلاقات الدولية، فلم تختلف جل التعريفات التقليدية، كونها تتعلق بوسائل و أهداف .و إنما ما إن كانت علما أم فنا ؟.

ثانيا : الإستراتيجية كعلم :

لا شك أن أهم تعريف للإستراتيجية، هو ذلك الذي أطلقه الألماني «**كلاوزفيتس**» .في الفصل الأول من كتابه الثاني : الحرب سياسة وقوة. بأنه: استعمال الوسائل لتحقيق أهداف الحرب. وذلك بواسطة العمل العسكري. وهذه المقاصد، يجب تكون متوافقة مع أهداف الحرب.[1] تحليل «**كلاوزفيتس**»، عن العلاقة بين السياسي والعسكري .فلإستراتيجية هي قيادة مجمل العمليات العسكرية، أما السياسة فهي التصور الخاص بالمصلحة الوطنية.[2] ويقول «**كلاوزفيتس**» الحرب يجب أن تكون مطابقة تماما للنوايا السياسية .ولابد أن تتكيف السياسة، مع الوسائل الحربية المتوفرة . ليست الحرب عملا سياسيا فحسب، بل أداة حقيقية للسياسة،ومتابعة العلاقات السياسية وتحقيق لهذه العلاقات بوسائل أخرى وكتب أيضا :كل حرب لابد أن تفهم في المقام الأول، طبقا لاحتمال طابعها وسماتها البارزة على النحو الذي يمكن استنتاجها به من المعطيات والظروف السياسية .[3]

-كما يربط «**كلاوزفيتس**»، التكتيك بمسالة استخدام القوة العسكرية. ويضع مهمة الإستراتيجية لتحقيق الهدف السياسي للحرب من خلال استخدام المعارك. ومن هنا نخرج بنقطة رئيسية، وهي التفريق بين الهدف السياسي، الإستراتيجية.حيث يقف الهدف السياسي في المقدمة، و تأتي الإستراتيجية لتقوم بمهمة تحقيقه.فالإستراتيجية ليست الهدف السياسي، وإنما هي نظرية استخدام المعارك لتحقيق الهدف السياسي . فعلاقتها بالهدف هي علاقة الوسيلة بالغاية .[4] بأنها: **Heinrich Dietrich Von Bülow**فكما عرفها « **هينريك ديتريش فون بولو**» "علم النشاطات الحربية خارج نطاق إدراك رؤية العدو.بينما التكتيك فهو

[1] - Karl von klausevitz, **War**, **politics and power**, (Trans: Edward Collins, regenery gateway, 1962). p 171.

[2]- عبد العزيز جراد، **العلاقات الدولية**، (الجزائر: موفم للنشر،1992)، ص 114.

[3]- علاء أبو عامر، **مرجع سابق**، ص184.

[4]- اسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية**، (الكويت: مطبوعات جامعة الكويت ،1997) ، ص469.

داخل هذا النطاق .[1]"يركز هذا التعريف، على التفريق بين الإستراتيجية و التكتيك .ويربطها بمسالة إدراك العدو الذي يدرك التكتيك، لأنها تنظمن المعركة.لكنه لا يمكن إدراك هدف الإستراتيجية.

ثالثا : الإستراتيجية كفن :

في كتابه مدخل إلى الإستراتيجية عرف الجنرال الفرنسي« **أندري بوفر**» **André Beaufre** في إجابة عن سؤال" ماهي الإستراتيجية "يقول :إذا أخذنا جزءا من الفكرة القديمة للإستراتيجية العسكرية، يمكننا القول بأنها تصرف فني في استخدام القوات العسكرية للوصول إلى نتائج محددة من طرف السياسة."

بينما عرفها الاستراتيجي بازيل هيدل هارت **bazil hiddel hart** بأنها : فن توزيع ووضع في العمل، الوسائل العسكرية من اجل الوصول إلى الغايات السياسية ".[2]

عرفت هيئة الأركان الأمريكية الإستراتيجية: بأنها فن وعلم تطوير واستخدام القوى السياسية والاقتصادية والنفسية العسكرية والدعائية كلما كان ذلك ضروريا خلال السلم والحرب لتقديم أقصي درجة للمساندة لسياسات الدول بغرض زيادة الإمكانيات والنتائج المرغوبة وتقليل الهزيمة.[3]

كما عرفتها موسوعة التدريب المشترك البريطانية **conbined training** الفرق بين الإستراتيجية والتكتيك، يكمن في كون التكتيك هو فن قيادة القوات في المعركة .أما الإستراتيجية فهي فن التخطيط والإشراف على الحملة . فالإستراتيجية هي الأسلوب الذي يحاول من خلاله إنزال الهزيمة بالعدو في المعركة[4] ".وهذا التعريف يركز على التفريق بين الإستراتيجية والتكتيك. فالإستراتيجية اشمل .لكنه أهمل الهدف السياسي فهو تعريف عسكري بحت.

أما الباحث الفرنسي «**ريمون آرون**» **Raymond Aron** فقد قام بإرساء بناء فكري ناقش من خلاله، كلا من المتغيريين : الإستراتيجية و الدبلوماسية . بإعتبارها دالة لنظرية وحدة السياسة الخارجية . ومن الثابت أن الدبلوماسية هي الأداة الأولى في السياسة الخارجية للدول .و لا سيما في وقت السلام . أما الإستراتيجية كمظهر لفن السياسة الخارجية للدول،فهي تعني فن إدارة العمليات العسكرية،أثناء الحرب أي أن

---

[1] - Philippe moreau défargues, **Problèmes stratégique contemporain** ,(Hachette, paris, 1992) , p 09.

[2]- **Ibidem**.

[3] - --«الإستراتيجية الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما 2008-2012 دراسة في الأهداف السياسية و الاقتصادية »،**مجلة أوروك**، (العدد الأول، المجلة العاشرة، 2017)، ص 329.

[4] - إسماعيل صبري مقلد، **مرجع سابق**، ص469.

القوة المسلحة تستخدم كأداة من أدوات السياسة الخارجية.[1] ويوضح أن الإستراتيجية والدبلوماسية خاضعتين للسياسة أي لرؤية المجموعة أو مسؤوليها حول المصلحة الوطنية. و يضيف أن السياسة في وقت السلم تستخدم الدبلوماسية،دون استبعاد اللجوء إلى السلاح من باب التهديد على الأقل.كلتاهما

وفي زمن الحرب لا تستغني السياسة عن الدبلوماسية، طالما أن هذه الأخيرة هي التي تقود العلاقات مع الحلفاء و المحايديين و إنما تواصل بصورة ضمنية العمل إزاء العدو، سواء التهديد بالتدمير أو بفرض حل سلمي عليه . فالحرب كعمل عنيف ليست هدف بحد ذاتها، إنما وسيلة لهدف أبعد هو إخضاع طرف ما لإرادة طرف آخر[2]

فينظر **ريمون آرون**: إلى السياسة الخارجية، بإعتبارها: " فن تسيير التجارة مع الدول الأخرى لما فيه خير للمصلحة الوطنية. والإستراتيجية على أنها فن الإدارة العامة للعمليات العسكرية ".[3]

كما يميز «**صن تسو**» بين الإستراتيجية الوطنية و الإستراتيجية العسكرية و يرى أن الإستراتيجية الوطنية: تعتمد على العامل البشري من معنويات و قيادة و ظروف طبيعية كالتضاريس و المناخ و العمل العقائدي. أما الإستراتيجية الحربية،فهي تتعلق بنوعية الجيوش و الانضباط و العدالة في منح المكافآت وتطبيق العقوبات و التكوين ومن هنا بأنها علم خاص بالعسكريين بالدرجة الأولى و لكنها أيضا مرتبطة ارتباطا و وثيقا برجال السياسة و الدبلوماسية.

إن كل هذه التعريفات، السابقة هي تعريفات تقليدية ضيقة. فهي تقتصر على البعد العسكري، أي ترتبط بالوسائل المتاحة للدول لإلحاق الهزيمة بالعدو، وتحقيق الهدف السياسي. بينما التكتيك فهو التطبيق الميداني للوسائل العسكرية في المعركة. كما تعنى هذه التعريفات بالتفاعلات الصراعية أي علاقات القوة بين الدول الوطنية دون مراعاة دور الفواعل الغير دولاتية.

من هذا المنطلق، نرى أن المفهوم التقليدي للإستراتيجية أصبح غير صالح بالنظر إلى التحولات التي شهدتها السياسة العالمية. ففي نهاية القرن العشرين أصبح مصطلح الإستراتيجية، لفظا (ملتقى طرق) أي متعدد الإستخدامات و يستخدم للدلالة على كل النشاطات الإنسانية التي لها أهداف ووسائل .

[1]- إسماعيل صبري مقلد، **مرجع سابق**، ص465.

[2]- علاء أبو عامر، **مرجع سابق**، ص ص، 186 – 188.

[3]- عبد العزيز جراد، **مرجع سابق**، ص 114.

فالإستراتيجية إذن تغطي مجالا واسعا أين تلتقي العقلانية مع الواقع .[1] فالإستراتيجية بالمفهوم العام ليست مجالا خاصا بالعسكريين وحدهم .

فهي بحكم إمتدادها إلى مختلف مجالات الحياة الإجتماعية الاقتصادية و السياسية، تهم مختلف الاختصاصيين و علماء السياسة و الاقتصاد و علماء الاجتماع إلى جانب رجال الإستراتيجية[2] فالإستراتيجية بمعناها الشامل هي قيادة مجمل العمليات الاقتصادية و الثقافية، الإجتماعية و العسكرية، وفق تصور محدد للمصلحة الوطنية .[3]

بناءا على ما سبق يمكننا أن نقدم تصورنا الخاص لمفهوم الإستراتيجية كالتالي :" هي الإدارة الدولاتية والغير دولاتية، للعمليات و الوسائل السياسية، الاقتصادية، الإجتماعية و العسكرية، الداخلية والخارجية لتحقيق أهداف تتعلق بالمصلحة الوطنية ".

رابعا : الإستراتيجية والمفاهيم ذات الصلة :

للإستراتيجية مفاهيم عديدة ذات الصلة بها نوجزها في مايلي :

1- الإستراتيجية و السياسة الخارجية:

يرجع استخدام مصطلح الإستراتيجية إلى الإغريق،حيث تميز حياتهم الحرب و القتال و هذه الكلمة من حيث المضمون كانت تشير عندهم بفن القائد .[4]

2- التكتيك: عرفه «**كارل دويتش**» على أنه: "اختيار الحركات المفردة و التعاقب القصير للحركات ضمن الإستراتيجية الشاملة، وهذا بدافع الكسب أو على الأقل تجنب الخسارة.[5]

المطلب الثاني: الخصائص العامة للإستراتيجية:

إن وظيفة الدولة وفق التصورات الجيوسياسية تعني الدور الحقيقي الذي تقوم به الدولة والذي يعكس مكانتها ووزنها السياسيين،بما يتناسب مع حجمها و إمكانياتها .[6] مما يقتضي وضع إستراتيجية فعالة يركز فيها عادة على وضع مجموعة من الأهداف وفق الفرص المتاحة لتحقيق تلك الأهداف، بإيجاد الحلول المنطقية و العملية من

[1] -Philippe moreau defarges,**op.cit**. p 10.

[2]- عبد العزيز جراد، **مرجع سابق**، ص 101.

[3]- علاء أبو عامر، **مرجع سابق**، ص 183.

[4]- أحمد نوري النعيمي، **مرجع سابق**، ص 35.

[5] -كارل دويتش، **تحليل العلاقات الدولية**، تر : محمود نافع، (مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، ط2، 1982)، ص 154.

[6]- محمد حجازي محمد، **الجغرافيا السياسية**، (مصر: [د.د.ن]، 1997)، ص 143.

خلال تعبئة مختلف الوسائل المحققة لها، تتعلق القرارات الإستراتيجية خلافا لقرارات عديدة تتخذها الدولة في مستويات دنيا بمستقبل الدولة ومكانتها.

لذلك فإن وضع إستراتيجية للتحرك يعد أمرا حيويا لتحقيق الأهداف ما يستوجب توفر العديد من الشروط عند رسم هذه الأخيرة و منها نذكر :[1]

- **وضع إستراتيجية واضحة**: متكيفة مع الطبيعة الاحتمالية و غير اليقينية للمستقبل،الأمر الذي يتطلب الحذر لأن المخاطر قد تكون مكلفة، كون القرارات المتخذة لمواجهة المستقبل تبنى أساسا على معلومات غير كاملة عن البيئة و تفاعلاتها، ما يتوجب القيام بجهود كبيرة من البحث و الدراسة و التقييم و كذلك التدقيق في تلك المعلومات الخاصة بقوة الخصم أو الخصوم على مستوى المسرح الدولي و امتلاك ما يسمى بفن التصرف أثناء وضع تنفيذ الإستراتيجية التي تكون انعكاسا لفلسفة النظام السياسي الحاكم و رؤيته المستقبلية للتطور.[2]
- **وضوح الأهداف – واقعيتها و تكاملها –**: لما كانت الإستراتيجية هي عملية اختيار أفضل الوسائل لتحقيق الأهداف الوطنية فإن هذه الأخيرة يفترض أن تكون واضحة و سلمية، كما يجب أن تتسم بالاتساق و عدم التناقض في إطار الإستراتيجية الواحدة أو بين الإستراتيجية الشاملة و الإستراتيجية المتفرعة عنها و المتعلقة أساسا بقطاعات الدولة المختلفة، كما يجب أن تكون الأهداف واقعية أي حقيقية و متكافئة مع القدرات و الموارد و الإمكانات الوطنية والمادية و المعنوية.[3]
- **العقلانية و التخصص**: أي تلك الدراسة للواقع و البدائل المختلفة و الاختيار العلمي بين هذه البدائل و تتضمن هذه العملية معرفة الأهداف و دراسة الأساليب البديلة لإنجازها، و تحديد الكلفة النسبية لكل من هذه الأساليب المثلى للوصول للأهداف المرسومة .
- **الاستمرارية**: الإستراتيجية تتصف بخاصية أخرى تتمثل في الدوام و الاستمرار، فطالما أن الأهداف التي تسعى إليها الدولة لا نهاية لها و هي مستمرة باستمرار وجودها فإن عملية التخطيط الإستراتيجي تتصف هي الأخرى بالاستمرارية.

---

[1]– وسام شكلاط، **الإستراتيجية الروسية في عهد بوتين من 2000 إلى 2014 دراسة حالة جنوب المتوسط**، رسالة ماجستير، (جامعة مولود معمري، تيزي وزو: كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016)، ص 33 .

[2]– حسام الدين جاد الرب، **الجغرافيا السياسية**، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،2008)، ص 55.

[3]– وسام شكلاط، **مرجع سابق**، ص 34 .

♣ **المرونة:** بمعنى أن تتضمن الإستراتيجية درجة من المرونة تسمح لها بمواجهة المواقف غير المحتملة أو غير المتوقعة، أي عدم تحول الإستراتيجية إلى قوالب جاهزة تكبح و تحد من قابلية الحركة و المرونة ودرجة المناورة العليا التي يجب أن تتوفر عليها و تتمتع بها الدولة الحديثة .[1]

المبحث الثاني: الأسس العامة الإستراتيجية الأمريكية:

يقصد بالإستراتيجية الأمريكية تلك السياسة الدولية التي تديرها أمريكا، و التي تسعى للهيمنة و السيطرة على العالم، و التي تعكس في باطنها شعورا دفينا بالتميز و التفوق الحضاري و الثقافي.

المطلب الأول: الإستراتيجية الأمريكية وأهم أهدافها ووسائلها:

تعلق الأمر بالولايات المتحدة الأمريكية، فواقعها أجبرها علي إتباع إستراتيجية كونية نظرا لتوفر مجموعة من الشروط السياسية والاقتصادية وامتلاكها الإدارة اللازمة لترجمتها إلي إمكانيات بناء وأداء خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث فرض عليها ذلك الحدث رسم إستراتيجية خاصة بها إستراتيجية تناسب واقعها الدولي أولا ومن ثم تطلع إلى الزيادة العالمية ثانيا.

تم تفصيل الإستراتيجية الأمريكية بناءا علي أفكار وفرضيات بطريقة يحدد بموجبها كيفية تحديد دول معينة وعزلها علي المجتمع الدولي ومن ثم احتوائها وتحويلها علي المدى البعيد، إلي دول قابلة للتعايش مع العالم المسيطر عليه من طرف أمريكا، والتصورات الأمريكية، و كل دولة من هذه الدول تمثل حالة خاصة لما تمتاز به من ثقافة خاصة بها وظروف جيو-سياسية وإستراتيجية مختلفة عن جيرانها، ولها تاريخ وبناء حضاري مغاير، وبناء علي ذلك يجب أن تتحرك الإدارة الأمريكية بطريقة تضمن أخذ هذه الخصوصيات بعين الاعتبار حتى تضمن النجاح في خطواتها الإستراتيجية لاحتواء هذه الدول، ومن أهم أدوات تنفيذ هذه الإستراتيجية عزل هذه الدول عن المجتمع الدولي وفرض ضغوطات دبلوماسية وعقوبات اقتصادية وتشجيع الجماعات السياسية المعارضة في هذه الدول بالثورة والانتفاضات عليها داخليا من خلال مدها بالمال والسلاح والدعم المعنوي والسياسي.[2]

[1]- وسام شكلاط، **مرجع سابق**، ص 35.

[2]-أمين يوسف، "إيران في الحسابات الإستراتيجية الأمريكية من الاحتواء إلي الشرق الأوسط الجديد"، **مجلة إتحاد الجامعات العربية للآداب**، (العدد 01، المجلة الخامسة، 2008)، ص158.

– **الإستراتيجية الكونية الأمريكية:** الإستراتيجية الكونية تسعي إلي تحقيق الأهداف القومية للدولة،من خلال وضع الخطط الفعالة لضمان الكفاية ودقة الحشد والتعبئة واستخدام الوسائل المتاحة لتحقيق هذه الأهداف وتصميم الإستراتيجيات الكونية للدولة وبنائها و هي عملية معقدة للغاية تشمل:[1]

1– تحديد الأهداف القومية.

2– التقييم الإستراتيجي للذات والأخر .

3– تحليل وتقييم طرائق العمل المفتوح وتقييمها لتحقيق الأهداف.

4– تطوير وتعبئة و توظيف واستخدام عناصر القوة السياسية والاقتصادية والنفسية والعسكرية لتنفيذ طريقة العمل الأكثر ملائمة للتنفيذ.

ويري البعض أن الإستراتيجية الكونية للولايات المتحدة الأمريكية وضعت في الأساس علي تبني الرؤية الرومانية لقيادة العالم بتفوق أمريكا وفرض سلامها،لذلك صاغ ووضعوا السياسة الأمريكية إستراتيجية تمكن بلادهم من قيادة العالم علي أساس التفوق العسكري و الاقتصادي و القومي و ألمفاهيمي والذي يصنع بمجمله ويصوغ جوهر سياسة الهيمنة علي وفق ركيزتين لا انفصام بينهما وهما :[2]

1– أن غاية القوة الأمريكية هدفها الأساسي هو تنمية البيئة العالمية لتمكن أمريكا من العيش فيها بلا منافس.

2– وعليه ستظل أمريكا تنتهج إستراتيجية الهيمنة حتى تصل إلي غايتها الإستراتيجية الكونية وهو التأكيد علي وجود القوة العظمى فحسب وإنما الأوحد.[3]

وإن الإستراتيجية الكونية للولايات المتحدة الأمريكية هي أن تكون في المقام الأول السيطرة التي تعني قوتها وتفوقها العسكري وأن السيطرة الأمريكية تمنحها القدرة على إعطاء الأولوية لمصالحها الدبلوماسية والاقتصادية

[1] – عادل محمد سنيمار،" النظام الحربي العالمي الجديد"، **مجلة السياسة الدولية**،(القاهرة: العدد 145، يوليو 2001)، ص227.

[2] –سوسن إسماعيل العساف، "بعد مرور عام علي أحداث 11 أيلول/2001 حدثيه القيادة الأمريكية لإدارة العالم"، (أوراق **أمريكية**، مركز الدراسات الدولية، العدد 114، بغداد، 2002)، ص 4.

[3] – موسي ألزغبي،" الإستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة: حرب علي المنافسة، أعداء وأصدقاء"، **مجلة الفكر السياسي سوريا**، العدد 21، 2005، ص 2 . (**ww.AWU–Dam.Org**).

والعسكرية، كما تمنحها القدرة على تقديم أفكارها للمجتمع الدولي بوضع مقياس تطبيق وتنظيم سياسة مقبولة.[1]

وتربعت الولايات المتحدة الأمريكية على قمة نفوذها في السياسات العالمية لثلاثة أسباب وهي:

1- الموقع الفريد الذي مكنها من التأثير الواسع في النظام الدولي .

2- وجود الحلفاء.

3- القوة العسكرية الأمريكية والهيئة الاستخباراتية .

لقد سيطرت الولايات المتحدة الأمريكية علي قمة النظام الدولي لأنها تتمتع بموقع جيو-إستراتيجي وتوفرت فيها مميزات عديدة أهمها :[2]

أ- عزلتها الجغرافية عن قارات العالم القديم، وجود محيطات بينها وبين هذه القارات وعدم وجود دولة قوية تشكل خطر عليها ضمن إطارها القاري في الأمريكيتين الشمالية والجنوبية.

ب-توفر المواد الاقتصادية اللازمة لإحراز تقدمها الصناعي.

ج-حدتها وتمسكها السياسي علي الرغم من أنها لا تعدو أن تكون أشتات متباينة .

د-إحرازها درجة عالية من التقدم التكنولوجي خاصة في مجال صناعة الأسلحة.

أما علي الصعيد التخطيطي لإستراتيجيتها الدولية فإنها استفادة من النظريات كلها التي وضعها المفكرين («**الفريد ماهان**»، و «**هالفريد ماكيندر**»،و«**نيكولاس سيبكمان**»).

ولم ترتكن إلى نظرية دون أخرى، فتجاوزت بذلك اخطأ كل من بريطانيا عندما اعتمدت نظرية «**ماهان**» عن دور القوة البحرية سيطرت علي العالم،وخطى «**هتلر**» وقادة ألمانيا عندما سعوا لتطبيق نظرية «**ماكندر**» عن قلب العالم ومحوره الذي يتمركز بالوسط وشرق أوربا.

عمدت الولايات المتحدة الأمريكية الإفادة من جميع نظريات الجوبولتكس، فقد أحضت بأهمية القوة البحرية «**نظرية ماهان**» وطورتها بتزويد أساطيلها بحملات الطائرات والغواصات الذرية، حتى تحقق ميزة القوة المتحركة ثم عملت علي تمزيق الوحدة الأوربية لوضعها تحت سياساتها السياسية والاقتصادية والعسكرية بحجة الدفاع ضد الخطر السوفيتي عن طريق مشروع «**مارشال**» الذي عني بإعادة أعمار أوربا بعد الحرب العالمية الثانية، وتراجعت علي زعامة حلف الشمال الأطلسي (الناتو) وبذلك طبقة نظرية **ماكندر**، حيث تضمن عدم قيام القوة الدولية في

[1]- برادلي أتاير، **السلام الأمريكي والشرق الأوسط: المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11ايلول**2001، تر:د عماد فوزي شعيبي، (بيروت: الدار العربية للعلوم ، 2004) ، ص 9.

[2]-بكر مصباح نتيرة، **التطور لإستراتيجي لسياسة الأمريكية في الوطن العربي من كتبات السياسة الأمريكية والعرب**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص 104 .

أوربا بعد أن ربطت دول أوربا الغربية بإستراتيجيتها العليا أمسكت بمفتاح "المظلة النووية" لتحقيق فرضيتين أساسيتين تكفلان لها نفوذا إستراتيجيا في الشؤون الدولية.

فضلا عن ذلك طبقت نظرية «**سيبكمان**» التي تؤكد علي موقع الدولة بالنسبة للعالم وهذا مهم لفهم سلوكها الخارجي، وأن القوة وسيلة للمحافظة علي السلام فضلا عن إن منطقة القوة السياسية تحدد العوامل الجغرافية والمتغيرات الديناميكية في مراكز القوة وقد كان التحليل الجيو-سياسي بطبيعته ديناميكي وليس استاتيكيا.[1]

الإستراتيجية النووية الأمريكية:

يمكن القول أن الإستراتيجية النووية الأمريكية جاءت كنتيجة منطقية لامتلاك القوى العظمي للأسلحة النووية وهي الأسلحة التي أدت إلى تبادل في النمط التفكيري الإستراتيجي حول الطبيعة القتالية لاستخدامها.[2]

اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية جملة من الإستراتيجيات منها :

1- **إستراتيجية الاحتواء sattva tegyofcontainmet**: و هي أول إستراتيجية نووية ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية كانت في فترة 1945-1953حيث استجابت للمبدأ الاحتواء الذي وضعه الرئيس الأمريكي «**تومان**» حيث تولت القيادة بين السياسة العسكرية الأمريكيتين علي السلاح النووي الذي استأثرت واشنطن منذ إلغاء القنابل الذرية **هيروشيما** و**نغزاكي** سنة 1945.[3]

2- اتبعت أيضا هذه الإستراتيجية في مواجهة الإتحاد السوفيتي وكان الدافع من ورائها القلق الأمريكي المتزايد من تنامي الخطر الشيوعي الزاحف الذي سيطر علي وسط وشرق أوربا مع إمكانية انتشاره إلي مناطق أخري من العالم،ويعتبر «**جورج كينان**» الخبير الأمريكي بالشؤون السوفيتية المصمم لهذه الإستراتيجية .

وقد تبين الإطار النظري لإستراتيجية الاحتواء بالصورة التي اقترحها «**كينان**» لتطويق الإتحاد السوفيتي وكتلة دول شرق أوربا، لكن هذه الإستراتيجية لم تعمر طويلا، لقد كسر السوفيت طوق الاحتكار الأمريكي للقوة الأمريكية ففجروا قوتهم النووية في 23-9-1943 وقنبلة **هيدروجينة**، وفي 13-8-1953 الأمر الذي دفع الإدارة الأمريكية إلي إعادة النظر في أسس ومفاهيم الإستراتيجية المعتمدة.[4]

---

[1]-بكر مصباح نتيرة، **مرجع سابق**، ص99.

[2]- فهمي عبد القادر محمد، **مدخل إلي دراسة الإستراتيجية**، (دار مجدلاوي، عمان-الأردن، الإصدار الثاني، 2010-2011) ، ص167.

[3]- عبد القادر رزيق المخادمي، **سباق التسلح الدولي الهواجس والطموحات والمصالح**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2010)، ص97 .

[4]- عبد القادر رزيق المخادمي، **مرجع سابق**، ص 98 .

2- إستراتيجية الانتقام الشامل (الرد): ظهرت علي يد وزير الخارجية الأمريكي السابق «**جون قوست دلس**» تعتبر هذه الإستراتيجية الاستجابة إلي مبدأ الرد الشامل **Flexible réponse** حيث تضمن إستراتيجية الردع النووي الرد الشامل القضاء علي العدوان السوفيتي بكل ما هو موجود من السلاح النووي وعلي مختلف الأصعدة والمجالات والمستويات كان هدفها هو استسلام الخصم وفرض إرادة النصر عليه، ولكن هذه الإستراتيجية لن تحضي بالنجاح حيث أطلق السوفيت سنة 1957 أول صاروخ **بالستي** يحمل قمرا اصطناعي إلى مدار حوت الأرض بينما اعتبرته القيادة الأمريكية قدرة السوفيت في استخدام الصواريخ الباليستية لحمل رؤوس نووية إلى أي مكان في العالم وهو ما يعني مباشرة تفوق القوة الإستراتجية السوفيتية عابرة للقارات وقوة روسيا على توجيه النظرية الأولى دون عقاب .

3- إستراتجية الرد المرن (الاستجابة المرنة)flexible ré rbomce stratégie:

اعتنقت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية الاستجابة المرنة في بداية الستينات حيث وضع أساسها الجنرال «**ماركس ويل تيرول**» رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش الأمريكي آنذاك، أصبحت بعد ذلك إستراتيجية ينتهجها حلف الشمال الأطلسي كأساس لتخطيط لسياساتها العسكرية منذ عام 1967.

الفكرة التي تقوم عليها هذه الإستراتيجية أن الولايات المتحدة تعمل علي تطوير قدراتها العسكرية الضاربة بما يؤمن لها المقدرة العالية لمواجهة التحديات، وتتميز هذه الإستراتيجية بأنها مرنة وحساسة في آن واحد ومرونتها تتمثل في القدرة علي التصرف والاستجابة لأي نوع من أنواع الحرب كلما أدت الضرورة إلي ذلك سواء كانت حرب عالمية أو محدودة، نووية أو تقليدية، صغيرة أو كبيرة .

أما الجانب الحاسم فيها يتمثل بأن نظر الولايات المتحدة الأمريكية لها بدرجة عالية من التصميم لإحباط جميع أشكال التهديد أو الابتزاز التي تتعرض له سواء من الإتحاد السوفيتي أو قوة أخرى غيره.[1]

4- إستراتيجية التدمير المؤكد : في منتصف الستينيات جاء وزير الدفاع الأمريكي «**روبرت ماكيت مار**» بإستراتيجية التدمير الشامل والمؤكد كرد فعل للتهديدات العسكرية المتصاعدة لكل من الإتحاد السوفيتي والصين تقوم هذه الإستراتيجية علي فكرة أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتعزيز قدراتها النووية لتكون قادرة علي ضربة

[1] - فهمي عبد القادر محمد، **مرجع سابق**، ص ص 170-171.

نووية ثأرية إذا ما تعرضت إلي هجوم سوفيتي، وهذا الأمر الذي يفرض علي الولايات المتحدة الأمريكية أن تحرز تفوق في قوتها الإستراتيجية الانتقامية.[1]

5_ إستراتيجية حرب النجوم :STRATEGIC DEFEMSE IVE: أطلق الرئيس الأمريكي السابق «**رونالد ريغان**» في سنة 1983مبادرة تحت عنوان : **مبادرة الدفاع الإستراتيجي** أمام الكونغرس الأمريكي،ولقد وافقت أوربا عليها وسمحت بنشر **بيرشينغ** و **كروزا** بمعدل 572 صاروخ.[2]

أهداف ووسائل تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية:

أولا : أهداف الإستراتيجية الأمريكية:

1– الأهداف السياسية: تهدف الإستراتيجية الأمريكية علي الصعيد السياسي إلي:

أ/ **ضمان أمن الولايات المتحدة وسيادتها ووحدتها الإقليمية وسلامة مواطنيها وحريتهم:** إذ دأب مخططو إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية علي وضع حاجز التهديد في الاعتبار الأول علي توسيع مجاله ليشمل في مفهومهم مختلف الدول والائتلافات الدولية التي تشكل هواجسها الأمنية خطرا علي سلامة الولايات المتحدة الأمريكية وبقائها،[3] أي أن هاجس التهديد لا ينحصر بالإقليم الأمريكي فحسب فإنما يمتد إلى الأقاليم التي تعدها امتدادا لإقليمها، وهذا الاتجاه عبر الرئيس الأسبق «**جيمس مونرو**» في رسالته الشهيرة المؤرخة في 2 كانون الثاني /يناير 1823 حتى أعلن إن أي أن تدخل من جانب الدول القوية في العالم القديم للضغط علي مصير الجمهوريات الجديدة أو التحكم بها بأية وسيلة إنما يعد إعلانا للميل العدائي نحو الولايات المتحدة.

يمكن القول أن من أولى الأهداف السياسية في الإستراتيجية الأمريكية هي حماية وسلامة أمن الولايات المتحدة وسلامة أمن الولايات المتحدة وسيادتها ووحدتها الإقليمية وهو هدف إستراتيجي مهم رافق ديمومة وجود النظام الأمريكي منذ اللحظات الأولي من التأسيس حتى الوقت الحاضر.[4]

ب / إقامة النظام الدولي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية: والذي يسمح لها بالسيطرة علي العالم وقيادته بما يضمن استقرار النظام وبقائه من ناحية ثانية، وهذا ما عبر عنه الرئيس السابق «**جورج بوش الابن**» في

[1]– فهمي عبد القادر محمد، **مرجع سابق**، ص 17

[2]– عبد القادر زريق المخادمي، **مرجع سابق**، ص 99.

[3]– عبد الخالق لهيب، **بين انهيارين الإستراتيجية الأمريكية الجديدة**، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2003)، ص16.

[4]– زبغنيو بريجنسكي، **الاختيار السيطرة علي العالم أم قيادة العالم**، تر: عمار الايوبي، (لبنان: دار الكتاب العربي، بيروت ، 2004)، ص 9.

إستراتيجيته في 2006 إذ قال :"إننا نسعى إلي تشكيل العالم، وليس مجرد أن يشكلنا هو، وأن نؤثر في الأحداث من أجل الأفضل بدلا من أن نكون تحت رحمتها ".

مما سبق يمكن القول أن إقامة النظام الدولي بزعامة الولايات المتحدة وضمان استمراره هو أحد الأهداف الإستراتيجية في المدرك الأمريكي.

ج- تقديم الدعم وحماية الحلفاء والأصدقاء بما يضمن تحقيق وضمان مصالحها الحيوية :إن الهدف الذي تتبعه الإدارات الأمريكية كلها سواء كانت جمهورية أو ديمقراطية هو دعم ومساندة الأنظمة "الصديقة " ضد كل تهديد داخلي أو خارجي،[1] خاصة في مرحلة الحرب الباردة فالخيارات الإستراتيجية الأمريكية بقيادة الفعل الإستراتيجي لتحقيق أهدافها تنوعت وتعددت حيث استخدام الدول الحلفاء والأصدقاء من خلال عقد اتفاقيات سعيا لتحقيق الاحتواء بعد ذلك تبنت الإستراتيجية الأمريكية مبدأ (ملئ الفراغ)الذي ناد به الرئيس «**إيزنهاور**» لتحقيق توازنات إقليمية .تخدم الإستراتيجية الأمريكية [2]،وهو مبدأ بتحقيق جانب كبير منه من خلال تطوير العلاقات مع الأصدقاء والحلفاء، ثم جاء مبدأ «**نيكسون**» بذات الاتجاه داعيا إلى مساندة إقليمية من خلال المشاركة الإستراتجية مع بعض القوى الإقليمية (في الشرق الأوسط السعودية، دول الخليج، تركيا.....)

كما سعت الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل بالترتيبات الإقليمية سبيلا لضمان تفوق حلفاؤها كما نرى في الشرق الأوسط، حيث أقامت نظام إقليمي في منطقة تكون إسرائيل احد عناصرها الأساسية ويضمن للدول الكبرى مصالحها، وبهذا الشأن يقول وزير الخارجية الأمريكية الأسبق «**وارن كريستوفر**»:إن من أهم أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط هو خلق شرق أوسط جديد من مجموعة الأمم المختلفة، بحيث تتشارك المصلحة العامة وتعيش بسلام وتتمتع بالاستقرار والتقدم الاقتصادي وتقدم الشعوب جميعها في المنطقة[3]، وبتقديم الدعم والحماية للحلفاء والأصدقاء، ويؤكد «**بروس ريدل**» المدير السابق لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا في مجلس الأمن القومي الأمريكي إذا يؤكد: ليس مهما لنا فقط بسبب الحاجة لضمان تدفق النفط من المنطقة، أو من اجل التأكيد على مصداقية الالتزامات الأمريكية في المنطقة، بل من اجل تدعيم دور هذه

---

[1]-**المرجع نفسه**، ص178.

[2]-خليل إبراهيم السامرائي، "تطور المفاهيم الإستراتيجية الأمريكية تجاه الوطن العربي"، (من كتاب: العرب والقوى العظمي، العرب والولايات المتحدة الأمريكية، بغداد: بيت الحكمة ، سلسلة المائدة الحرة 19، شباط،1998)، ص 31.

[3]- عماد يوسف، **مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط**، تقديم د:وليد عبد الحي، (عمان: مراكز دراسات الشرق الأوسط، ط3، 2003) ، ص 22.

القوى المعتدلة في المنطقة أيضا،[1] في نهاية الثمانينات سجلت الانتقائية في التدخل الأمريكي خطوطها العريضة بالاعتماد على مبادئ عامة تتراوح بين المبررات الأيديولوجية الظاهرة للتدخل، والحاجات الإستراتجية الكافية لحماية المصلحة القومية الأمريكية،و كانت هذه الانتقائية محكومة بالتساؤل حول تكاليف ذلك على الحياة الأمريكية واحتمال وجود حلفاء لاسيما في منطقة التدخل لتحميلهم الأعباء المالية والتمويلية والبشرية، وتوفر إستراتجية للخروج من مأزق التدخل وعدم المقدرة على الخروج، وهذا الأمر من أهم قواعد السياسة أصلا [2]،كما إن نتائج هذا التدخل من حيث ترك المنطقة لا استقرار ثابت فيها ولإقامة تحالفات، أو تبعية بمعنى أدق تحت قاعدة التعاون الثنائي،ذلك كله كان أساسا في بناء الإستراتيجية التدخل الانتقائي، التي كانت تستند فعليا إلى مصالح الأمريكية القومية دون مصالح الآخرين،وهذا ما عبر عنه «**كولن باول**» وزير الخارجية الأمريكية السابق في كانون الأول/ديسمبر 2001 بقوله: "إن الولايات المتحدة مهتمة بحشد تحالف لكنها عندما تجده لا يخدم التعددية في المصالح القومية الأمريكية أو إن مشاركة الآخرين لا تحترم مصالحها القومية بل تحترم الأهداف التي يراها الآخرين،علينا إن نعبر عن ذلك علنا".[3]

د- الحد من ظهور قوى دولية منافسة: فالتنافس الذي يظهر في هذه القوى يمكن أن يعيق الهيمنة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية ويسمح بقيام نظام متعدد القطبية، لذلك فهي تحاول هدم أي فكرة في أي تجمع إقليمي في مناطق العالم لا يتوافق مع توجهاتها وكذلك السيطرة على أي مقاومة دولية للهيمنة الأمريكية، ما يؤمنه لها النظام الجديد الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية والذي يحد من بروز أية دولة عظمى أخرى في العالم،وهذا ما جاء في وثيقة (القرن الأمريكي الجديد) التقرير الذي نشره (المحافظون الجدد) عام 1997 والمتضمن مبادئ أساسية منها :

1_ إحكام السيطرة على العالم .

2_حرمان القوى الكبرى من ممارسة أي دور إقليمي أو دولي .

وفي هذا يقول **فريد زكريا** الكاتب الأمريكي ذو الأصل الهندي :"إن الولايات المتحدة الأمريكية أقوى من أية دولة أخرى في التاريخ، وعملت على تعطيل القانون التاريخي في تكتل الدول من اجل هزيمة القوى المهيمنة لإفراطها في

[1]-عماد يوسف، **مرجع سابق**، ص 225

[2]- عماد فوزي شعبي، **السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد من التدخل الانتقائي إلي التدخل ألاستباقي**، (دمشق: دار كنعان، 2003)، ص 55 .

[3]-**المرجع نفسه**، ص 56.

استخدام القوة، مشددا على انه من دون الزعامة والقيادة الأمريكية، سوف لن يكون هناك إلا عالم تسوده الفوضى وعدم الاستقرار، حتى أوروبا إذا لم تتطابق سياساتها وتتماثل مواقفها مع السياسات والمواقف الأمريكية فإنها بذلك تهدد السلام والأمن الدوليين.[1] ومن خلال ما تقدم، يمكن القول إن الإستراتيجية الأمريكية تهدف إلى منع ظهور أية قوة منافسة لها على الصعيد الدولي، والحفاظ على الوضع الراهن وديمومة نظام الأحادية القطبية.

هـ– الهيمنة على شؤون المجتمع الدولي: إذ وجدت الولايات المتحدة في بقاء سيطرتها على مهام صنع السلام و فرضت على المستوى الدولي أهمية كبيرة لخدمة مصالحها، إذا قامت بنشر قواتها العسكرية على مساحة العالم من سهول أوروبا الشمالية إلى خطوط المواجهة في شرق أسيا وشكل الأداة والذراع الأكبر عمليات تدخل عسكري باسم (حفظ السلام) و (ردع العدوان)، على وفق تعبير الباحث الأمريكي «**نعوم تشومسكي**» :"إن على الولايات المتحدة الأمريكية إن تتحمل عبئ تطبيق السلوك الحسن في العالم بأسره ".

وفي الإستراتيجية الأمريكية الجديدة التي أعلنت بعد أحداث 11سبتمبر 2001 تم تأكيد هذا التوجه لنشر المبدأ الأمريكي الليبرالي علي وفق مايلي :"الآن تجد الولايات المتحدة نفسها أمام واجب أخلاقي والمسؤولية التاريخية، ويتمثلان في نقل مبدأ الدستور الأمريكي إلي العالم، فالدستور الأمريكي الذي ظل الميثاق الذي تهتدي به الولايات المتحدة، يمكن أن يهتدي الآخرون في حكم أنفسهم لأنه يكفل أعلي فرص الحرية، وعلي الشعب الأمريكي أن يثبت لبقية العالم أن الناس من كل الأعراف والأديان والأوطان يمكن أن يعيشوا أحرارا ومتساويين في الدولة الواحدة ".[2]

2_ الأهداف الاقتصادية:

أ– الحفاظ علي قوة الاقتصاد الأمريكي : إن الحفاظ علي قوة الاقتصاد الأمريكي وإنعاشه لا يسهم في تعزيز الأمن الاقتصادي الأمريكي بالدرجة الأساس فحسب، بل يسهم في الحفاظ علي كينونة مذهبها الرأسمالي الخاص الذي يتميز عن الكيانات المذهبية الأخرى بارتكازه علي ثلاثة أركان رئيسة وهي :[3]

1– الأخذ بمبدأ الملكية الخاصة بشكل غير محدود .

2– فسح المجال أمام كل فرد للاستغلال ملكيته وإمكاناته علي الوجه الذي يروق له،والسماح له بتنمية

[1]– عدنان الهياجنه،" الحرب علي العراق وتوازن القوى الدولية"، من كتاب: **احتلال العراق، الأهداف –إنتاج –المستقبل**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ،مايو2006)، ص 336.

[2]– احمد يوسف احمد، **احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005) ، ص 361 .

[3]–عماد فوزي شعيبي، **مرجع سابق**، ص45.

ثروته بمختلف الوسائل والأساليب .

3- ضمان حرية الاستهلاك والاستغلال .

أما علي صعيد الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية، فكانت في المقدمة الأهداف التي حددها الرئيس الأمريكي الأسبق «**جيمي كارتر**» في برنامجه لتوفير استهلاك النفط، وتوفير احتياطي استراتيجي مخزون في أرض الولايات المتحدة الأمريكية يكفي لسد حاجاتها طوال مدة ستة شهور علي الأقل،إلى جانب عدد من الخطوات الأخرى لتنمية مصادر الطاقة البديلة.[1]

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الإستراتيجية الأمريكية على الصعيد الاقتصادي تهدف إلى الحفاظ علي الاقتصاد الأمريكي وإنعاشه وتطوره كأحد الأولويات المهمة علي قائمة الأهداف الاقتصادية الأمريكية .

ب- تأمين مصادر الطاقة الدائمة والمضمونة للولايات المتحدة وحلفاؤها: إن مصادر الطاقة المهمة مثل النفط، والنفط عنصر مهم من النواحي الاقتصادية والعسكرية للديمقراطيات الصناعية وبدون النفط سيضعف الاقتصاد ولن تكون القوة العسكرية القادرة علي المحاربة، فالولايات المتحدة اليوم تحرص أكثر من أي وقت مضى على قيادة العالم التي تأمل من خلالها مضاعفة مكاسبها الاقتصادية،[2]وستعتمد الولايات الأمريكية بشكل مباشر وغير مباشر على السيطرة والتحكم بالمناطق ذات الوفرة النفطية سبيلا للتحكم في عمليات إنتاج وتسوق النفط العالمي، وتعد كل من روسيا الاتحادية والدول الإسلامية المنسلخة عن الاتحاد السوفيتي السابق وحقول النرويج وحقول النفط جنوب الصحراء الإفريقية وخصوصا نيجيريا من المناطق المهمة في المدرك الاقتصادي الاستراتيجي الأمريكي إلى جانب منطقة الشرق الأوسط صاحبة الحظ الأوفر في معدلات الإنتاج والمخزون النفطي.[3]

من ما سبق يتضح أن الولايات المتحدة تواصل السعي للسيطرة الكاملة على نفط المنطقة وضمان وصوله إليها ومن ثم استمرارية القوة الاقتصادية والعسكرية وسعيها للهيمنة.

ج- السيطرة علي المؤسسات الرئيسية للنظام الاقتصادي الدولي ونشر العولمة الاقتصادية: السيطرة الأمريكية على المؤسسات الرئيسة للنظام الاقتصادي الدولي تعني الهيمنة علي الشؤون الاقتصادية العالمية لتحقيق

---

[1]-اسامة الغزالي حرب،" الإستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربي"،من كتاب: **السياسة الأمريكية والعرب** ، ص233.

[2]-فيبي مار وونيم نويس، **امتطاء التدمر، تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، تر: عبد الله جمعة الحاج، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،1997)، ص58.

[3]-محمد بوعشه، **العرب والمستقبل في الصراع الدولي**، (بيروت: الدار العربية للنشر والتوزيع ، 2000)، ص 28.

مصالحها من خلال هذه المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية التي أقرها مؤتمر **بريتون ودز**، التي تهيمن عليها الولايات المتحدة عن طريق حقوقها التصويتية وقدرتها على اختيار رؤسائها ووجودها علي ترابها.[1]

كما أن العولمة الاقتصادية التي : "تعني بشكل عام اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة، وانتقال الأموال والقوة العاملة والثقافة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق،وخضوع العالم لقوي السوق العالمية هي أيضا من المهام الأساسية للإستراتيجية الأمريكية، و بهذا تهدف الولايات المتحدة من خلال سيطرتها الكاملة علي هاتين المؤسستين لنشر العولمة الاقتصادية على النظام الدولي والسيطرة علي اقتصاد العالم مما يسهل لها الهيمنة على النظام الدولي وهذا ما ناد به الرئيس الأمريكي السابق «**بيل كلنتون**» عندما كان صادقا في تفسيره بالحتمية التاريخية والرغبة الاجتماعية والحاجة إلي القيادة السياسية الأمريكية للمسيرة الإنسانية نحو العولمة مؤكدا "أن العولمة ليست شيء يمكننا صده أو إيقافه، وإنها المكافئ الاقتصادي للقوة الطبيعية مثل الماء والريح ... لا يمكننا تجاهله،كما أنها لن تغادرنا ".[2] وبهذا تهدف الإستراتيجية الأمريكية علي الصعيد الاقتصادي إلى السيطرة علي المؤسسات الاقتصادية الدولية ونشر العولمة الاقتصادية ووصولا إلي التحكم بأسباب التفوق العالمي .

د- مواجهة القوى والتكتلات الاقتصادية الكبرى : علي الرغم من وجود الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها قوة عظمى وحيدة في هذا الكوكب، إلا أنها تعلم علم اليقين أن المؤشرات الاقتصادية والسياسية من دون العسكرية تشير إلي إمكانية صعود دول أخرى لتحتل موقعا متميزا في ظل النظام متعدد القطبية المقبل ومنها الصين وبعض دول أسيا وأمريكا اللاتينية. [3]

إذ أن مؤشرات النمو الاقتصادي لتلك البلدان ليست في صالح الهيمنة الأمريكية في المدى المنظور.

فالمؤشرات الاقتصادية التي جعلت من أمريكا القوة العظمي الوحيدة في تغيير مستمر، وعلى الرغم من أن عملتها مازالت المهيمنة إلا أن اليورو الأوربي والين الياباني يطرحان نفسيهما كبديلين للدولار في المبادلات التجارية الدولية،كما أن التجارة العالمية تمثل تجارة الولايات المتحدة مع باقي دول العالم نسبة مهمة منها وهي كذلك في تغير .

[1]- الان عريش، و دومنيك فيدل، **مرجع سابق**، ص16

[2]-عويني محمد الفخري، **التنظيم القانوني للشركات متعددة الجنسية والعولمة**، (بغداد: بيت الحكمة 2002)، ص165.

[3]-محمود خالد المسافر، **العولمة الاقتصادية هندسة الشمل والتداعيات علي الجنوب**، (بغداد: بيت الحكمة، 2002)، ص 132.

ولما وعت الولايات المتحدة لما يمكن أن يتضمنه المستقبل من مخاطر علي الأحادية القطبية الأمريكية[1]، كالصين التي تعد قوة اقتصادية لاستهان بها وهي تنافس الولايات المتحدة في الأسواق العالمية خاصة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط [2]، ونتيجة لهذه المؤشرات تسعي الولايات المتحدة جاهدة إلي استمرارية نظام الأحادية القطبية لأطول مدة ممكنة والتقليل من إمكانية ظهور أقطاب جديدة من خلال مواجه تلك الأقطاب المحتملة والإضرار بها اقتصاديا وسياسيا فضلا عن محاولة ربط عالم الجنوب في ركاب الحركة الاقتصادية والسياسة الأمريكية حدا يصبح الفصل فيها صعبا.[3]

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن الأهداف الإستراتيجية الأمريكية علي الصعيد الاقتصادي هي مهمة ثنائية الأبعاد لاستمرارها في موقعها القيادي المنفرد في النظام الدولي الأحادي القطبية، والحد من احتمالات ظهور قوي أو تكتلات اقتصادية كبرى تنافسها الهيمنة .

3–الأهداف العسكرية /الأمنية:

أ– إدامة التفوق العسكري العالمي الأمريكي: و لإدامة التفوق العسكري لابد من أن تكون هناك مقومات عدة منها:[4]

1. الارتكاز على قوة اقتصادية هائلة، قادرة على توفير الموارد التي تحتاجها نظم التسليح التكنولوجية المتطورة، مع وجود نظام تعليمي يلبي احتياجات تلك النظم من الكوادر العلمية والفنية اللازمة للتصميم و الابتكار والتطوير والتشغيل والصيانة.
2. السيطرة علي مصادر الطاقة والثروة الطبيعية في العالم وتأمين طرق المواصلات الدولية والمناطق ذات الأهمية الحيوية.
3. نشر فكرة الاقتصاد الحر والأسواق المفتوحة في ظل الظروف غير الملائمة لمعظم دول عالم الجنوب
4. نشر ثقافة العولمة .
5. عدم السماح بقيم قوى منافسة، سواء كانت قوة دولة أو تحالف دول عدة ومن ثم وضع حدود

---

[1]– محمود خالد المسافر، **مرجع سابق**، ص133.

[2]– عماد يوسف و أروى الصباغ، **مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط**، ، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ط3، 2003)، ص 159.

[3]– محمود خالد المسافر، **مرجع سابق**، ص ص، 133 – 134.

[4]– مالك عوني، " الإستراتيجية العسكرية الأمريكية وموقعها من الحياة الخارجية الأمريكية"، **مجلة السياسة الدولية**، (العدد127، يناير، 1997)، ص ص، 92- 93.

للقوة التي يمكن أن تمتلكها دولة منفردة أو تحالف دولي في مجال الأسلحة غير تقليدية وأسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية.

6. تدعيم و مساندة قوى إقليمية تابعة لها أو موالية، تمثل عنصر ردع إقليمي، لصالح القوى العظمي الأولي.

7. تقسيم العالم إلي دول صديقة موالية لها الحق في الرعاية وتوفير الحماية دول أخرى غير موالية عليها أن تقبلا ما يفرض عليها.

يبدو من ما تقدم أن الولايات المتحدة تتوفر لديها هذه المقومات من حيث الارتكاز علي القوة الاقتصادية الهائلة والسيطرة علي مصادر الطاقة في العالم ونشر فكرة الاقتصاد الحر ونشر العولمة فضلا عن عدم السماح بقيام قوى منافسة وتدعيم و مساندة قوى إقليمية تابعة لها،لهذا فإن الولايات المتحدة قادرة علي تحقيق الأولويات العسكرية، الأمنية.[1]

وخلاصة ما تقدم أن من أولويات أهداف الإستراتيجية الأمريكية علي الصعيد العسكري –الأمني أدام التفوق العسكري الأمريكي العالمي من حيث الانتشار العسكري ونوعية السلاح وتخصيص الإنفاقات المالية لأعراض الردع والدفاع والأمن.

ب – تهيئة البيئة الملائمة لمفهوم عالمية الأمن القومي الأمريكي : لم تعد البيئة الداخلية الأمريكية مسرحا وحيدا لتطبيقات مفهوم الأمن القومي الأمريكي سواء في مجاله المادي أو المعنوي ألقيمي وبعد أحداث 11سبتمبر 2001، والحرب علي ما يسمي الإرهاب وبعد تعميم مفهوم العدو الهلامي اللا محدد الذي بات يحكم الهاجس الأمني بعد انتهاء الحرب الباردة فإن مناطق أخري تشكل بيئة للأمن القومي الأمريكي بغض النظر عن قربها الجغرافي أو بعدها لذلك تسعي الإدارة الأمريكية لتأمين كل بيئة بما يخدم الإستراتيجية الأمريكية ويمكن تحقق ذلك بعدة طرق منها:

1– منع انتشار أسلحة الدمار الشامل :إذ يقول الرئيس السابق«**بوش الابن**» في كلمة ألقاها في الأكاديمية العسكرية **ويست بوينت** في الأول من حزيران /يونيو 2002 :"إن الخطر الأعظم الذي يهدد الحرية اليوم يكمن عند التقاطع الخطير للراديكالية التكنولوجية، فعندما تنتشر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية وتترافق مع

[1] – ضاري رشيد الياسين، **مرجع سابق**، ص 268.

تكنولوجيا الصواريخ العابرة للقارات، عندما يحدث ذلك يصبح بإمكان حتى الدول الضعيفة أو الجماعات الصغيرة إحراز قوة مدمرة تمكنها من ضرب الدول العظمى.[1]

لهذا تعمل الولايات المتحدة الأمريكية كإجراء لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل علي ما يأتي :

- ♣ خفض إنتاج المواد المستعملة في صنع أسلحة الدمار الشامل وإيقافها .
- ♣ إيقاف حصول إيران علي الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل .
- ♣ إيقاف انتشار الصواريخ والأسلحة النووية في جنوب أسيا .
- ♣ تعزيز إجراءات مراقبة التصدير .
- ♣ تعزيز عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية [2].

- **إنشاء نظام دفاعي فعال مضاد للصواريخ** :في عام 2001 أعلن الرئيس السابق «**جورج بوش الابن**» عقب حضوره مراسم أداء وزير الدفاع السابق «**دونالد رامستفيلد**»اليمين الدستورية،في تصريح محدد وواضح عن عزمه إقامة منظومة دفاعية مستقبلية، تعتمد على التكنولوجيا الجديدة التي تمثل ثورة تكنولوجية وأكد انه، و وزير الدفاع السابق «**رامسفيلد**» قد حددا ثلاثة أهداف واضحة لتوجيه السياسة الدفاعية الأمريكية هي[3]:

أ–تعزيز علاقات الثقة بين الشعب الأمريكي والشعوب التي تخدم تحت راية الأمة الأمريكية،بإمداد تلك الشعوب بالرسائل التي تحتاج إليها، ومنحها الاحترام الذي تستحقه.

ب–السعي إلي الدفاع علي الشعب الأمريكي وحلفاء أمريكا ضد التهديدات المتزايدة كالصواريخ **الباليستية** ... ومواجهة تهديدات القرن الجديد .

ج– البدء في إنشاء جيش المستقبل بالإفادة الكبيرة من التكنولوجيات الجديدة ومن خلال إعادة تحديد الوسائل التي تخاض بها الحروب.

---

[1]– جون آر بولتون، "إطار العمل الإستراتيجي الجديد : الرد على تهديدات القرن الحادي و العشرين"، **مجلة أجندة السياسة الخارجية الأمريكية الإلكترونية، وزارة الخارجية الأمريكية**، (المجلة 7، العدد2، تموز 2002)، ص5.

[2]– زبيغنيو بريجنسكي، **مرجع سابق**، ص 87.

[3]– عادل محمد سليمان، **مرجع سابق**، ص 229.

إن الهدف الأساسي من نظام الصواريخ الدفاعية العابرة للقارات الذي يتم التخطيط له وهو حماية القوات والأراضي الأمريكية وقوات أراضي حلفائها في أسرع وقت ممكن عمليا، ويتكون التصميم الهندسي لهذه الصواريخ العابرة للقارات ابتداء من الصواريخ التكتكة القصيرة المدى وصولا إلى الصواريخ العابرة للقارات.[1]

4-الأهداف الإيديولوجية :انغمست الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالية الثانية كثيرا بالسياسة العالمية، فالتزمت على رأس معسكرها الغربي بالتصدي للمعسكر الاشتراكي بصورة مباشرة أو غير مباشرة واستخدام حياله استراتيجيات مختلفة تراوحت بين الرد الحاسم والمرن وبين الردع والاحتواء ... الخ، كما عمدت لتسخير مختلف المتغيرات الفكرية والعقائدية لذلك تكتفي لنشر الفكر الغربي وفلسفته الاقتصادية والسياسية فحسب، بل حولت تسخير أيديولوجيات أخرى بما يؤمن خطوط صد للتوسعات السوفيتية وصولا لاحتوائه، وكان الإسلام من بين الإيديولوجيات التي تم توظيفها لاحتواء المد الشيوعي لاسيما منطقة الشرق الأوسط ذات الأغلبية الإسلامية والتي تشكل امتدادا لما عرف بالمنطقة الرخوة للاتحاد السوفيتي السابق، فعمدت إلى دعم توظيف الإسلام كمصدر قيمي عقائدي.[2]

إذ عملت الولايات المتحدة على إقامة الأحلاف العسكرية في المنطقة لكبح جماح المد الشيوعي لمستثمرين الإسلام كسلاح قيمي ذا فاعلية لهذه الغاية، فقد تعاون «**جون فوستر دالاس**» وشقيقه «**ألان دالاس**» اللذان شغلا وزارة الخارجية وإدارة وكالة المخابرات المركزية الأمريكيتين على التوالي في عهد الرئيس الأسبق «**إيزنهاور**»، عملا على تنفيذ إستراتيجية الاحتواء الأمريكي للمد الشيوعي في المنطقة، فالأحلاف العسكرية مهمة تبناها «**جون فستر**» في حين تولى شقيقه مهمة إطلاق أفكار وليس إطلاق النار باعتماد سلاح الاعتقاد ضد تهديد الإلحاد الشيوعي، في هذا الإطار، فإن وكالة المخابرات الأمريكية تجاسرت على اتخاذ شعارات الإسلام وهو العقيدة الأكثر انتشارا في المنطقة لتكون وسيلتها وذخيرة سلاحها، وعلى هذا الأساس أقيم **حلف بغداد** بين تركيا والعراق وإيران وباكستان، ثم الحلف المركزي الدول ذاتها ماعدا العراق الذي خرج بعد التغير الذي حصل عام 1958،ثم الحلف الإسلامي إيران وباكستان الذي خرجت منه تركيا بعد ذلك أصبحت هذه الأحلاف مع استمالة الحرب غارقة إلى الأذان في حروب العقائد.[3]

[1]- دافيد مارس،" شبكة الصواريخ الدفاعية العابرة للقارات"، **مجلة أجندة السياسة الخارجية الإلكترونية**، (العدد2، تموز2002)، ص 21.

[2]- ياسر الزعاترة، **الظاهرة الإسلامية قبل 11 أيلول وبعده تجارب و تحديات و آفاق**، (بيروت: دار العربية للعلوم ، 2005)، ص114.

[3]- عصام نعمان، " أمريكا والمسلمون: مشكلة علاقة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2002)، ص 305.

ثانيا : وسائل الإستراتيجية الأمريكية :

تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على وسائل محددة لتنفيذ إستراتيجيتها وهذه الوسائل تختلف من دول إلى أخري باختلاف أهداف الدولة ومصالحها من ناحية وطبيعة الظروف الداخلية والخارجية للدولة من ناحية أخرى، وبقدر تعلق الأمر بوسائل تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية فإنها تتنوع إلي :

- ♣ الوسيلة العسكرية (القوة الصلبة).
- ♣ الوسيلة الاستخباراتية (الدعم الاستخباراتي و اللوجيستي).
- ♣ الوسيلة الاقتصادية (القوة الناعمة).
- ♣ الوسيلة السياسية (القوة الناعمة).
- ♣ الوسيلة الإعلامية /الدعائية (القوة الناعمة).

1- الوسيلة العسكرية (القوة الصلبة): ويقصد بها توظيف القوة العسكرية سبيلا لتحقيق الأهداف الإستراتيجية وتعتمد الولايات المتحدة بشكل كبير على الأداة العسكرية وهو ما جعل سياستها وسلوكها يتسم بطابع عسكري وما يدل علي ذلك كثافة اللجوء إلي الإدارة العسكرية وتكرار توظيفها في تنفيذ سياستها،[1] والمتتبع لاستخدامات الولايات المتحدة لقوتها العسكرية مباشرة يلحظ أن شكلين من الاستخدامات تكررت وهما:[2]

1-التهديد باستخدام القوة في إطار نمط الردع أو نمط الإجبار (الإرغام) وهي استخدامات تهدف إلى التأثير في إدارة الخصم في اتجاه منعه من القيام بسلوك معين يرغب في القيام به (الردع)، أو دفعه نحو إشباع سلوك معين لا يرغب في القيام به.

2-الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية، ويرتبط هذا الشكل بالاستخدام القتالي لها في إطار نمط الدفاع،أو نمط الهجوم ضد قوات أو قدرات الخصم بهدف إحداث أثار تدميرية مباشرة بها، ترتبط بغرض العمليات العسكرية، فالدفاع يهدف إلى منع الطرف المضاد من تحقيق أهدافه عن طريق صد أو دفع هجوم يتم شنه ضد الدولة، مع تقليص الخسائر إلى أقصى حد ممكن، أما الهجوم فيعني استخدام القوة العسكرية بهدف إلحاق هزيمة بالخصم يتم من خلال تحقيق أهداف الهجوم التي ترتبط بالحصول علي قيمة معينة بالقوة.

---

[1]- محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، (القاهرة: مكتبة النهضة العربية، 1989)، ص 101.

[2]- محمد عبد السلام، احتمالات و محاذير استخدام السلاح النووي في الشرق الأوسط، من كتاب : **الخيار النووي في الشرق الأوسط**، (أعمال الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001)، ص 274.

الشكل 01: مخطط يمثل استخدام القوة العسكرية.

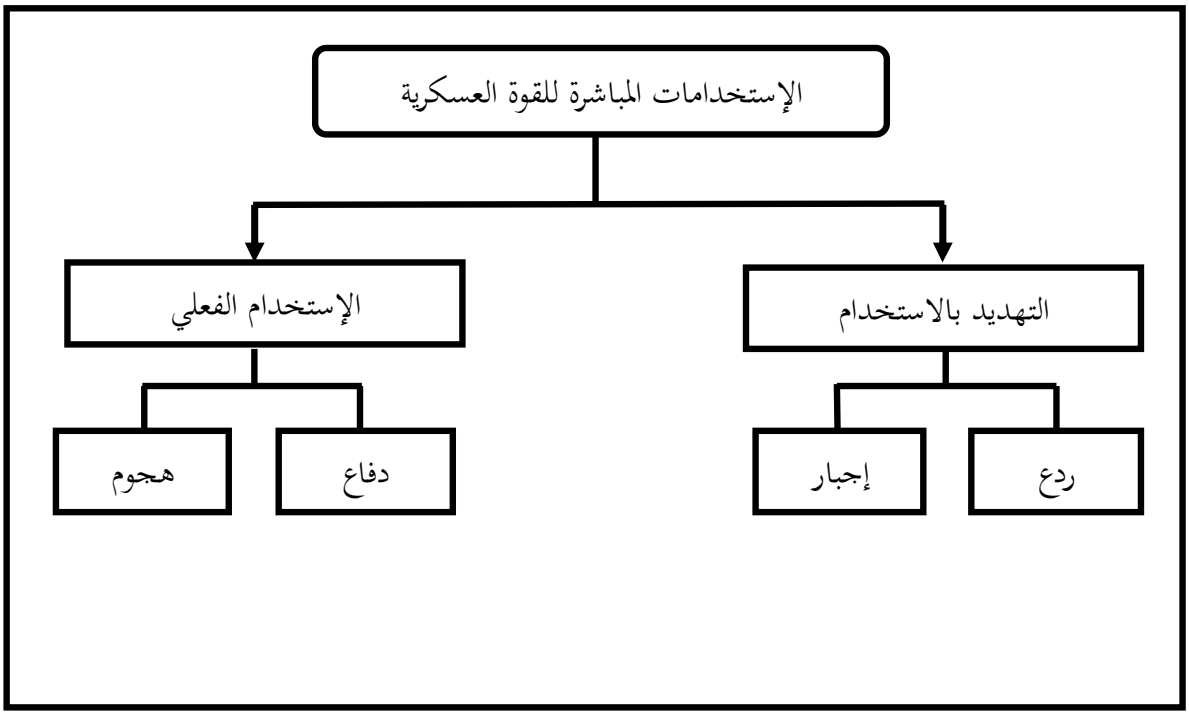

2- الوسيلة الاستخباراتية (الدعم الاستخباراتي و اللوجيستي)(القوة الناعمة): يتضمن هذا الأسلوب القيام بمجموعة من العمليات والإجراءات الاستخباراتية التي تتصف بالسرية الهادفة أي دعم الجماعات الإرهابية في مختلف أنحاء العالم، وممارسة الإرهاب الدولي لتحقيق أهداف سياسية فالإرهاب هو العنف المسلح المنظم بين الدولة والأفراد لتحقيق أهداف سياسية،[1] أما الإرهاب الدولي فإنه: "العنف السياسي المسلح الذي ينفذه الأفراد ويتضمن عنصرا أجنبا " [2]

وفي الولايات المتحدة ظهرت جمعية «**الكوكلوس كلان**» المتكونة من المافيا والعصابات التي تمارس النشاط الإرهابي، وسيطرت هذه الجمعية علي الحياة السياسية الأمريكية في بداية القرن العشرين حيث توجه الانتخابات الرئاسية، ووصل المر إلي بعض الولايات إن أصبحت مقفلة لصالح هذه المنظمات الإرهابية.[3]

وفي عهد الرئيس الأمريكي الأسبق «**هاري ترومان** » تحدث عن تأسيس مدرسة عسكرية خاصة تدبر الحروب حتى تكتسي بأشكال مختلفة مثل العنف والضغط، ومساندة العصابات المتمردة فضلا عن القتل والخطف،

[1]- سهيل حسين الفتلاوي، **الإرهاب و الإرهاب الدولي، دراسة في القانون الدولي العام**، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة 2002)، ص 28.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 166.

[3]- هيل داود الفلاحي، **أوراق أمريكية**، (بغداد: دار الشؤون الثقافة العامة ،2001)، ص ص 23-48.

ورسخت هذه المدرسة في وقت مبكر إن الإرهاب وسيلة فعالة لمكافحة كل ما ترفضه أو تقف في طريق طموحها، ومن هذا المنظور يمكن أن نتذكر عبارة قالها المفكر الأمريكي الشهير «**نعوم شومسكي**» يقول فيها "إذا رصدنا أفعال أمريكا في العالم منذ الحرب العالمية الثانية و حتى اليوم يتبين لنا أنها أكبر دولة إرهابية في العالم "،أما في عام 1987في عهد الرئيس الأسبق «**رونالد ريغان**» تم اللجوء إلى العمليات السرية إذ اتجهت إدارة (ريغان) إلي دعم وإسناد (الكونترا) وتهدف من هذا الدعم والإسناد إلي الحفاظ علي القوات التي تحارب بالوكالة عنها والإبقاء عليها في ساحات المعارك وذلك لتصعيد العنف والإخلال بالنظام إلي حده الأقصى وكي يفهم أهالي نيكاراغوا إن إزاحة (**الساندينا**) شرط مسبق لأي أمل لهم في العيش الكريم.[1]

ومن خلال ما سبق يمكن القول إن احد أهم الوسائل المهمة في تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية علي الصعيد العالمي هي الجماعات الإرهابية، أما فيما يخص الجماعات الإسلامية المتطرفة فأنهم وسائل وأدوات أمريكية تستخدمهم لتحقيق مصالحها و أهدافها.

3- الوسيلة الاقتصادية: يعد المتغير الاقتصادي أهم العوامل المؤثرة في بناء الإستراتيجية،إذ أن غياب الأساس الاقتصادي المثبت يؤدي بالضرورة، مثلا لصعوبة بناء مؤسسة عسكرية فعالة بإمكانيات ذاتية، ودعم عملية التنمية فضلا عن إشباع الحاجات الغذائية للسكان، فبدون هذه الأسس تتناقص قدرة الدولة على ضمان أمنها في السلم والحرب معا، أي أن الاقتصاد القوي المتطور يدعم الأشكال الأخرى لقدرات الدول الأخرى،كما أن عملية حماية وضمان تفوقها يفترض إستراتيجية شاملة تترقي لذلك.

لم تشذ الولايات المتحدة الأمريكية عن هذه القاعدة بل هي أفضل من استخدامها، فالوسيلة الاقتصادية من الوسائل المهمة في تنفيذ إستراتيجيتها وتحقيق أهدافها، وتنوعت استخدامات الاقتصاد كوسيلة من وسائل تنفيذ الإستراتيجيات العالمية ومن بين أهم الوسائل المعتمدة لتنفيذ الإستراتيجية الأمريكية مايلي:

- ♣ توظيف القدرات الذاتية.
- ♣ توظيف المؤسسات العالمية، كالمؤسسات الاقتصادية الدولية.[2]

4- الوسيلة السياسية: تعد الوسائل السياسية واحدة من الوسائل المهمة لتنفيذ الإستراتيجية الأمريكية وتأتي المنظمات والمؤسسات الدولية لاسيما منظمة الأمم المتحدة من بين تلك الوسائل، كما يشير إلى ذلك وزير الخارجية الأمريكية الأسبق «**جيمس بيكر**» حين يقول :" إن استخدام الأمم المتحدة لم يكن نتيجة التزام قوى

[1]- جيف سيمونز، **استهداف العراق العقوبات في السياسة الأمريكية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2، 2004)، ص38.

[2]- مازن إسماعيل، **السياسة الخارجية**،(القاهرة: دار الكتاب للنشر و التوزع، 2000)، ص 165.

بفكرة التعددية الدولية، بل كان ناتجا عن إدراك قوي عميق لفائدة الأمم المتحدة كوسيلة للقيادة الأمريكية "،[1] وقد تجلت وجهت النظر الأمريكية حيال الأمم المتحدة بصورة واضحة منذ مطلع العقد الأخير للقرن الماضي، فبعد أن كانت علاقاتها السابقة تتراوح ما بين التظاهر بمثالية القوى المتحالفة والمنتصرة وبين حالة الإهمال أو التعجيز المساهم، أضحت العلاقة مع الأمم المتحدة وبظل فرصة أمريكية سانحة ولحظتها التاريخية علاقة هيمنة كوسيلة لفرض القوة عبر الشرعية الدولية حيث تمسكت الولايات المتحدة بالتنفيذ الدقيق والحرفي لمقررات الأمم المتحدة في مناطق الصراع المقترب و خاصة في قضية العراق إذ شهدت أروقة الأمم المتحدة حالة من الحركة والنشاط للاستصدار أكبر قدر من القرارات ضد العراق بصورة لم تشهدها الأمم المتحدة في تاريخها لا من حيث عددها ولا من حيث مرجعيتها المستندة على البند السابع للميثاق ولا من حيث تناغم أو انسجام هذه القرارات الصادرة من الأمم المتحدة ومصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما عبرت عنه وزيرة الخارجية السابقة «**مادلين أولبيريت**» حين ما عاد الأمين السابق «**كوفي عنان**» من بغداد عام 1998 بقولها :"فنتمنى له حظا سعيدا،وسوف نرى إذ كان ما توصل إليه سيكون متوافقا مع مصالحنا القومية أم لا ..."،[2] حتى جاء ملف الحرب على الإرهاب ليزيد من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الأمم المتحدة واستخدامها وسيلة لإستراتيجيتها حيث أشار «**برنت سكروفت**» إلى هذه الفكرة بقوله :"إن على الأمم المتحدة إن تتحمل مسؤوليتها في مواجهة الحرب ضد الإرهاب كما تتحملها الولايات المتحدة.[3]

كما يأتي التوظيف الأمريكي للأمم المتحدة كوسيلة دولية أو مرجعية لشرعية سلوكها مع الأطراف المتضادة معها بل أداة ضغط من نوع آخر قوامه الامتناع من تقديم المساعدة الأممية لقضايا أو أطراف دولية خارج الفلسفة السياسية الأمريكية حتى ولو كانت مساعدته ذات مشروعية وذلك بحجج مختلفة كحجة عدم الانتصار للضعيف مثلا ومتذرعة لذلك أحيانا بقاعدة عدم مساعدة الذين لا يقدرون على مساعدة أنفسهم لترويج الديمقراطية، ويعد صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية سبيلا لتحقيق هذا الهدف،[4] ومن الجدير بالذكر أن توظيف كهذا لن يكن وليد أحدث 11 سبتمبر بل أكد الرئيس الأمريكي السابق «**ودرو ولسون** » في رسالته عن الحرب :"بأن

[1]–عماد يوسف، أروى الصباغ، **مرجع سابق**، ص 152.

[2]– سعيد اللاوندي، **وفاة الأمم المتحدة أزمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية**، (القاهرة: نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع، 2004)، ص 27.

[3]– عماد فوزي شعيبي، **مرجع سابق**، ص 113 .

[4]– علي وجيه محجوب، **اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية في القرن ال21، مستقبل النظام الدولي الجديد**، أطروحة دكتوراه، (بغداد: جامعة النهرين 2006)، ص 96.

الحكومات الديمقراطية هي حكومات مسلمة، وهي تتصرف وفق المبدأ و القواعد الأدبية الدولية، تختلف عن مبدأ الحكومات الأوتوا قراطية ... أن السلم في العالم يتوقف علي كسر شوكة الأوتوقراطية وإقامة دعائم النظام الديمقراطية ... يجب أن يكون العالم في سلم ليكن ديمقراطيا.[1]

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الولايات المتحدة أصبحت تعد منظمة الأمم المتحدة أهم أداة حيوية في تحقيق أهدافها ولا سميا فيما يتعلق باستخدام القوة والتطبيق السياسي والمحاصرة الاقتصادية.

5-الوسائل الإعلامية الدعائية :تحتل الوسيلة الإعلامية والدعائية شأنها شأن الوسائل الأخرى ولها مكانا مهما في تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية وتحقيق أهدافها، فعلى الصعيد الوسائل الإعلامية نجد أن المؤسسات الإعلامية الأمريكية تمارس دورا في تحقيق الأهداف ومصالح الولايات المتحدة كونها الأدوات المسئولة عن نشر المفاهيم والقيم الأمريكية، فضلا عن كونها الأداة التي تستعمل لترويج المعلومات وتغطية الأحداث.[2]

وفي مجال آخر نجد الولايات المتحدة وبسبب تورطها الكبير في مجال الإعلام والاتصال وتكنولوجيا المعلومات أصبحت توظف الدعاية في تنفيذ إستراتيجيتها عبر التأثير في عقول الجماهير وعواطفهم وتغيير اتجاهاتهم وسلوكهم بما يخدم مصالحها وأهدافها.

من ما سبق يمكن القول أن الإستراتيجية الأمريكية تنطوي على عدة وسائل مهمة عدة ولها تأثير فعال في تحقيق الأهداف الإستراتيجية الأمريكية ومن ثم إن قوة وفعالية هذه الوسائل تنبع أساسا من القدرات المتوافرة لديها سواء العسكرية أو الاقتصادية أو السياسية.

المطب الثاني: مؤسسات صنع الإستراتيجية الأمريكية:

وتنقسم إلي هياكل رسمية وأخري غير رسمية :

أولا: الهياكل والمؤسسات الرسمية وتتوزع إلي:

1- مؤسسة الرئاسة: تعد الرئاسة أهم مؤسسة لصنع السياسات و الإستراتيجيات الأمريكية وهي لا تضم رئيس الولايات المتحدة فحسب إنما تضم إلى جانبه المكتب التنفيذي للرئيس والجهاز البيروقراطي الحكومي المتمثل بالوزارات والوكالات التابعة له، ومن الصلاحيات الأخرى التي تزيد من فاعلية الرئيس الأمريكي و مركزيته لاسيما في فترة الحرب هي الصلاحية التي يتمتع بها لإعلان حالة الحرب دون العودة إلي الكونغرس، حيث أن له سلطات

[1]- دكستر بركنس، **فلسفة السياسة الخارجية الأمريكية، دراسة و تحليل**، (تر : د حسن عمر، مكتبة : النهضة المصرية، 1956)، ص ص، 88_89.

[2]- صلاح المختار، "من صنع القرار الأمريكي؟ وكيف"، **آفاق عربية**، (العدد11، 1991)، ص 20.

لا حد لها، نتيجة انتخابه رئيسا ويمكن للبيت الأبيض أن يتدخل في الكثير من الشؤون السياسية فضلا عن كونه القاعدة الأعلى للقوات المسلحة للدولة، الأمر الذي يجعله يتحكم بمختلف الطرق في مجرى العلاقات الخارجية ويحدد عمليات المسائل الكبرى في الحرب والسلم معا، ويستمد أيضا من سلطة الرئيس بوصفه قائد اعلي للسلطة في توقيع الاتفاقات العسكرية التي قد تلزم البلاد إلى ابعد الحدود علما أن سلطة الرئيس تتأكد بشكل واضح ومنفرد في مجال السياسة الخارجية مع مستشاريها وممثليه ومبعوثيه.[1] آخر استخدام لهذه الصلاحية قرار الرئيس الأسبق «**بوش الأب** » بخصوص حرب الخليج الثانية علي الرغم من المعارضة القوية التي يصدرها الديمقراطيون في الكونغرس نتيجة التخوف من مخاطرها وليس نتيجة الموقف من مبدئها بحد ذاته.[2]

من خلال ما سبق يمكن القول أن مؤسسة الرئاسة لها دور كبير في صنع الإستراتيجيات والسياسات الأمريكية خصوصا الرئيس الأمريكي بفعل الصلاحيات إليه وبمقتضى الدستور الأمريكي.

2- الكونغرس الأمريكي: يتألف الكونغرس الأمريكي من مجلس الشيوخ والنواب ويضم مجلس الشيوخ ممثلين اثنين عن كل ولاية (100)عضو، أما مجلس النواب فيتألف من (345) عضوا علي أساس دوائر انتخابية.

ويزداد دور الكونغرس الأمريكي في المجال الداخلي من خلال سيطرته علي الشؤون الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية، أما علي صعيد الشؤون الخارجية فيمارس الكونغرس عددا من السلطات، ومنها رصد وإصدار الإعتمادات المالية فضلا عن سلطته الاستشارية وسلطات أخرى في مجال التصديق علي المعاهدات [3]، كما يستطيع الكونغرس ممارسة الرقابة عبر جلسات الاستماع إلى موضوعات السياسة الخارجية بأن يطلب إلى السلطة التنفيذية أن تقدم تقارير –دورية أحيانا –بشأن هذه الموضوعات.

وفيما يخص المصادقة علي المعاهدات،فإن مجلس الشيوخ وفقا لدستور البلاد يتمتع بسلطتين –منذ عام 1894- في هذا المجال هما:

- ♣ تعديل الاتفاقات الدولية التي تعرض عليه قبل استشارة المجلس
- ♣ الحصول علي موافقة تثني أصوات الأعضاء.

[1]- دكستر بريكنس، **مرجع سابق**، ص ص، 170-172 .

[2]- **المرجع نفسه**،ص 181.

[3]- نايس منصور خليل، "الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية"، **السياسة الدولية**،(العدد127، 1997)،ص ص،80-81.

أما بمجال تخصص الأموال فلسلطات الكونغرس الأمريكي الزيادة فيه، وفي الوقت نفسه تعد قضية الاعتمادات المالية من المسائل المهمة جدا، فبوجه عام لم يلاق الرؤساء صعوبات كبيرة جدا في أمر التخصيص المالي فيما يتعلق بالشؤون الخارجية.

وعلى الرغم من هذه السلطات الواسعة للكونغرس إلا أنه واجه صعوبات ونقاط ضعف انعكست علي دوره في صنع الإستراتيجيات والسياسات ومن هذه النقاط مايلي:

- ضعف القرار الحزبي داخل الكونغرس
- تداخل قضايا الشؤون الداخلية والخارجية أدى إلي صعوبة الإجماع علي قضية معينة .
- ازدياد خضوع الكونغرس إلى مصالح قوى مؤثرة به لجماعات الضغط مثلا .
- زيادة عدد لجان الدائمة والمؤقتة وهو ما يعني عقبه في طريق الوصول إلي قرارات سريعة علي عكس مؤسسة الرئاسة.[1]

3- وزارة الخارجية الأمريكية: تختلف عمليات صنع السياسات والإستراتيجيات عن عملية تنفيذها، فبينما تهدف الأولى إلى تحديد مضمون السلوك السياسي الخارجي تقوم الثانية بترجمته إلى واقع ملموس، وتتم عملية التنفيذ هذه عبر إدارة بيروقراطية تسمى وزارة الخارجية، وتعد وزارة الخارجية الجهة المسئولة أصلا عن تنفيذ سياسة الدولة وتنسيقها على الصعيد الخارجي، زيادة على ذلك مجموعة من الأدوار الأخرى التي تقوم بها الوزارة التي تدخل في صميم عملها كإرسال المعلومات واستلامها من والى الدولة،كما تعد بمثابة قناة يتم من خلالها اتصال مؤسسات الدول الأخرى المعتمدة لدى الدول بالمؤسسات الرسمية فيها فضلا عن ذلك دورها في تقديم المقترحات والمشورة إلى الرئيس، ويتيح الهيكل التنظيمي لوزارة بعمل رجال السياسة ورجال القانون معا، بما يسمح للخبراء القانونيين في القيام بدور نشط لخدمة المصالح الإستراتيجية الأمريكية، إعطاء المشورة القانونية اللازمة التي تتناسب الوضع القانوني للدولة، في مرحلة مبكرة دون الانتظار لطلب المشورة عندما تكون أية مشكلة قد بدأت.[2]

وعليه يمكن أن نستنتج أن للمهام والمسؤوليات التي تقع علي عاتق وزارة الخارجية، فان لها دورا كبيرا في رسم ووضع السياسات والإستراتيجيات الأمريكية .

[1]- دكستر بريكينس، **مرجع سابق**، ص ص 201-200.

[2]- مازن إسماعيل،**مرجع سابق**، ص 345.

4- وزارة الدفاع الأمريكي (البنتاغون): أنشأت وزارة الدفاع الأمريكية عام 1949 ويقع مقرها في ولاية فرجينيا الأمريكية، وكما معروف أن أهمية المؤسسة العسكرية في أي بلد و أي نظام سياسي أمر مرتبط بطبيعة النظام ذاته و باهتماماته الأساسية ودور الدولة إقليميا ودوليا وبطبيعة التحديات التي يعتقد بأنها تواجهها ولابد من التصدي لها، وليس من بلد في العالم تؤدي فيه المؤسسة العسكرية دورا بارزا في عملية صنع السياسات والاستراتجيات مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ويبدو أن السبب الرئيسي في ذلك هو طبيعة الدور الذي تمتعت به الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية كأحد القوتين العظمتين في العالم فضلا على مواصلة سباق التسلح بينهما لإحراز التفوق فيه، فكان للمؤسسة العسكرية الأمريكية الدور البارز في هذا المجال على مستوى العمل العسكري الميداني أو التخطيط للإستراتيجيات المواجهة مع الدول الكبرى، حتى إذا ما أقرت الولايات المتحدة الأمريكية بالنظام الدولي بعد انهيار نظام القطبية الثنائية مع مطلع العقد التاسع من القرن العشرين و ازدادت انشغالاتها الخارجية على المستوى الممارسة العسكرية لوضع مطلب الهيمنة على العالم موضع التنفيذ المباشر،فازداد لذلك دور هذه المؤسسة في الإستراتيجية الأمريكية . زيادة على ذلك فإن وزير الدفاع هو عضو في الحكومة الرئيس و عضو في مجلس الأمن القومي و مستشار الرئيس في الشؤون العسكرية و الدفاعية و له مسؤولية الإشراف و التوجيه للقوات المسلحة الأمريكية بعد رئيس الدولة،[1] ومن أهداف وزارة الدفاع الأمريكية :

1- حماية الداخل الأمريكي، و حماية القواعد في الخارج.

2- الإبقاء على مستوى القوات في الأماكن البعيدة .

3- إفهام الأعداء أنه ليس لديهم مأوى يحميهم .

4- حماية شبكة المعلومات من أي اختراق .

5_ استخدام التكنولوجيا المعلوماتية لربط القوات الأمريكية المختلفة و هو ما يؤهلها للقتال معا في صـــــف واحد.

5-مجلس الأمن القومي الأمريكي: خلال الحقبة القصيرة التي كان قد شغل فيها الجنرال «**جورج مارشال**» منصب وزير الخارجية (1948_1949) في إدارة «**هاري ترومان**»، حدثت تغيرات بعيدة المدى في صنع الاستراتيجيات والسياسات الأمريكية وتنفيذها وقال احد المحللين :لقد لعب «**مارشال**» نفسه دورا مهما في

[1]- سوسن إسماعيل العساف، "المؤسسة العسكرية الأمريكية في ظل النظام الحربي الجديد"، **أوراق أمريكية**، (مركز الدراسات الدولية، العدد 115، السنة الرابعة، 2002)، ص 1.

ابتكار وسائل إدارية جديدة لمواجهة تحديات الحرب الباردة، ففي تمّوز 1947 أدى قانون الأمن القومي إلى إنشاء هيئة جديدة هي مجلس الأمن القومي لتنسيق السياسة العسكرية و الخارجية لمصلحة الدفاع و الأمن القومي، وعلى الرغم من اعتراف هذه الهيئة بهيمنة السلطات المدنية في تقرير الاستراتيجيات و السياسات، إلا أنها أعطت أهمية جديدة إلى العوامل العسكرية، إذ كان هذا المجلس يشكل أحيانا أداة بيد الرئيس الأمريكي يستعملها لمصالحه الشخصية لاسيما في التأثير على المؤسسات الأخرى أما في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق «**ريتشارد نيكسون**» و كان هذا المجلس يُستعمل في كسب التأييد للعمليات العسكرية و الاستخبارية.[1] لهذا و كنتيجة لقرب مجلس الأمن القومي من الرئيس الأمريكي و الاعتماد على مشورته في اتخاذ القرارات يعد مجلس الأمن القومي من المؤسسات القرارية المهمة التي لها دور فعال في صنع الإستراتيجيات و السياسات الأمريكية .

6- المجتمع الاستخباراتي: عبارة المجتمع الاستخباراتي مصطلح خاص ابتكرته وكالات الاستخبارات الأمريكية للإشارة إلى الوكالات الحكومية الرسمية التي تضطلع بدور استخبارات، و تقوم هذه الوكالات بجمع المعلومات و المخابراتية من جانب و بإدارة و تدبير عمليات التجسس بالتخطيط و التنفيذ العمليات السرية في أنحاء العالم كافة من جانب آخر، و هي تشكيل معقد و يحتوي على مجاميع غير ثابتة من الأشخاص و الوكالات تم اختيارها من ضمن الأجهزة و الدوائر و الأقسام و الوزارات الحكومية .[2]

ثانيا : الهياكل والمؤسسات غير الرسمية:

ويقصد بها مجموعة من الهياكل والمؤسسات والمنظمات وجماعات الضغط والمصالح ذات الطابع المالي أو الديني أو الإعلامي التي من شأنها التأثير في عملية صنع القرارات والسياسات والاستراتيجيات سواء بصورة مباشرة من خلال التأثير في الهياكل الرسمية المعنية مباشرة في صنع ورسم السياسيات والاستراتيجيات، وللولايات المتحدة الأمريكية العديد من الهياكل و المؤسسات الغير رسمية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في صنع السياسات و الإستراتيجيات الأمريكية و أهمها :

[1]- نايس مصطفى خليل، **مرجع سابق**، ص 82 .

[2]- وائل محمد إسماعيل،" وكالة الأمن القومي الأمريكي دوافعها، تطورها، مهامها"، **محطات إستراتيجية**،(مركز الدراسات الدولية، العدد 26، 2000)، ص1.

1- المجتمع الصناعي _العسكري :

يعرف المجتمع الصناعي_العسكري في الولايات المتحدة الأمريكية على أنه تحالف الدولة الاحتكارية من منتجي الأسلحة و كبار السياسيين و العسكريين الذي يفرض على المجتمع الأمريكي و العالم بأسره سياسة بناء الأسلحة و تصعيد التوترات الدولية لضمان أقصى الأرباح و التوصل إلى أهداف تخدم مصلحه الخاصة وهذا المجتمع يشكل أقوى مؤسسة اقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية و له دور بارز في المؤسسة السياسية و القرارات و السياسات و الإستراتيجيات، لذلك شاعت مقولة «**جارلس ولسون**»الرئيس التنفيذي للشركة «**جنرال موتورز**»،و هي أكبر شركة لصناعة السيارات و إنتاج قطع الغيار للأسلحة والطائرات الحربية في الخمسينيات عندما تم مفاتحته ليكون وزير الدفاع في عهد «**ايزنهاور**» (1953_1960) بأن (ما هو في صالح الجنرال «**موتورز**» هو في صالح أمريكا).[1]

ويمكن بيان دور المجتمع الصناعي_العسكري في المؤسسة العسكرية و من ثم في الإستراتيجية العسكرية لها من خلال ما يأتي:

- أن الصلة طردية بين نمو المؤسسة العسكرية و نمو الصناعة الحربية و يجري ذلك تحت مظلة الدولة نفسها إذ يدافع العسكريون عن أعضائهم في الميزانية العسكرية الحربية، و عندما يتركون الخدمة يأخذون معهم البرامج التي طوروها في الجيش و يستغلونها تجاريا.

-إن ملكية الدولة لأغلب الصناعة العسكرية تجعل من قوة المجتمع الصناعي_العسكري قوة لا حدود لها.

- تؤدي المؤسسة العسكرية بالذات دورا بالغ الأهمية ، فالجيش هو العامل الرئيس لصناعة السلاح، والمؤسسة العسكرية هي التي تحدد مواصفاته و قيادات المؤسسة هم الذين يتخذون القرار .

أن المؤسسة العسكرية الأمريكية أكبر زبون للمؤسسة الصناعية العسكرية الأمريكية و هي الضمانة الثابتة لحفظ وتيرة إنتاجها .[2]

[1]- باسم محمود سلوم، **المجتمع الصناعي– العسكري و الإعلام الأمريكي ودورها في رسم السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية**، 1990 – 2002، رسالة ماجستير، (بغداد: معهد الدراسات السياسية و الدولية، جامعة المستنصرية، 2002)، ص 60

[2]- باسل محمد سلوم، **مرجع سابق**، ص62.

2- الأحزاب و جماعات الضغط:

إن السياسات و الإستراتيجيات الأمريكية ما هي إلا نتاج عملية تفاعل الحكومة مع مجاميع ضغط مختلفة فالعملية السياسية في الولايات المتحدة أفرزت مجاميع ذات مصالح مختلفة و متحالفة فالوقت نفسه مع هيئات السلطة التشريعية حتى مع الوكالات والوزارات المختلفة، وتؤدي هذه الجماعات دورا كبيرا في رسم وضع السياسات و الإستراتيجيات الأمريكية، و تشترك هذه الجماعات حول مصالح و أهداف مشتركة .

ومن أشكال جماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية، اللوبي اليهودي، و من أهم جماعات التي تؤثر في صنع و رسم السياسات و إستراتيجيات، إذ يمارس دورا كبير في التأثير على مؤسسات القرار الأمريكية، فمثلا نجد أن اللجنة الأمريكية/الإسرائيلية للشؤون العامة (إيباك) تمارس دورا كبيرا فالتأثير على الاتجاهات الإستراتيجية الأمريكية ، فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط خاصة، و بهذا فإن اللوبي اليهودي يستخدم قوة هائلة و نفوذا في الولايات المتحدة، و هو عامل محدد في تأييد الولايات المتحدة لإسرائيل،وهناك الآلاف من جماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية ، تمارس دورها في التأثير على العملية السياسية و التأثير في عملية صنع القرارات و السياسات و الإستراتيجيات.[1]

3-المؤسسات الفكرية (خزانات الفكر):

إن عبارة مؤسسة الفكر و الرأي قد استخدمت لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية، للإشارة إلى غرفة أو بيئة آمنة يستطيع العلماء الدفاع و المخططون العسكريون الاجتماع فيها للمناقشة الأمور الإستراتيجية، إلا أن هذا الاستخدام الضيق لتلك العبارة قد اتسع منذ ذلك الحين ليصف قرابة **2000** منظمة مقرها الولايات المتحدة تعمل في ميدان التحليلات السياسية و بحدود**2,500** مؤسسة أخرى مشابهة حول العالم . وعبارة مؤسسة الفكر و الرأي تورد إلى ا لأذهان صورة مثل **راند** وهي إحدى أكبر مؤسسات الأبحاث الأمريكية الخاصة بالسياسة الخارجية والدفاعية.[2]

[1]- ارهان عبد الكريم اليخلي، " تضاؤل دور الأحزاب الأمريكية :الأسباب والنتائج"، **أوراق أمريكية**، (مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد83، 2001)، ص403.

[2]- ارهان عبد الكريم اليخلي، **مرجع سابق**، ص 406.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال هذا الفصل المعنون ب العقوبات الذكية في الإستراتيجية الأمريكية توصلنا إلى مايلي:

- الإستراتيجية بمفهومها العام هي علم و فن استخدام القدرات السياسية و الإقتصادية والعسكرية و النفسية للدولة أو مجموعة من الدول لتحقيق أقصى قدر من الدعم للسياسات التي تتخذها في زمني الحرب و السلم لتحقيق الأهداف القومية للدولة.
- للإستراتيجية خصائص عامة تتمثل في: التركيز على العلاقة القائمة بين المشروع و محيطه الخارجي، التعامل مع التأثير المستقبلي للقرارات الآنية، المرونة و التغير بتغير الظروف...
- لضمان الهيمنة تتبنى الولايات المتحدة الأمريكية أهداف إستراتيجية عديدة سخرت لها وسائل جمة لتحقيقها من أهمها: تبني سياسة هجومية غير إعتذارية و انفرادية غير مترددة، تعتمد على القوة العسكرية بالدرجة الأولى .
- للإستراتيجية الأمريكية مؤسسات و مراكز بحثية تعمل على دراسة المتغيرات ومجاراتها.
- يتوقف كثيرا نجاح سياسات أمريكا في الخارج على التوافق و الانسجام داخل الإدارة الأمريكية.

الفصل الثالث

مكانة إيران في استراتيجية العقوبات الذكية الأمريكي

إن المشروع النووي الإيراني هو مشروع مُمتد يرتبط ارتباطا وثيقاً برؤية إيرانية خالصة لمصالحها القومية، ورغبة قديمة وُمتجددة في تبوأ مركز الصدارة في قيادة منطقة الخليج والوقوف ضد كل المُحاولات التي قد تأتي من خارج المنطقة سواء كانت عربية أو دولية للُمشاركة في ترتيب البيت الخليجي ونسج خيوط صيغه الأمنية، باعتبار أن ذلك يُمثل تهديداً لأحلام فارسية مُمتدة الجذور للسيطرة على تلك المنطقة وُمنازعتها المجال الحيوي لسياستها الخارجية. هذا ما يجعل الولايات المتحدة الأمريكية تضع إستراتيجيات مضادة للمشروع النووي الإيراني.

المبحث الأول: البعد الإيراني في الإستراتيجية الأمريكية:

تمثل التطورات المحلية والإقليمية حزمة من الفرص الكامنة في التعامل مع سياسة التقارب الأمريكي–الإيراني، إذ قدمت عملية انتقال السلطة في المملكة العربية السعودية عقب وفاة الملك عبد الله بن عبد العزيز أنموذجاً للتحول الدبلوماسي دون إثارة عواصف إقليمية ومهدت للانتقال الهادئ من جيل الأبناء إلى جيل الأحفاد دون اندلا ع صراع داخلي كما كانت تتوقع مراكز الفكر الأمريكية.

وبالنظر إلى ما تتميز به السياسة الأمريكية من مرونة تتيح لها مجال التأقلم مع التطورات ، فإنه لا بد من التأكيد على وجود إطار واسع للتحرك الإقليمي وممارسة الضغوط السياسية التي تؤثر على مراكز اتخاذ القرار في واشنطن، فالإدارة الأمريكية تتعامل مع دول الخليج العربي كأكبر سوق للسلاح ولا ترغب في خسارته دفعة واحدة لصالح نظام طهران، بل ترغب واشنطن في المحافظة على التوازنات الإقليمية ، وهو أمر يصعب التكهن بإمكانية استمراره في ظل حنق دول مجلس التعاون وامتعاضها من التقارب الأمريكي–الإيراني.

المطلب الأول: الأهمية الجيو إستراتيجية لإيران.

ترتبط قوة أية دولة في العا لم بمجموعة من القدرات والإمكانيات التي تتمتع بها، وتتضمن هذه القدرات مجموعة من العناصر المادية وغير المادية مثل الموقع الجغرافي والمساحة والبنية الاقتصادية والعسكرية، والتي تتيح للدولة إمكانية التحرك تؤدي دورا إقليميا مؤثرا في سلوك الدول الأخرى وسياستها أو حتى في تشكيل علاقات القوى.[1]

تعتبر دولة إيران من الدول التي تحتل موقع إستراتيجي هام لا يستهان به في منطقة الشرق الأوسط حيث نجدها بأنها قوة إقليمية في تلك المنطقة، وهذه القوة ساعدتها في احتلال مكانة دولية وعالمية في معظم المجلات سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، عسكرية، فحاولت إيران الوقوف في وجه تهديدات داخلية وخارجية علي حدا سواء لكن هذه الرغبة أدخلتها في حلقة توتر مع دول الجوار الدول النووية التي لها حق الفيتو "فرنسة، ألمانية، الولايات المتحدة الأمريكية، روسية، الصين، والهند".

إيران هي إحدى دول العا لم الإسلامي ومنطقة الشرق الأوسط، وتسمى بالجمهورية الإسلامية بعدما قاد الإمام الخميني ثورة الشعب الإيراني وطرد منها صاحب عرش الطاؤوس الإمبراطور **شاهنشاه** "ملك الملوك". من بين أشهر المدن الإيرانية نجد العديد من هذه المدائن بل أكثر من عشرون رئيسية سياحية وفي طليعتها، (طهران،

[1] –جودة حسينين جودة، **جغرافية آسيا الإقليمية**، (الإسكندرية: منشاة المعارف لنشر،1998) ، ص655.

اصفهان، شيرازمشهد، قميزدكرمان، همدان وغيرها)، من الكثير من هذه المدن، على الرغم من ذالك لم تتمكن إيران من تحويل مقدراتها الجيوسياسية إلى امتيازات سياسية، فهي دولة تنظر إليها عدد من الأنظمة العربية على أساس أنها دولة شيعية غير عربية، مما يجعلها تفتقر إلى التوحيد الطبيعي مع محيطها إقليميا، عالميا، إسلاميا، كما تفتقر أيضا إلى أصدقاء استراتيجيين، يمكنها الاعتماد عليهم ولذلك لم تستطيع مثلا إقامة علاقات اقلمية ذات أهمية، وهي ليست موجودة في مجلس التعاون الخليجي،[1] يعمل في إيران بمبدأ الفصل بين السلطات تشمل لإيران على (30) محافظة (257) لواء وتتم إدارة المسائل السياسية والإدارية تكل محافظة من خلال المحافظ، أولكن لواء حاكم إداري، وتقع مسؤولية الأمور التنفيذية والعمرانية لكن مدينة على عاتق المجلس البلدي، إما في النواحي والقرى فتتولى المجالس البلدية مسؤولية الأنظمة واحدة من اكبر الدول الإقليمية في منطقة الخليج العربي إلى جانب العراق والمملكة العربية السعودية، بحكم موقع إيران الجيوبوليتيكي، ودورها الإقليمي المتميز في المنطقة.

الموقع الجيوإستراتجي لدولة إيران

تقع إيران في الجنوب الغرب من قارة أسيا، وقد ارتبطت تاريخها ارتباطا قويا بموقعها الجغرافي وتبلغ مساحتها 1648000كلم، تقع إيران عرض (25و40) شمال خط الاستواء وبين خطي طول (44و63) شرقي خط غرينتش، وهي بذلك تقع اغلب أراضيها ضمن المنطقة المدارية المعتدلة يعني امتداد إيران على (15دائرة عرض)، وقد كان الامتداد الأثر الأقاليم المناخية والنبات الطبيعي، ومن ثم اثر في تباين توزيع السكان الاقتصادي، إذ يرتكزون في الجهات الشمالية والغربية حيث المناخ الخصبة على حين يتشتت باقي السكان في المناطق الداخلية والشرقية ليكون النشاط الاقتصادي الرئيسي هناك هو الزراعة بشقيها النباتي وتتمتع إيران بإطلالتها على أهم ثلاث مسطحات مائية هي الخليج العربي الغربي والبحر العربي والمحيط الهندي في الجنوب وبحر قزوين في الإيرانية المطلة على خليج عمان والخليج العربي قيمة غير اعتيادية جيوبولتيكيا مميزا، وذلك لأنها في مقدمة العوامل التي تساعد الدولة البحرية خاصة إذا ما علمنا إن للخليجين –خليج عمان والخليج ربط المحيط الأطلسي بالمحيط الهندي، وبالفعل فقد منهما في بناء قواعدها البحرية، بحيث أصبحت تشكل قوة يحسب لها الاستراتيجي في المنطقة، ومن أهم هذه القواعد :بندر عباس وبوشهر وبندر خميني وعبادان وجاه بهار.

من الناحية البرية تحد إيران من جهة الشمال جمهوريات أسيا وأرمينيا وتركمانستان، إذ يبلغ طول حدودها (1740كلم) من مجموع حدود البالغة (5204كلم) ونسبة (33، 43%)، ويحدها من الشمال الغربي تركيا

[1] -رابح بلعد دخينيسة، **نظام الحكم في جمهورية إيران الإسلامية دراسة من الأسس النظرية والمؤسسات السياسية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع تنظيم سياسي وإداري، (جامعة الجزائر: كلية علوم سياسية والإعلام، 2008)، ص157.

الحدود معها (470كلم) وبنسبة (9.0%)، إما من الغرب فيحدها العراق طولها (1280كلم) وبنسبة (24.59) في حين تحده من الشرق أفغانستان بطول (837كلم) و(877كلم) وبنسبة (16,08) و(16,85) لكل منهما الترتيب.[1]

الشكل رقم (02): خريطة تمثل الحدود البرية والبحرية لإيران.

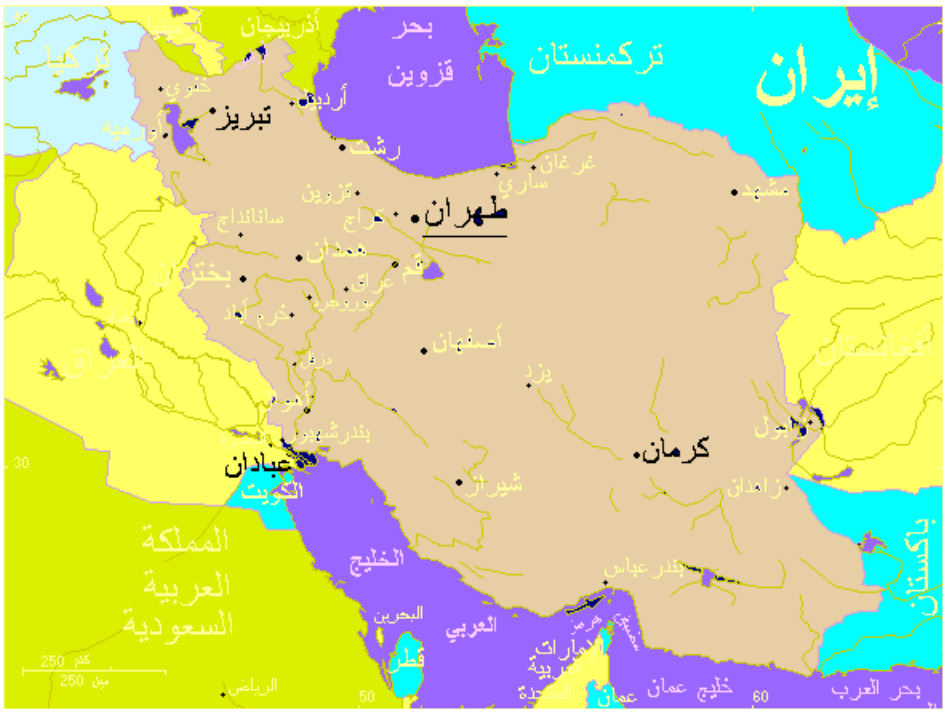

المصدر: الموسوعة العربية العالمية الإلكترونية الشاملة.

إن الحدود بين إيران ودول جاورها غير مستقر وتتحكم فيها من كونها موضوعية، فهي تعاني من عدة مشاكل حدودية أبرزها ادعاءها بتبعية البحرين لها واعتراضها على تمثيل البحرين في أي مؤتمر أو هيئة ذات الرغم من تناول الشاه عنها عام 1970بعد الاستفتاء الذي جرى في البحرين الجزر الإماراتية الثلاث: طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى، وهناك عدة مع العراق أبرزها مشكلة شط العرب.[2]

وهناك اختلاف في وجهات النظر حول مياه ومنطقة بحر قزوين بين إذا كانا يقتسمان مياه ومنطقة بحر قزوين المقابلة لهما مناصفة (قبل تفكك الاتحاد السوفيتي)، أما بعد تفككه احتفظت إيران فيها بنسبة **50%**، بينها

[1]– نافع القصاب وآخرون، **الجغرافية السياسية**، (العراق: مطبعة جامعة بغداد، د–س–ن)، ص37.

[2]– عبد المالك خلف التميمي: **المياه العربية التحدي والاستجابة**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1999)، ص ص،141_144.

رأت روسيا إن تعطي الجمهوريات الوسطى المستقلة عنها جزاء من حصتها التي لا من حصة إيران، فضلا عن أن هناك مشاكل حدودية بين إيران وأذربيجان التي الولايات المتحدة على منطقة بحر قزوين.[1]

ومن ما يزيد من أهمية إيران إطلالتها عن مضيق **هرمز** الذي يعد حلقة الاتصال الوحدة بين مياه الخليج العربي والمحيط الهندي، ويتمتع هذا المضيق بأهمية إستراتيجية عالمية إذا تستطيع القوى التي تسيطر عليه في التحكم في شرايين الذي تغذي العالم الصناعي بالطاقة، إذا ينقل من هذا المضيق يوميا نحو **17** مليون برميل من النفط، ونحو 3.5مليون متر مكعب من الغاز يوميا، أي يعادل نحو **40 %** من الاحتياجات النفطية المنقولة بحريا، ونحو **20%** من حاجة العالم النفطية يوما من 20إلي 30 ناقلة النفط، ولا شك أن إيران تتمتع بموقع جغرافيي مهم سوف يتيح لها فرصة ممارسة دور إقليمي مؤثر في التفاعلات المنطقة كافة، إذ وصف **زيبغنو برنجنسكي** مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق لإيران ب "المحور الجيوبوليتيكي في إطار منطقتها، والذي يجب على الولايات المتحدة أخذه بعين الاعتبار لدي رسم سياساتها تجاه هذه المنطقة.

أما علي صعيد الأهمية الإقتصادية لإيران، فتمتلك إيران ثروة نفطية هائلة، إذا يقدر الاحتياط النفطي الإيراني بنحو 95 مليار برميل، وهي تلي احتياط كل من المملكة العربية السعودية والعراق من النفط التي تقدر بنحو 260و115 مليار برميل علي التوالي.

فضلا عن ذلك فإن إيران تمتلك إلي جانب النفط الاحتياطي ضخم من الغاز الطبيعي، إذ تشير التقديرات إلي أن الاحتياطي الإيراني من الغاز الطبيعي يبلغ نحو940 تريليون متر مكعب، وهي بذلك تحتل المرتبة الثانية بعد روسية الاتحادية من حيث الاحتياطي العالمي.

فضلا عن ذلك، فإن الإمكانيات الاقتصادية الهائلة التي تمتلكها إيران أتاحت لها إمكانية حيازة قدراتها العسكرية الكبيرة انطلاقا من أن القدرات العسكرية لابد من أن تستند إلي قاعدة اقتصادية متينة، إذا يقدر عدد القوات المسلحة الإيرانية، الجيش والحرس الثوري وفقا لمؤشرات عام 2010 بنحو 5023 ألف جندي، كما تمتلك إيران نحو 257 سفينة حربية و 3غوصات روسية، و26 سفينة دعم و43زورقا صاروخيا.

ولا شك بان القدرات العسكرية التي تمتلكها إيران أتاحت لها قدرة كبيرة على الحركة والمناورة السياسية تجاه دول الجوار الجغرافي، ومن ثم إنها تستطيع من خلال قدرتها العسكرية ممارسة سياسة إقليمية مؤثرة وذات وزن كبير من

[1] –مجيد حميد شهاب:" حيوا بوليتيك بحر قزوين، **مجلة كلية الآداب**"، (جامعة بغداد، العدد 59 ،2002)، ص ص، 408_409.

أجل تحقيق أهدافها ومصالحها في المنطقة.[1] ومما تقدم نستنتج أن إيران تعد قوة مؤثرة نظرا لموقعها الجغرافي الإستراتيجي، وثرواتها الطبيعية، وامتداداتها الدينية والمذهبية، وهذا ما منحها أهمية إستراتيجية واقتصادية خاصتنا في منطقة الشرق الأوسط، واهتمام الدول المجاورة لها بمكانتها الإقليمية الجيو إستراتجية.

المطلب الثاني: مسار العلاقات الإيرانية الأمريكية

في زمن الشاه الإيراني، محمد رضا بهلوي، اتسمت العلاقات السياسة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران بالكثير من الحميمة وظلت العلاقة ممتازة مع رجل أمريكا القوي، وشرطي الخليج كما كان يمكن في ذلك الوقت، بعد إن استدعته وثبتت حكمه في إيران 1941، ليخلف والده **رضا شاه**، الذي اقلق واشنطن ودول الحلفاء في الحرب العالمية الثانية بتعاونه مع ألمانية النازية بقيادة هتلر وتزويدها بالنفط الإيراني.

كان لدى **محمد رضا بهلوي** الابن ولع بالغرب، وحلم بتحويل بلاده لدولة عظمي، فارتمى في أحضان أمريكا، انتهج سياسات الحفاظ على المصالح الأمريكية، خلال السنوات الطويلة، وضح واشنطن في بلاده امتيازات، وادخل مستشارين عسكريين أمريكيين، لمراقبة الأوضاع في إيران بهدف الحفاظ على مصالح أمريكا، كما كانت أمريكا تتحكم في تعيين نواب البرلمان وتحديد أدوارهم، وفرضت قانون الحصانة القضائية للأجانب "كابيتولاسيون"الذي بعض بموجبه الأجانب من التساؤل القانوني على أرض إيران حتى لو ارتكبوا جرائم.

وسمح بهلوي أيضا للولايات المتحدة بان تقيم قواعد لها في الشمال إيران بالقرب من الحدود الروسية، للتجسس على السوفيت.

وساهمت الولايات المتحدة الأمريكية في توطيد أركان حكم بلهوي، حيث قامت واشنطن ولندن بتدبير انقلاب عسكري سنة 1953ضد رئيس الإيراني المنتخب ديمقراطيا، محمد مصدق، وهو زعيم علماني سعى إلى تأميم قطاع النفط الإيراني، وأطاحت به، وأعادت شاه بلهوي بعد ما فر منها وبعد عودته حكم بهلوي على مصدق بالسجن 3سنوات بتهمة الخيانة، وبعد إنهاء المدة فرضت الإقامة الجبرية عليه في منزله بقية حياته، إلى إن توفي عام 1967.[2]

بعد الانقلاب استمر شاه إيران في السلطة، باعتباره مواليا لأمريكا وقدمت واشنطن دعما غير محدودة للشاه، وتأسس جهاز المخابرات السرية "سافاك" بمساعدة من وكالة المخابرات المركزية "سي أي إيه" والموساد الإسرائيلي

[1] – مهدي حضر نور الدين، **الحصار المتبادل: العلاقة الإيرانية–الأمريكية بعد احتلال العراق**،(بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2012)، ص 36 .

[2] –مهدي حضر نور الدين، **مرجع سابق**، ص44.

في 1957، بحلول عام 1970اصبح العمود الفقري لإمبراطورية الشاه، حيث استخدمه في تعذيب وقتل الآلاف من معارضيه،إن حالة التعقيد والغموض التي تميز العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، ولاسيما ما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني دفعت بالولايات المتحدة إلى العمل من اجل التوصل إلى حلول دبلوماسية وسياسية لكافة القضايا العالقة مع إيران، وتجلى ذلك بشكل واضح من خلال إعطاء المزيد من الوقت لإجراء حوار دبلوماسي مع إيران سواء عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية ناو من خلال الدور الذي تلعبه دول الترويكا الأوروبية من اجل إقناع إيران بالتخلي عن طموحاتها الإقليمية، وحيازتها للقدرات النووية .إلا إن فشل تلك الجهول السلمية قد فتح الباب أمام السياسة الأمريكية إلى ترجيح عدة خيارات يمكن الرجوع إليها للتعامل مع إيران وتتمثل هذه الخيارات بما يلي:

أولا:تغيير النظام السياسي: طرحت الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها تجاه إيران وتحت تأثير تيار المحافظين الجدد إمكانية تغيير النظام القائم في إيران واستبداله بنظام يكون صديقا للولايات المتحدة في هذا البلد الغني بالنفط.إذ ركزت السياسة الأمريكية في هذا الجانب على عاملين رئيسين:الأول تمثل في العمل على إضعاف الحكومة الإيرانية، أما الثاني فقد تمثل في عدم إهمال قوى المعارضة وتقديم المساعدة لها للتعجيل بإحداث التغيير المطلوب، والذي سيأخذ في حال تحقيقها طابع الثورة أو الانتفاضة.[1]

وعليه فقد أدرك صانع القرار السياسي الخارجي الأمريكي لاسيما إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش بان إسقاط النظام السياسي القائم في إيران يمثل الحل الأمثل لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة، وتأتي تلك الرؤية من قناعة مفادها انه حتى في حالة إبرام اتفاق مع واشنطن فان ذلك النظام لن يلتزم لن يلتزم به وسيستمر في تقويض المصالح الأمريكية في المنطقة، نظرا لحالة عدم التوافق وغياب الثقة بين الجانبين، وعليه فقد ركزت السياسة الأمريكية في هذا المسعى نحو عدة وسائل لتغيير النظام هي:

- ❖ دعم الانتفاضات والثورات الشعبية .
- ❖ مساعدة الأقليات والجماعات المعارضة للنظام .
- ❖ مساندة التخطيط لانقلاب عسكري ضد النظام القائم .

ولاشك فان خيار تغيير النظام السياسي في إيران قد لا يبدو قابلا للتحقيق في المرحلة الراهنة، ولعل مرد ذلك عاملين هما:

[1] – رياض الراوي، **البرنامج النووي الإيراني وأثاره على منطقة الشرق الأوسط**، (دمشق: ط2، دار الأوائل لنشر والتوزيع،2008)،ص ص، 285_284.

- صعوبة إيجاد تيارات موالية للولايات المتحدة الأمريكية في الداخل الإيراني، فضلا عن إن النظام الإيراني يعمل بوتيرة منظمة كوحدة واحدة مما يزيد قوته في مواجهة معارضة تتسم بالتفكك مما يسهم في إضعافها، وعلى الرغم من التعويل على التيار الإصلاحي في هذا الجانب، إلا إن قدرة النظام على قمع أية انتفاضة شعبية معارضة له يحوله دون تحقيق الهدف المرسوم .
- صعوبة قيام إي انقلاب عسكري ضد النظام نظرا لعملية (تسييس الجيش)أو إعطاؤه دورا اكبر في الحياة السياسة الإيرانية، مما يقلل فرص السعي لأحداث انقلاب كونه احد اكبر المستفيدين من بقاء الوضع كما هو، فضلا عن وجود جهاز استخباري امني شديد لمراقبة أفراد القوات المسلحة الإيرانية سواء رجال الجيش أو الحرس الثوري.
- وعليه بان الولايات المتحدة الأمريكية وصلت إلى قناعة بان التعويل على العامل الداخلي لتغيير النظام الإيراني يبدو أمرا مستبعدا، وغير قابل للتحقيق نظرا لطبيعة الواقع الداخلي لإيران الذي يقف بالضد من إي محاولة لتغييره، والمجيء بقوى قد تكون موالية أو مؤيدة للولايات المتحدة.

ثانيا:خيار التدخل العسكري: يعد الخيار العسكري احد الخيارات المطروحة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران في حال عدم توقف الأخيرة عن أنشطتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم، وقد أشار إلى ذلك وزير الخارجية الأمريكي الأسبق كولن باول في تصريح له على هامش اجتماعيات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في أيلول 2004 عندما قال :"انه ليس مطلعا على أي خطط لضرب إيران، ولكن الخيار العسكري مازال مطروحا على الطاولة.[1]

وعلى الرغم من إن خيار توجيه ضربة عسكرية لإيران يبقى احد الخيارات المطروحة، وان كانت تمثل الخيار الأخير الذي يمكن أن تلجأ إليه الولايات المتحدة حضر من اللجوء إلى هذا الأسلوب في الفترة الراهنة، وذلك لعدة أسباب هي :

- يتمثل في تحسب إيران لهذا السيناريو، إذ قامت بناء المفاعلات والمجتمعات النووية تحت الأرض على عمق (18.15)مترا، وحصنت المواقع بطبقات من التربة والخرسانة كما هو الحال في موقع (ناتانز)، فضلا عن عدم

[1] –رياض الراوي، **مرجع سابق**، ص 295.

وجود معرفة مسبقة بأماكن تواجد المواقع النووية الإيرانية، وكونها تقع في أعماق بعيدة تحت الأرض وتحتوي على مئات الممرات، كما أنشئت إيران بعض المواقع النووية الوهمية لتحويل الأنظار عن المواقع النووية الأخرى الحقيقية.[1]

ومما ساعد على ذلك هو ضعف المعلومات الاستخبارية الأمريكية عن إيران لاسيما بعد الثورة الإيرانية عام 1979، مم يعني عدم القدرة على تحديد مدى دقة المعلومات المتوفرة، وهو ما ظهر واضحا في ضعف المعلومات المتوفرة حول اتهام العراق بامتلاك أسلحة الدمار الشامل، مما وضع الولايات المتحدة في موضع عدم الثقة من قبل حلفائها، وهو أمر لا يمكن تكراره مع إيران التي لا تتوفر عنها أية معلومة مؤكدة ودقيقة.

1. لا يمكن لأحد أن يتكهن بطبيعة الرد الإيراني في حالة تعرضت إلى عمل عسكري من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، فالقواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة في المنطقة ستكون هدفا سهلا للصواريخ الإيرانية، وهو ما يشكل عامل قلق للولايات المتحدة.
2. موقف الدول الأوربية الذي يخالف الموقف الأمريكي في استخدام الحل العسكري في حال فشل الحلول الأخرى، فضلا عن اعتراض كل من روسيا والصين على استعمال الحلول العسكرية كأحد الخيارات المطروحة تجاه إيران يبدو مؤجلا في المرحلة الراهنة نظرا لحجم النتائج والآثار المترتبة عليه، وهو ما تدركه الولايات المتحدة الأمريكية جيدا بسبب طبيعة أهدافها ومصالحها في المنطقة، وقلقها من طبيعة الرد الإيراني على تلك الأهداف في حال تعرضها لعمل عسكري، والذي يرجح أن يكون ردا شاملا لا يمكن التكهن بنتائجه.[2]

ثالثا: خيار العقوبات الاقتصادية: تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية أداة العقوبات الاقتصادية كأحد الوسائل المؤثرة للتعامل مع إيران دون اللجوء إلى الخيار العسكري للضغط على إيران من اجل تغيير سياستها وكبح طموحاتها النووية.فالعقوبات الاقتصادية ومنع توريد الأسلحة وفرض القيود التجارية وحجب الاستثمارات الخاصة قد تكون وسائل ناجعة في مواجهة الطموحات الإيرانية والحد منها، انطلاقا من إدراك الولايات المتحدة بان مجريات الأحداث الدولية وطبيعة الأوضاع غير المستقرة في منطقة الشرق الأوسط عموما ومنطقة الخليج العربي خصوصا لا تسمح بتجربة عسكرية أخرى على غرار العمل العسكري الأمريكي ضد العراق عام 2003، وبذلك فان العقوبات الاقتصادية ضد إيران يمكن أن يشكل ردعا لها، وترمي أداة العقوبات الأمريكية إلى تحقيق هدفين هما:

[1] –.أسامة مخيمر، " المواجهة الأمريكية–الإيرانية، تصعيد أم تهدئة"، **مجلة السياسة الدولية**، (القاهرة: العدد 168 ،2007)، ص 139.

[2] –علي سليم كاطع، **البعد الإيراني في السياسة الخارجية الأمريكية**، العدد 60، ص 175.

الأول: يتمثل في إضعاف إيران اقتصاديا للحيلولة دون تطوير قدراتها العسكرية، أو استقطاب دعم دبلوماسي يسهم في إفشال السياسة الأمريكية في تحقيق أهدافها.أما **الثاني**: فيرمي إلى عزل إيران ت دبلوماسيا عبر إقامة علاقات متينة مع دول المنطقة والقرى الكبرى الأخرى للضغط على إيران اقتصاديا وعسكريا.

وعليه فان العقوبات الإقتصادية هي الأكثر فاعلة في المرحلة الراهنة حسب الرؤية الأمريكية، والتي تتضمن حظر مبيعات الأسلحة وحظر تصدير التكنولوجيا المتقدمة لها، ووضع القيود على سفر الإيرانيين إلى الخارج، فضلا عن غرض مزيد من القيود على مصادر العملات الصعبة لطهران التي تستخدمها في شراء الأسلحة والتكنولوجيا المتقدمة، وفرض قيود على بيع وشراء مصادر الطاقة الإيرانية لاسيما النفط والغاز الطبيعي اللذان يمثلان مصدرين بالغي الأهمية للدخل القومي الإيراني، وفي هذا الصدد فقد نجحت الجهود الأمريكية في إصدار القرار (1929) من مجلس الأمن في حزيران 201+0 الذي فرض عقوبات على إيران، وإضافة نحو 15 مؤسسة إيرانية جديدة إلى القائمة السوداء، وممارسة الرقابة على المصرف المركزي الإيراني، فضلا عن الحد من واردات وصادرات إيران وحظر بيع إيران وحظ بيع إيران تكنولوجيا عسكرية.

وقد تركت السياسة الأمريكية في هذا الجانب تأثيرا واضحا على الاقتصاد الإيراني مما فاقم من المشكلات الاقتصادية، وهو مما أدى في النهاية إلى الاتفاق على الدخول في مفاوضات حول البرنامج الإيراني انطلقت في جنيف في تشرين الثاني عام 2013 بين إيران ومجموعة دول 5+1 وهي كل من (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، الصين، روسيا، وألمانيا)، وهو ما وضع أزمة البرنامج النووي الإيراني إمام واقع جديد اقر بحق إيران في تخصيب اليورانيوم، وهو وان كان إقرارا ضمنيا ومحصورا في التخصيب عند نسبة 5 % فقط، مع إقراره واعتماده الحل السياسي والدبلوماسي لازمة البرنامج النووي الإيراني. وهو ما تكلل بالنجاح من خلال التوصل إلى اتفاق إطاري بين إيران والدول الكبرى في نيسان 2010، يقضي بالتزام إيران بسلمية برنامج النووي، مقابل رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها بصورة تدريجية.

وفي ضوء ما تقدم فان الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تعول على هذا الأسلوب من اجل الضغط على إيران لحملها على التخلي عن برنامجها النووي والتخلي عن طموحاتها الإقليمية، و هو ما يصب في مصلحة الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة.

ولا شك فان هذا الخيار اقرب إلى ارض الواقع طبقا لحسابات الربح والخسارة المتوقعة من إي عمل عسكري، استنادا إلى مجريات الأحداث الدولية التي تتجه إلى تجنيب المنطقة أي عمل عسكري مستقبلا.[1]

[1] – علي سليم كاطع، **مرجع سابق**، ص ص ،176 – 177 .

شهدت العلاقات الأمريكية الإيرانية طفرة في العلاقات الدبلوماسية بعد تولي الرئيس **بارك اوباما** السلطة إلا أن العلاقات عام **2002** دخلت في نفق مظلم بعد أن أعلن الرئيس جورج دبليو بوش أن إيران والعراق وكوريا الشمالية تمثل "محور شر"، ومسؤولون أمريكيون اتهموا طهران بإدارة برنامج سري للأسلحة النووية، وفي عام 2007 في ديسمبر/كانون الأول، أصدرت المخابرات الأمريكية تقريًرا يؤكد أن إيران كانت تعمل على تطوير أسلحة نووية حتى خريف 2003 حيث أوقف العمل في هذا البرنامج، وبعدها بعام أرسل الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش للمرة الأولى مسؤولاً هو **بيل بيرنز** من وزارة الخارجية للمشاركة مباشرة في المفاوضات النووية مع إيران في جنيف.

ثم تولى الرئيس بارك **أوباما** السلطة لتشهد العلاقات الأمريكية – الإيرانية طفرة في العلاقات الدبلوماسية حيث أبلغ **أوباما** زعماء إيران بأنه سيمد لهم يده إذا فتحوا له أيديهم وأقنعوا الغرب بأنهم لا يحاولون صنع قنبلة نووية، وجرت سلسلة من المفاوضات مع إيران عن برنامجها النووي من 2009-2012 تأرجحت بين التوافق والاختلاف.

لتعلن أمريكا في نهاية عام **2012** بدء سريان قانون أمريكي يتيح أوباما سلطة فرض عقوبات على بنوك أجنبية من بينها بنوك مركزية لدول حليفة للولايات المتحدة إذا لم تنجح في تخفيض وارداتها من النفط الإيراني بشكل ملحوظ.

وفي عام **2013**انتخب حسن روحاني رئيًسا لإيران بناءً على برنامج يدعو لتطوير علاقات إيران مع العالم واقتصادها، وهو ما لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تخفيف العقوبات المفروضة عليها بسبب برنامجها النووي، وكانت أول خطوة في هذه السياسة في 28 من سبتمبر/أيلول حيث تحادث أوباما وروحاني هاتفيًا فيما يمثل أعلى اتصال بين البلدين خلال 30 عامًا، لتتطور العلاقات نحو التقارب الحذر، وتنجح حكومة روحاني في 14 من يوليو **2015** بإبرام صفقة مع القوى الست فيما عرف باتفاق (5+1) حيث وافقت إيران بمقتضاها على أخذ سلسلة من الخطوات من بينها تقليص عدد أجهزة الطرد المركزي وتعطيل جانب رئيسي من جوانب مفاعل أراك النووي مقابل تخفيف العقوبات التي تفرضها عليها الولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بدرجة ملموسة.[1]

[1] _ أحمدي نجاد، فرض عقوبات دولية جديدة على إيران ، www.alwasatnews.com تم تصفح الموقع بتاريخ: 2019/04/12.

وأظهرت إيران المزيد من الود والتقارب في علاقتها مع أمريكا وأطلقت سراح عشرة بحارة أمريكيين كانوا على متن زورقين في المياه الإقليمية الإيرانية بعد أقل من 24 ساعة من احتجازهم في 14 من يناير/كانون الثاني **2016**.[1] اعتبر ترامب الاتفاق النووي بأنه يصب في صالح إيران إقليمياً ودولياً ولا يخدم مصالح أمريكا وفي نفس الشهر أعلنت كل من أمريكا وإيران تنفيذ اتفاق لتبادل السجناء يتم بموجبه الإفراج عن أربعة أمريكيين محتجزين في إيران مقابل العفو عن سبعة على الأقل من الإيرانيين، أغلبهم يحملون الجنسيتين الإيرانية والأمريكية إما سبقت إدانتهم في محاكم أمريكية أو ينتظرون محاكمتهم، وإطلاق سراح أمريكي خامس في خطوة منفصلة. وفيما بعد أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران اتخذت خطوات للحد من أنشطتها النووية بمقتضى اتفاق يوليو/تموز، والولايات المتحدة رفعت العقوبات التي فرضتها على إيران بسبب البرنامج النووي.[2]

المبحث الثاني: الحسابات المعقدة للعقوبات المحتملة علي إيران

قام ركن مهم من أركان إستراتيجيات العقوبات الأمريكية ضد طهران على العمل على تكوين تكتلات دولية داعمة لتحركات واشنطن على هذا الصعيد.

المطلب الأول:طبيعة البرنامج النووي الإيراني والمواقف الدولية منه

أولا: نشأة الملف النووي الإيراني.

المرحلة الأولى: مرحلة التأسيس و النشأة: يرجع تاريخ ولوج إيران للميدان النووي إلى عهد الشاه **محمد رضا بهلوي**، وتحديدا إلى أواسط العقد السادس من القرن الماضي، إذ كانت خططه تقوم على أساس إنشاء **23** مفاعلا نوويا، و تغطي عموم الساحة الدولية وهي مفاعلات يمكنها إنتاج البلتونيوم، الذي يشكل العنصر المهم و الأساسي في صناعة الأسلحة النووية، وقد استطاع الشاه محمد إبرام أهم العقود مع مؤسسة **كرافت وبرك** الألمانية في عام **1974**، و الذي تضمن بناء مفاعلين نوويين، أحدهما يقدر ب**1300** ميغاواط والآخر ب **1200** ميغاواط يعملان بالماء المضغوط على الساحل الشرقي للخليج العربي في جنوب مدينة **بوشهر**، ولم يقتصر التعاون على ألمانيا الغربية بل تعدى ذلك للولايات المتحدة و فرنسا[3]، وهذا ما قاله فريدون عباسي الرئيس السابق

---

[1] – أحمدي نجاد، **مرجع سابق**.

[2] – مقالات: أمريكا وإيران...ماذا عن تغير في العلاقات؟

https://www.noonpost.com/content/21127 تم التصفح بتاريخ 20/05/ 2019

[3] – أمل موقف شاكر، **البرنامج النووي الإيراني بين السياسة والسيادة**، دراسة أعدة لنيل درجة الدبلوم في العلاقات الدولية والدبلوماسية، 2016-2017، ص 10.

للوكالة الإيرانية للطاقة الذرية إذ قام الشاه بتوقيع عقد مع مؤسسة **ALSTHOM** الفرنسية ببناء أربعة مفاعلات نووية، فضلا عن قيامه بتقديم فرض بقيمة مليار دولارأمريكي إلى مفوضية الطاقة الذرية الفرنسية في فرنسة مقابل الحصول بلاده على **10%** من **اليورانيوم** منخفض تخصيب.

كما قام بالتوقيع على اتفاقية أخرى مع شركة فرنسية لإنشاء محطة نووية أخرى في منطقة الأهواز، وقد كان في نية الشاه ليس الحصول على السلاح النووي لأنه أجرى تجارب على **البلوتونيوم** المنتزع من الوقود المستهلك باستخدام العوامل الكيماوية ومن المعروف أن الاستخدام الوحيد **للبلوتونيوم** هو صنع القنبلة النووية و كما أن وزير العدل في عهد الشاه كان يتنبأ بحصول بلاده على السلاح النووي إلا أن انتصار الثورة قد حال دون البدا بالتنفيذ.[1]

المرحلة الثانية: مرحلة التوقف والعودة 1979–1990: يذهب الكثير من الباحثين إلى وجود حالة من الفصل بين مرحلتين في التاريخ السياسي الإيراني المعاصر قوامها الإطاحة بالنظام السياسي الإمبراطوري وقيام الجمهورية الإسلامية بعد عودة أية الله الخميني إلي طهران بعد النفي في 1979والتي أدت ثورته إلي انتهاء عصر **محمد رضاء بهلوي** أي انتهاء عصر الشاهنشانية الذي ضرب النفوذ الأمريكي في المنطقة وأدي إلى تضرر إسرائيل صديقة الشاه حيث وصف رئيس الحكومة الإسرائيلي حينها ما حصل بالزلزال.[2]

فقد قال : **غاريف بوتر**مؤرخ للمفاوضات النووية بين إيران والغرب: خلقت الثورة الإسلامية نظاما أعتمد على قيام النخبة من رجال الدين بوضع السياسات وفق أسلوب فطري، حتى في القضايا المهمة ومنها ما يخص موضوع أسلحة الدمار الشامل، أفتي **أية الله الخميني** بتحريم استخدام السموم، والذي جاء على أثره تحريم استخدام الأسلحة الكيميائية، لذلك لم يكن متحمسا أبدا للنووي، علي الأقل كما كان يعلن هذا النظام، فقد الإيرانيون يعتبرونه رمزا لموالاة الاستعمار وكان يرغبون بتفعيل برنامجهم النووي عبر قدرة الاكتفاء الذاتي وانهارت الاتفاقيات التي كان قد عقدها الشاه مع الغرب في مجال الكوادر النووية وهو يمثل الخلل القائم في العلاقات بين إيران والولايات المتحدة، فقد مصير هذا المشروع التجميد والإيقاف بعد أن مرت عليه سنوات عديدة دون أي حراك.[3]

[1] – عبد الرحمان يونس العبيدي،" أزمة الملف النووي الإيراني وموقف الإتحاد الأوربي منه 2002–2008"، **مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية**، (المجلد الثامن، العدد 2، مركز الدارسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2009) ، ص 288.

[2] – عليو أحمد،" الملف النووي الإيراني بين الحقائق العلمية والوقائع السياسية الدولية"، **مجلة الجيش اللبناني**، (العدد282، 2013)، ص80.

[3] – أمل موقف شاكر، **مرجع سابق**، ص11.

وقد أدت الحرب بين إيران والعراق إلى طريق مسدود فيما يخص هذا المشروع الذي أدي إلي تعليق البرنامج وليس إلغاؤه كليا لعدم قدرة النظام الجديد على تحمل التكاليف المالية لإكمال العمل في مفاعلات **بوشهر**، ولهذا اغلب الخبرات النووية إلى الخارج، فقد قال الرئيس السابق للوكالة الإيرانية للطاقة الذرية فريدون عباس: بعد الثورة الإسلامية وانتصارها، منع الغرب إيران من الوصول إلى التقنيات الحديثة، وبديات الحرب الإعلامية والأزمات العسكرية وكذلك الحرب المفروضة من النظام صدام.

فالبرنامج النووي مر بمرحلة سبات ليستيقظ من جديد عام **1984** فقد بدا العمل الجدي من اجل مواصلة وتحديث ذلك البرنامج ويبدو أن تطورات الحرب العراقية الإيرانية في منتصف الثمانينات أدت إلى أحداث تحولات جذرية في التفكير الاستراتيجي الإيراني عموما وفي المجال النووي خصوصا، فأخذت بتنفيذ الكثير من الأنشطة المتعلقة بتطوير برنامجها النووي ودورة الوقود النووي لهذا، كما قالت الحكومة بتعزيز ودعم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، واتخذت قرارا بالاستمرار في بناء محطات **بوشهر**، وبالفعل فقد استأنفت العمل فيها عام **1984** وكان الرئيس الإيراني السابق **علي اكبر هاشمي رافسنجاني** الذي توفي **2017** والذي كان يشغل في حينه منصب رئيس البرلمان هو الذي قام بإعادة بعث الحياة إلى البرنامج النووي فقد افتتح مركز أصفهان للبحوث النووية، وقد ذهبت إيران التعاون مع الصين في ذاتك المجال وقد وقعت بروتوكولا للتعاون بينهم **1985**، كما وقعت اتفاقية مع باكستان **1987** تضمنت تدريب خبراء مختصين من منظمة الطاقة الذرية الإيرانية في بعض المنشات النووية الباكستانية، وفي نفس العام أعلنت أنها توصلت إلى اكتشاف منجم لليورانيوم يبلغ احتياطه من هذه المادة **5000طن** وقامت بتشغيل مفاعلها البحثي في مركز أمير أباد بيورانيوم مخصب **20%** كبديل **اليورانيوم** عالي التخصيب.[1]

وقد قامت الطائرات العراقية بغارة على احد المفاعلين والتي ألحقت أضرار جسمية به و حينما انتهت الحرب العراقية الإيرانية عام 1988بدأت إيران ببرنامج ضخم لإعادة بناء جيشها، مع إعطاء الأولوية لما يتعلق بالبرنامج النووي والذي ترافق سعي إيران في الحصول عليه مع مخاوفها من البرنامج النووي الإسرائيلي، والبرنامج النووي العراقي، مما حدوا بها إلى الاندفاع باتجاه الصين، الهند، الأرجنتين، باكستان، ألمانيا للحصول على التكنولوجيا النووية الإيرانية.[2]

[1]- عليو أحمد، **مرجع سابق**، ص12.

[2]- أمل موقف شاكر، **مرجع سابق**، ص 12.

إن ما يمكن أن نستنتجه من خلال ما تقدم عرضه: أن البرنامج النووي الإيراني في هذه المرحلة قد عانى من توقف شبه تام خلال السنوات الخمس الأولى من عمر الثورة الإسلامية وقد حصل هذا نتيجة عوامل سياسية وإيديولوجية.

مرحلة الثالثة: الاندفاع المكثف 1991–2017: لعل أبرز ما تتسم به هذه المرحلة بالنسبة للبرنامج النووي الإيراني هو أن إيران قد كثفت وبعزيمة قوية جهودها، وكثفت من مساعيها من أجل أن تمسك بخطوات مهمة فيما يتعلق بالبنية النووية التحتية الأساسية في إجراء البحوث النووية المتقدمة .

فلقد حصلت إيران من الصين عام **1991**على **1000**كغم من غاز **هكسافلوريد اليورانيوم** و **400 كغم** من مادة تترا فوريد **اليورانيوم** ومادة **الديوكسيد** اليورانيوم ، وقد أجرت لتجارب تتعلق بتخصيب اليورانيوم وتكنولوجيا الطرادات المركزية في جامعة الشريف، في عام **1993** نجحت في استخدام مفاعل بحثي صغير بقدرة 5 ميغاواط ومفاعل أخر مصدر للنيوترون بقدرة **27** ميغاواط في عام **1993**، غير أن الإنجاز الأهم في تاريخ البرنامج النووي الإيراني في عهد الجمهورية الإسلامية كان في عام **1996**عندما توصلت إيران وروسيا إلى اتفاقية حول تزويد إيران بمفاعلين نوويين بقدرة **1000** ميغاواط يعملان بالماء الخفيف في موقع **بوشهر** بقيمة مليار دولار.

وفي 1995 أعلنت الإذاعة الإيرانية الرسمية أن بلاده دشنت أكثر منشآت لطحن اليورانيوم **الكيل الأصفر** وكانت هناك تقارير أفادت بأن إيران قد أصبحت قادرة على إنتاج مادة **غاز هكسافلوريد اليورانيوم** من خلال بحوث توصلت إليها منظمة الطاقة الذرية الإيرانية واعتبارا من أو أخر أيلول **1995** كان قد بدا الصينيون العمل في مجمع خرج إلى الشمال من طهران بتركيب نظام لتخصيب **اليورانيوم** يعتقد الخبراء النوويون انه ستتمكن إيران من إنتاج أسلحة نووية بصورة تدرجية.[1]

وفي حزيران **2009** وقع ما لم يكن بالحسبان فقد اظهر تقويم الوكالة الإيرانية إن الوقود النووي في مفاعل طهران يشرف على انتهاء، والذي كان يستخدم الإنتاج نظائر طبية يستفيد منها أكثر من **850** ألف مريض وعندها عمدت إيران إلى مراسلة الوكالة الدولية للطاقة معلنة لها برسالة عن نفاذ وقود مفاعل طهران البحثي، وطلبت من الوكالة كونها مسؤولة عن توفير الوقود النووي للمفاعل في تلك الفترة وطلبت شراء وقود مخصب بنسبة **20 %** وبعدها أعلنت أمريكا وروسيا أنهما على استعداد لتزويد إيران بوقود بنسبة **20 %** لكن بشروط تقنية وسياسية فقد طلبوا أن تخرج **1200** كيلوا وقود مخصب بنسبة **5 %** من إيران، ويذهب لبلد أخر مثل روسيا بخصب

[1] _ **المرجع نفسه**، ص 13.

هناك إلى نسبة **20 %**ومنه إلى بلد أخر مثل فرنسا، حيث يبدل إلى صفائح وقود، من هناك تحمل صفائح الوقود إلى إيران.

ولكن إيران رفضت ذلك فقد اعتبرت هذه الشروط خدشا لسيادتها واستقلالها، وقد تأخرت الوكالة الدولية ومجموع الدول الخمس التي تفاوض إيران حول برنامجها النووي (بريطانيا، روسيا، فرنسا، أمريكا، الصين) + ألمانيا بالرد على الطلب الإيراني وبدأ بالتلاعب واختلاق الذرائع وكان ذلك بالنسبة لهم فرصة للضغط على إيران.[1]

في عام **2008** أعلن الرئيس احمدي نجاد بان العقوبات التي تفرضها قوى الاستكبار هي غير قانونية، وان إيران قررت متابعة برنامجها النووي السلمي بنفسها من خلال المسار القانوني المناسب، رغم التهديد الدولي بفرض عقوبات عليها.

في فترة الانتخابات 2009 تم الكشف عن منشآت نووية محصنة داخل الجبال وتحت الأرض قرب مدينة قم الدينية وأبدت إيران استعدادها بالتعاون بشكل كامل مع الوكالة الدولية بشأن المنشأة الجديدة.

في عام 2013 تعتبر هذه أخر مرحلة لاتفاق النووي الإيراني والأخيرة من المفاوضات بين القوي الكبرى وإيران وذلك بعد الاتفاق الانتقالي في جنيف شهر نوفمبر.

وفي عام 2015 تم الاتفاق النهائي على ضم 159 ص ما بين وثيقة الاتفاق الأساس وخمس ملاحق تقنية وفي هذا التاريخ تقيد البرنامج النووي الإيراني الذي يصر عليه الغرب على أنه أبعاد عسكرية، في حين إيران تصر على انه سلمي مقابل رفع العقوبات المفروضة على إيران.

ثانيا : دوافع إيران لامتلاك الطاقة النووية

إن دوافع امتلاك القدرات النووية تختلف من دولة إلى أخرى، ولا يوجد أي خلاف علي أن هدف أي دولة ساعية لامتلاك سلاح نووي هو :

أ: استخدامه كسلاح رادع للخصم من الإقدام على أمر ما أو اتخاذ قرار ما

ب:استخدام التقنية النووية لأغراض سلمية.[1]

أي تسعي الدول لامتلاك أسباب القوة للحفاظ على مصالحها، أو للتوسع وبسط النفوذ، انطلاقا من أن القدرات النووية باتت أحد أهم سمات القوة والتفوق والردع في عصرنا، وهناك عدة دوافع منها السياسية والعسكرية والاقتصادية.

[1]-محمد لطيفة، **مرجع سابق**، ص ص، 83- 84.

1- الدوافع السياسية :في الحالة الإيرانية تتحرك السياسة النووية الإيرانية في إطار مجموعة معقدة من الدوافع والنوايا، بعضها معلن والبعض الأخر غير معلن، ويعد التوجه الإيراني هذا خطرا على السياسة الخارجية الأمريكية التي تهدف إلي الهيمنة على منطقة الخليج لتحقيق مصالحها، لكن الأمر الذي زاد من المخاوف الأمريكية هو تصريحات **الخمين** التي تحمل تهديدا لنظم الخليجية بأنها أصبحت هدفا لمبدأ تصدير الثورة، وما الاضطرابات التي حدثت في السعودية والكويت عام **1980** إلا دليلا واقعيا عن حقيقة هذا المبدأ، بحيث كان هدف هذه الاضطرابات هو التمهيد إلي التغيير في البلدين، [1] كما أن السياسة الإيرانية لا ترغب في التخلي عن إيديولوجيتها ولا في التخلي عن الأنشطة السياسية التي تعدها مرادفا لقيمها، وحسب التصور الأمريكي لا تزال بعض العناصر المتشددة في الحكومة الإيراني إلي مراحل متقدمة تتبني سياسة "تصدير الثورة " وتبذل جهودا لتطوير القدرات العسكرية الإيرانية تحقيقها لهدفها الأعلى لتجعل إيران القوة المهيمنة في الشرق الأوسط، وهذا مما لا يتفق مع التوجهات الأمريكية في المنطقة.

لقد قامت إيران بنشر إيديولوجيتها الدينية بعد أن وجدت ما يسمي بالفراغ الإيديولوجي نتيجة تفكك الإتحاد السوفيتي 1991، الأمر الذي زاد من المخاوف الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وانتهاء مرحلة الشيوعية، وهذا يفيد إيران وزيادة قوتها.

2- الدوافع الأمنية والعسكرية: فمن الناحية الجغرافية هناك خمس عشرة دولة تحد إيران من كل الجهات، وتحاصرها دول نووية عدة على مدراتها الثلاث: روسيا في الشمال، باكستان والهند والصين في الجنوب الشرقي والكيان الإسرائيلي في الجنوب الغربي.[2]

وإيران هي من بين الدول الأكثر قلقا على أمنها واستقرار من جوارها التركي من الغرب، حيث الدولة يحكمها الجيش في معادلة ثلاثية: حماية العلمانية، وعلاقات جيدة مع إسرائيل، وصلة وثيقة بالولايات المتحدة الأمريكية، أما من ناحية حدودها الجنوبية فيتركز كل الاهتمام الدولي حولها باعتبارها منبع النفط الذي يعد شريان العالم، بالإضافة إلي مصادر التوتر علي حدودها مع باكستان حيث الصراعات بين التنظيمات الشيعية والسنية، وبالتالي خوف إيران من انتقال عوى التفكك والاضطرابات من الدول المجاورة، انطلاقا من أن الشعب الإيراني شعب متعدد الأعراق، حيث تعدد القوميات المكونة للدولة وفي مقدمتها القومية الفارسية والعرب و البلوشن و التركمان والأكراد، وعلى المستوي المذهبي هناك أغلبية شيعية بالإضافة للسنة والمسيحيين وبعض اليهود .

[1]- سعد شاكر شلبي، **الإستراتجية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط**، (عمان: دار الحامد لنشر، 2013 م -1434هـ)، ص 164.

[2]- محمد لطيفة، **مرجع سابق**، ص 85.

وتعاني إيران من مشكلات مع بعض الأقليات مما يهدد الوحدة الإقليمية الإيرانية كمحاولات الأكراد الانفصالية، وهذا ما يفرض أيضا على أن تكون دولة قوية حتى تتمكن من السيطرة علي الأمور الداخلية قبل الخارجية.

كما تعد إيران الدولة الوحيدة الغير عربية في منطقة الخليج هذا الاختلاف زاد من حالة عدم الثقة بينهما وبين جيرانها، وخاصات بعد الحرب العراقية الإيرانية، ولا يمكن التقليل من شأن تأثر هذه النووية، الحرب على حسابات طهران، حيث أصاب استخدام العراق أسلحة كيماوية ضد المدنيين والمحاربين الإيرانيين بجروح مستديمة تركت أثارها على نفسية إيران القومية، مما جعل الفكر الإستراتيجي الإيراني يركز بشدة على الدروس المستفادة من الحرب العراقية الإيرانية، وضرورة أن تستعد إيران لأية احتمالات في المستقبل.[1]

من هنا أصبحت أسيرة أمنها القومي و البحث عن مصالحها وعن مصالحها وعن استقرارها وتنميتها.فإيران لأية احتمالات في المستقبل .من هنا أصبحت أسيرة أمنها القومي والبحث عن مصالحها وعن استقرارها وتنميتها. فإيران تعيش وضعا إقليما جد مضطرب و معقد، والمعضلة الكبرى بالنسبة لطهران تتمثل في أن معظم جيرانها منخرطون في تحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية ويصعب على هذه الدول الخروج عن الهيمنة الأمريكية، بالإضافة إلي التواجد الأمريكي في شكل طوق متواصل حول إيران من الغرب دول الخليج، ومن الشرق أفغانستان ومن الشمال دول حوض بحر قزوين، فضلا عن التواجد البحري في خليج عمان وبحر العرب والمحيط الهندي.[2]

وانطلاقا من أهمية موقعها سعت إيران لامتلاك رادع نووي تحقق من خلاله التفوق الذي تعده أساسا لتحقيق أمنها، والاعتقاد السائد جدا هو أن حتى ولو سعت إلى امتلاك سلاح نووي فإنه بالنسبة لها سلاح للردع و إظهار القوة لا أكثر لأنه من المنظور الإيراني القدرة النووية هي السبيل الوحيد الذي يضمن لها القدرة على الوقوف في وجه قوى دولية كبرى قامت بغزوها في عقر دارها و استغلتها و أذلتها طوال حقب تاريخية.

من ناحية أخري إيران دولة أمة، هذه الدولة الأمة من الدول التاريخية وهي أيضا إيديولوجية من بقيا الدول واضحة الإيديولوجية ذات مشروع يفيض عن حدود إيران ويمتد إقليميا إلي المنطقة العربية وإلي المنطقة الإسلامية.

والمتتبع للشأن الإيراني يري أن النظام الإيراني يؤمن أن السلاح النووي سيعلي كبرياءه ويعزز مكانته في الداخل، ومنه السياسة الخارجية الإيرانية تسعي إلي بناء مكانة متميزة على الساحة الإقليمية، والقيام بأدوار متعددة تبدأ بالمشاركة في ترتيبات أمن الخليج وتحقيق الاستقرار في منطقة الشمال غرب أسيا . بالإضافة لرغبة النظام بإيجاد

[1] – تقيه راي، "فهم الأزمة الإيرانية"، **مجلة المستقبل العربي**،(مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، لبنان، العدد 337، آذار،2007)، ص105.

[2] – محمد لطيفة، **مرجع سابق**، ص86.

مكان لنفسه بين ألقى العظمي المتنافسة و الاعتراف له بمكانتها الإقليمية، وحاليا تري إيران أن ملفات وقضايا مختلفة، فالقيادة الإيرانية تري في امتلاك التكنولوجيا النووية مصدر لردع ومضاعفة المكانة والهيبة، علي اعتبار أن امتلاك الأسلحة النووية تدعم مكانة

الدولة لها وتعزز دورها في القضايا الخارجية، وهو ما يؤكده المحللين السياسيين الإيرانيين الذين يرون أن تعزيز البرنامج النووي الإيراني من شأنه أن يرفع من مكانة بلادهم الإقليمية ويضعها على حد تعبيرهم على خريطة الدول الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط .

إن القادة الإيرانيين اليوم هم أكثر إصرارا على ضرورة الاعتراف بدورهم الإقليمي، فهم مقتنعون بوصولهم مرحلة التكافؤ الإستراتيجي مع الولايات المتحدة، وهذا ما عبر عنه الرئيس الإيراني **محمود أحمدي نجاد** أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2005.[1]

3- الدوافع الاقتصادية: يركز المسئولون الإيرانيون في تبريرهم لدوافع وأهداف برنامج بلادهم النووي على الأبعاد الاقتصادية له، حيث تذهب تقديرات الحكومة الإيرانية إلى أن هذا البرنامج يرمي إلى تأمين **20**% من الطاقة الكهربائية بواسطة المفاعلات النووية لتخفيض استهلاكها من الغاز والنفط، لاسيما أن الزيادة السكانية العالية وخطط التنمية الاقتصادية سوف تزيد من معدلات استهلاك الطاقة لذا يجب توفير ثرواتها القومية وتوجيههما نحو التصدير من أجل الحصول علي العائدات المالية .

مع ذلك يري بعض المحللين السياسيين أن الأهداف المشار إليها لا تبدوا منطقية لان المفاعلات سوف تكلف مليارات الدولارات، وهي ليست ذات فائدة كبيرة من الناحية الاقتصادية لدولة مثل إيران تمتلك مخزونا ضخما من النفط والغاز الطبيعي يمكن استخدامه لتوليد الكهرباء بتكلفة لا تتعد 18-20 % من تكلفة الكهرباء النووية، رغم ذلك ركزت إيران علي إنشاء مفاعلاتها النووية، لذالك يفسر الغربيون أن إيران لها دوافع عسكرية سرية أكثر منها اقتصادية .

ويقدم ما سبق تفسيرا أكثر تكاملا لدوافع السلوك النووي الإيراني طيلة العقود الماضية إذ لم يكن هناك جدوا اقتصادية حقيقية للنفقات الهائلة التي أهدرتها إيران في المجال النووي إذا كانت هذه المسألة تندرج في المجال السلمي في حين أن المسالة تصبح مفهومة ومبررة بدرجة أكبر إذ كان الهدف من هذا البرنامج هو امتلاك قادرة

[1]- عبد الشافي، عصام ، **أزمة البرنامج النووي الإيراني، المحددات –التطورات –السياسات**، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للدراسات الإستراتجية، 2004)، ص 28.

كامنة لإنتاج السلاح النووي، لكن بدون إنتاجه تصبح إيران مالكة فعلا لقدرات صنع القنبلة النووية مع إيقاف التنفيذ لحين حدوث متغيرات تتطلب من إيران الانتقال إلي مرحلة الإنتاج الفعلي.[1]

ثالثا:البرنامج النووي الإيراني ودور كل من إيران و الولايات المتحدة فيه

1- دور الولايات المتحدة الأمريكية في إقامة البرنامج النووي الإيراني في عهد الشاه :تعود بداية البرنامج النووي إلي دعم ومساندة الولايات المتحدة الأمريكية وذالك في زمن **الشاه محمد رضا بهلوي (1941-1979)** ، فالولايات المتحدة كانت أول دولة ساعدت إيران للحصول على التقنية النووية وقامت بنقل هذه التكنولوجيا إلي إيران، ويعود ذالك إلى العلاقات الودية التي أقامها شاه إيران مع الولايات المتحدة، أي أن الشاه بدأ مشروعه النووي بموافقة أمريكة وتأييد شعبي.[2]

ويمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية شجعت إيران علي ارتياد المجال النووي، وما يثبت ذلك هو أن بدايات البرنامج النووي الإيراني كانت من خلال التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة منذ خمسينات القرن العشرين وكانت هذه البداية من خلال برنامج الذرة من أجل السلام، حيث وقعت إيران مع الولايات المتحدة اتفاقية عام **1957** سميت باتفاقية التعاون النووي للأغراض المدنية وبموجب هذه الاتفاقية حصلت إيران على مساعدات نووية، وفي العام نفسه قامت الولايات المتحدة بنقل معهد العلوم النووية من العراق إلي إيران، وذالك لأسباب سياسية تتعلق بزيادة التوترات الداخلية داخل بغداد مقابل تقوية وتحسين العلاقات الأمريكية الإيرانية، وفي عام **1958** أصبحت إيران عضوا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية I.A.E.A.[3]

أنشأة المفاعلات النووية الإيرانية في عام **1960** وهو نفس العام الذي أنشأة فيه إيران مفاعل طهران للأبحاث النووية، لم يأخذ المركز الدور البحثي المطلوب وواجهها مشكلة فنية معقدة مما دفع إيران للاتفاق مع مفوضية الطاقة النووية الفرنسية عام **1969** لإصلاح العيوب الفنية في المفاعل.

وتم توقيع اتفاقيات مع فرنسا وألمانيا لتزويدهما بمفاعلات نووية وكميات اليورانيوم ومراكز للبحوث النووية، حيث اشترت إيران عشرة بالمائة من أسهم شركة **EURODIF** عام **1975** المتخصصة بتخصيب اليورانيوم والتي

---

[1]- وسام الدين العكلة، **التحدي النووي الإيراني حقيقة أم وهم، دراسة علمية قانونية لواقع برنامج إيران النووي وتداعياته الإقليمية والدولية**، (سورية: دير الزوار، 2012) ، ص 142 .

[2]- محمد لطيفة، **مرجع سابق**، ص90.

[3]-عبد النور عالم، أمل، **التوجهات الأمريكية لاحتواء إيران،2001 -2010**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية،كلية الاقتصاد،(جامعة حلب، سورية، 2012)، ص 55 .

تمتلكها كل من فرنسة وبلجيكية وإسبانيا وإيطاليا، وقضى الاتفاق بأن تطلع إيران علي تطوير التكنولوجيا الخاصة بتخصيب اليورانيوم، وعلى حصة من إنتاج الشركة من الوقود النووي، وفي عام **1979** وقع الشاه اتفاقيتان خاصة بإنشاء ست مفاعلات نووية وكان يسعي لشراء **12** عشر مفاعلا نوويا من الدول الغربية أعضاء النادي النووي، وكان قد أنفق حوالي **6 مليارات دولار** لبناء المنشات النووية بعد أن رصد **40 مليار** دولار لهذا المشروع، وكان الشاه يرمي أيضا لبناء **23** محطة نووية في عموم البلاد، والوصول إلي طاقة تبلغ **28000** ميغاواط ووضع سقفا زمنيا لهذا المشروع ينتهي في منتصف التسعينات من القرن المنصرم.[1]

ومن هنا نستنتج أهمية الدور الذي قامت به الولايات المتحدة والدول الغربية في إقامة البرنامج النووي الإيراني والتي كانت مصدره الأساسي، ووقتها لم تثار أي أزمات مع إيران على مشروعاتها النووية مع أن كل ذلك يتم علنا للعالم أجمع و والتحالف الأمريكي في عهد الشاه هو السبب الأساسي .

2- دور إيران في تعزيز الشكوك حول سلمية البرنامج النووي الإيراني: بالرغم من الإعلانات السلمية لإيران لبرنامجها النووي إلا أن المسئولين الإيرانيين أنفسهم تضاربت تصريحاتهم بخصوص ذلك دون الاتفاق على هدف واحد، وهو ما يثير الشك في نوايا إيران من وراء الحصول على الطاقة النووية فبالرغم من إصرار إيران على أن برنامجها لأغراض السلمية والاقتصادية فقط لا عسكرية، نجد أن الواقع يخالف ذلك سواء من ناحية تصريحات المسئولين الإيرانيين، أو من الناحية تصرفاتهم، فهي لا تتوقف عن تجاربها لسلسة الصاروخ شهاب، الذي يعتبر وسيلة حمل مناسبة لأي رأس نووية إيرانية يتم إنتاجها، فضلا عن ذلك ترافق مع حرص إيران على نفي وجود أي مكون سري في برنامجها النووي والتزامها الكامل بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، اكتشاف المواقع السري وإظهار وجود عينات مستويات عالية من التخصيب من قبل مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو ما دفع إلى الشك أن هناك أنشطة سرية أخرى تجري في إطار برنامجها النووي، كما أن إيران تنفي لفترة طويلة قيامها بأنشطة تخصيب اليورانيوم، اعترفت لاحقا بحدوث ذالك، ولكنها ظلت تصر على أن هذه الأنشطة تأتى في إطار رغبة إيران في توفير احتياجاتها الذاتية من الوقود النووي اللازم لتشغيل محطة بوشهر النووية.

[1] -محمد لطيفة، **مرجع سابق**، ص 92.

وفي هذا الصدد قال وكيل وزارة الخارجية لشؤون ومراقبة التسليح والأمن الدولي أمام الكونغرس في 4-6-2003 "في حين تزعم إيران أن برنامجها النووي سلمي وشفاف فإننا متأكدون أن العكس هو صحيح " مضيفا أن "أحد المؤشرات التي لا تخطئ حول النوايا العسكرية هو السرية وانعدام الشفافية المحيطة بنشاطات إيران النووية.[1]

أما من حيث التصريحات الرسمية أطلق بعض القادة الإيرانيين في بعض الفترات تصريحات تعكس الاهتمام الواضح بإنتاج السلاح النووي، ففي **2004** أكد الرئيس **رفسنجاني** لوكالة الأنباء الإيرانية اقتراب إيران من السلاح النووي بقوله "إن القول بأننا مشرفون علي تطوير سلاح نووي هو صحيح "، وفى اليوم نفسه أكد الأمر نفسه ممثل إيران في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على أكبر صالحي، عندما قال "لقد وجدنا الطريق، ولم تعد لدينا عقبة علمية "، وهذا فضلا عن تصريح روحاني في المرحلة النهائية لمرحلة المفاوضات ختامي/روحاني (ساعتها سيتغير الوضع وسيتعين على الاعتراف الإيراني بالقدرة على امتلاك دورة الوقود النووي، فالعالم لم يرغب في امتلاك باكستان القنبلة أو امتلاك البرازيل دورة الوقود النووي ، ولكنه كان مضطرا للتعامل مع الحقائق)، ومؤخرا أعلن الرئيس الإيراني محمود أحمد نجاد في 9-4-2013 أن إيران دولة نووية، وغيرها الكثير من التصريحات التي تثير الشكوك في حقيقة البرنامج النووي.[2]

❁ الموقف الدولي من البرنامج النووي الإيراني

أولا: موقف المجتمع الدولي من البرنامج النووي .

1- بدايات الاهتمام الدولي بالبرنامج النووي: تعود بداية الأزمة بين إيران والدول الكبرى والوكالة الدولية للطاقة الذرية إلي عام **1995م** عندما وقعت إيران اتفاقية التعاون مع روسيا، والتي بموجبها ستقوم روسيا ببناء محطة للطاقة النووية في مدينة بوشهر جنوب إيران.[3]

أما عن مرحلة الاهتمام الدولي بالبرنامج النووي وتزايد الضغوط علي إيران فقد حدث بعد عام **2000**، وشكل البرنامج النووي الإيراني محور أزمة دولية عام **2002**، بعدما التقطت الأقمار الصناعية صورا لموقع إيرانية نووية سرية، [4] وعندما كشفت منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة، وخلال مؤتمر صحفي عقدته في واشنطن عن

[1] – عبد الشافي عصام، **مرجع سابق**، ص41 .

[2] –محمد لطيفة، **مرجع سابق**، ص 98.

[3] –محمد العلوي خالد، **مرجع سابق**، ص 24

[4] –عبد الرحمن يونس العبيدي محمد، **مرجع سابق**، ص 257 .

وجود مصنع سري لتخصيب اليورانيوم في محطة (**ناتانز**) بوسط إيران، وعن وجود منشأة لإنتاج المياه الثقيلة قرب مدينة (أراك)غرب العاصمة طهران.

أي أنه منذ منتصف عام **2002**، كشفت تفصيلات كثيرة عن البرنامج النووي الإيراني، سواء المنشاة النووية التي كان نصفها غير معلوم، أو نشطات إيران النووية السرية التي واصلت سنوات طويلة، والمتعلقة بتخصيب اليورانيوم واستخلاص البلوتونيوم.[1]

قد تباينت المواقف الدولية من الأزمة النووية الإيرانية، ففي الوقت الذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تحث علي إحالة ملف إيران النووي إلي مجلس الأمن الدولي وفرض العقوبات عليها وإتباع أسلوب متشدد معها، وتري أن على إيران التخلي عن برنامجها النووي بشكل تام، كان الإتحاد الأوربي ممثلا ب (فرنسة، بريطانيا، ألمانيا) يتبني الجهود الدبلوماسية وسياسة الحوار للخروج من الأزمة، ولا يعارضون امتلاك إيران برنامجا نوويا مدنيا لأغراض توليد الطاقة الكهربائية، ولكنهم يرغبون أيضا في وضع الحدود ومراقبة القدرات الإيرانية في مجال تخصيب اليورانيوم، وهو ما دفع هذه الدول للدخول في مفاوضات مع إيران.

2- إحالة ملف إيران النووي إلي مجلس الأمن: قد لجأت الولايات المتحدة إلي عدة أدوات للضغط على طهران فاستخدمت الأداة الدبلوماسية لتهديد بتحويل الملف النووي الإيراني إلي مجلس الأمن، وسعت إلي حشد الدول الأوربية (خاصة بريطانية) لتبني نفس الموقف الأمريكي وحاولت الضغط علي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لاتخاذ موقف يدين طهران.

وبالرغم من أن تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال التسعينات من القرن الماضي كانت تؤكد على أن إيران تستخدم الطاقة للأغراض السلمية وليس هناك ما يشير إلى استخدامها للأغراض العسكرية، إلا أن هذه التقارير التي صدرت عن الوكالة الدولية وبرأت فيها الساحة الإيرانية لم تمنع من استمرار اتهام الولايات المتحدة الأمريكية لإيران بالسعي لامتلاك القنبلة النووية، مؤكدة على أن هذه التقارير ليست دليلا على عدم سعي إيران للحصول على الأسلحة النووية، أي في الوقت الذي كانت تتبع فيه الوكالة السياسية التأني والحذر واعتماد الدبلوماسية في التعامل مع هذا الملف كانت الولايات المتحدة تتهم إيران دائما بأنها تمتلك برنامجا نوويا عسكريا أنها تخرق معاهدة

[1] -محمد لطيفة، **مرجع سابق**، ص ص 100-101

حظر انتشار الأسلحة النووية، وكان الهدف من كل هذه الاتهامات تحويل ملف إيران إلي مجلس الأمن، [1] لأن هذا التحويل سيسمح لواشنطن باستصدار قرار دولي يكفل لها ليس رفع الشرعية عن هذا البرنامج وحسب، بل أيضا الحصول على تخويل دولي بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يسمح لواشنطن بتوجيه عمل عسكري لإيران تحت عنوان منعها من انتهاك القرارات الدولية وإرغامها علي الانصياع لإرادة المجتمع الدولي القاضية بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، فضلا عن فرض عقوبات اقتصادية لزيادة الضغوطات عليها، انطلاقا من أن الإستراتجية التي تتبناها الولايات المتحدة تجاه إيران تتمثل في أنه يجب أن تستمر في العمل مع القوي العظمي الأخرى لتقديم الحوافز الاقتصادية لطهران مقابل السلوك الحسن وفي الوقت نفسه يجب أن تستخدم الكثير من العقوبات الجادة لردع حكومة أحمد نجاد عندما ترفض التعاون.

وبالفعل حققت الولايات المتحدة ما تسعي إليه وما ساعدها على تحقيق هذا الهدف هو النظام الإيراني نفسه بتصرفاته الاستفزازية للمجتمع الدولي، إذ أنه بعد عدة جولات من المفاوضات مع الدول الأوربية والتي لم تؤدي إلي التوصل لحل الأزمة، أقر مجلس الشورى الإيراني (البرلمان)في الخامس عشر من أيار /مايو **2005** وبأغلبية كبيرة قرار إنتاج الوقود النووي و في العاشر من كانون الثاني /يناير **2006** قررت إيران إلغاء لأنشطة تخصيب اليورانيوم، ورفع الأختام عن مجمع ناتانز وأصفهان التي قام مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوضعها، وأعلنت أنها نجحت في امتلاك دورة الوقود النووي ودخلت النادي النووي، وعن طريق التصويت لصالح إحالة ملف إيران إلي مجلس الأمن في شباط /فبراير **2006**، وفعلا تم إحالة الملف النووي إلي طاولة مجلس الأمن في التأمين من آذار عام **2006**تحت ضغط وإصرار الولايات المتحدة، وهو ما هيأ المناخ الدولي وأعطى الفرصة للولايات المتحدة بالمطالبة يفرض عقوبات دولية علي إيران وبالفعل تم لها ذلك من خلال تبني مجلس الأمن أربع قرارات تفرض عقوبات على إيران، و بذلك وصلت الولايات المتحدة إلي ما كانت تسعى إليه مند عام 2003 وما ساعدها على ذلك إتباع إيران سياسة تحدي المجتمع الدولي .[2]

3-موقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية والاتحاد الأوربي من البرنامج النووي الإيراني: من المعروف أنّ إيران قد انضمت إلى الوكالة الدّولية للطاقة الذّرية**1970**، ووقّعت اتفاقية الحماية، **1974**وقد كانت أولى الزيارات التي قام بها مفتشو الوكالة الدولية إلى المنشآت النووية الإيرانية، قد بدأت في عام **1992** بناءً على دعوة من

[1] -راشد سامح،" إيران وواشنطن، حسابات متداخلة وضغوط متبادلة"، **مجلة السياسة الدولية**، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر: القاهرة، العدد 158، المجلد 29، أكتوبر 2004)، ص 163.

[2] -محمد لطيفة، **مرجع سابق**، ص 106.

منّظمة الطّاقة الذرة الإيرانية،ويُشكل سعي إيران إلى تخصيب اليورانيوم محور الخلاف الرئيسي بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وطهران، إذ تؤكد طهران أنّ هدف البرنامج هو إنتاج وقود يورانيوم متدني الدرجة لاستخدامه لأغراض مدنية، بينما تعارض الوكالة هذا السعي، وتؤكّد الحاجة إلى مزيد من التفتيش للوقوف على حقيقة الأمر، وقد تعززت مخاوفها عندماتمّ الكشف عن خطة إيرانية غير معلنة أو مصّرح بها للوكالة تهدف إلى إكمال دورة الوقود النووي للبرنامج النووي الإيراني التي ستمنح القدرة لإيران إلى بناء السلاح النووي من دون استيراد للمواد . النووية من الخارج، فضلاً عن الكشف من أنّ إيران قد قامت باستيراد مواد نووية، ولذلك طالبت الوكالة الّدولية إيران بمجموعة مطالب منها إعطاء تفسيرٍ وافٍ عن عمليات البحثوالتّطوير وإجراء تحقيقات واسعة حول دور معدن اليورانيوم في دورة الوقود النووي الإيراني، وحول علاقة البرنامج النووي الإيراني باستخدام الماء الثقيل، ومن بعدها سمحت إيران **2003** للمفتشين التابعين للوكالة الّدولية للقيام بإجراءات التحقق من البرنامج النووي من خلال توقيعها على البروتوكول الإضافي الذي تضمن تعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم، وقد قامت الوكالة الدولية بتنفيذ العديد من عمليات التفتيش شملت مختلف المناطق الإيرانية.[1]

وفي عام **2004** طلبت الولايات المتحدة من الوكالة الدولية إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بحّجة أنّ إيران تقوم بمتابعة برنامج سري لإنتاج الأسلحة النووية من خلال منشآت تحت الأرض لا علم للوكالة بها، ولكن الوكالة تعاملت حينها بإدراك وحذر، لأنها رأت أنّ تزايد الضغط على إيران، قد يدفع بها إلى الانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووي، مع إصرار تزايد الضغط على إيران، قد يدفع بها إلى الانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووي، مع إصرار إيران على أنّ برنامجها النووي مخّصص للأغراض السلمية فقط. وفي نهاية **2004** طالبت الوكالة الدولية إيران بإيقاف كافّة نشاطاتها حتى الانتهاء من أعمال التفتيش وافقت إيران على القرارولكنّها صّرحت بأنها لن تتخلّى عن مشروعها النووي وأنّ الاتفاق الذي أُبرم هو اتفاق مؤقّت وليس دائم .ونتيجة وشاية من المعارضة الإيرانية تمكّنت الوكالة من الوصول إلى موقعين عسكريين إيرانيين معلّين لاختبار المتفجرات التقليدية، وفي عام **2005** قامت السلطات الإيرانية بفك أختام الوكالة ووسائل مراقبتها.

[1]- U.N. Atomic Agency Urges Iran to Allow Wider Inspections (**New York Times**), jun19, ،2003, p 29

في **2006** رفضت إيران المقترح الروسي بنقل عمليات تخصيب اليورانيوم إلى الأراضي الروسية فتوحدت المواقف الدولية ليقضي بإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن من دون اتخاذ إجراءات عقابية في هذه المرحلة .

وفي **2007** ظلّت إيران تلعب على عنصر كسب الوقت ولكنها كانت ترى أنّ الوكالة لم وخلال العامين **2006**تتّخذ موقفاً عقلانياً ومهنياً وتقنياً بل تحّولت إلى أداة سياسية لدى الغربيين لأنّها لم تعترف بشكل كامل بحقوق إيران في الطاقة النووية بما فيها الحق بتخصيب اليورانيوم، ممّا دفعها إلى وقف التعاون معها، وكانت إيران خلال سنوات ما قبل **2015** أي قبل اتّفاقفينّا تمتلك مخزوناً كبيراً من اليورانيوم المخصّب، وحوالي 20 ألفاً من أجهزة الطرد المركزي، وهو ما يكفي لإنتاج ما بين 8 إلى 10 قنابل نووية، وقد قدّر خبراء أمريكيون وقتها أنّ إيران لو قرّرت إنتاج سلاح نووي سيكون أمامها شهران، أو ثلاثة أشهر فقط للحصول علي كمية كافية من اليورانيوم المخصّب**90 %** في اللازم لإنتاج القنبلة ما يسمى بزمن التقدم، وهو الوقت الذي تحتاجه إيران لامتلاك كمية كافية من اليورانيوم المخصّب لإنتاج سلاح نووي [1].

وإذا أردنا أن نضع تاريخا محدّدا على وجه التقريب لبدء الاهتمام والتعاون المشترك بين دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة فيما يتعلّق بالبرنامج الإيراني فيمكن القول إن ذلكتمّ بعد اجتماع القمة للدول الثماني الصناعية الذي انعقد في **2004** في واشنطن، ويأتي التنسيق الأمريكي- الأوروبي تجاه إيران عقب الفشل الذي واجهته الإدارة الأمريكية في تعاملها الانفرادي مع القضية العراقية12 غير أنّ حقيقة الموقف الأوروبي لا يختلف كثيراً عن التوّجهات الأمريكية من ناحية المضمون والجوهر،ولكنّه يختلف من ناحية أسلوب التعامل معه، فدول الاتحاد الأوروبي لاسيما الدول الكبرى منهلمؤيّد الادعاءات الأمريكية علانية فيما يتعلّق بالمخاوف والطموحات النووية الإيرانية، إلّا أنّها تقف ضدّ اللجوء إلى الخيار العسكري ضدّ إيران وتفضّل أن تذهب إلى التفاوض، ويبدو أنّ الولايات المتحدة وجدت في التدخل الأوروبي وسيلة للوصول إلى حقيقة المستوى الذي بلغه البرنامج النووي الإيراني، لاسيما أنّها لا تمتلك المعلومات الدقيقة الكافية حول البرنامج.

هذا التطابق في الأهداف بين أوروبا وبين الولايات المتحدة حول مستقبل البرنامج النووي الإيراني له علاقة بطبيعة النظام في إيران وبهويته السياسية والدينية إذ من غير المقبول أن تمتلك دولةإسلاميّة لا تدور في فلك الأميركي ولا في الفلك الغربي ولديها موقف سلبي من إسرائيل ومن وجودها سلاحاً نووي يمكن أنيُستخدم في تقوية سياسات

[1] -يوسف عزيزي، "إيران والمبادرة الأوروبية"، **جريدة الشرق القطرية**، في 2 /2004 .

تلك الدولة، أو في تعزيز موقعها الإقليمي، في حين أنّ التبرير الدولي للسلاح النووي الإسرائيلي هو أنّ هذه الدولة مهدّدة ويجب أن تمتلك مثل هذا السلاح.

وقد قدم الاتحاد الأوروبي مفاوضات مهّم ة متمثلاً ببريطانيا وألمانيا وفرنسا 2004 مبادرة لحلالقضيّ ة النووية الإيرانية وإيجاد نوع من المصالحة مع الإيرانيين وقتمّ التوصل إلى اتفاق يضمن التزام إيران بالوقف التام والشامل لكافة الأنشطة الخاصة بدورة الوقود النووي وفي المقابل احتوى الاتفاق على عطايا ومكافآت أوروبية مغرية، كتعّهد الترويكا الأوروبية بتقديم الدعم التكنولوجي للمساعي الإيرانية الرامية إلى تطوير قدرات نووية سلمية في مجال إنتاج الطاقة، كأن تقوم شركات متخصصة بتزويد إيران بالمعدّات اللازمة لبناء مفاعل نووي سلمي، فضلاً عن سعي الأوروبيون للحيلولة دون إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن، مادامت إيران ملتزمة بتعهداتها.

كما تتعهد الدول الثلاث بإنهاء عزلتها السياسية والاقتصادية مع العالم الغربي من خلال مساندتها في الولوج إلى منظمة التجارة العالمية، وإزالة الحواجز والقيود التي وضعتها واشنطن للحيلولة دون انضمامها، ولكنالأوربيّ ون لم يلتزموا بتعهداتهم تجاه إيران وقد أصّر وابعد عدة اتفاقيات على تخلّي إيران عن برنامجها النووي المتع لّق بتخصيب اليورانيوم وحرمانها من إحراز التقّدم العلمي في ميادين الحياة المدنية المتخلفة التي تدخل ضمنها استخدام الطاقة النووية.ولكن بعد الاتفاق النووي التاريخي بين إيران والمجتمع الدولي 2015 والدور المهم الذي لعبته الدول الأوروبية التي كانت تعاني من أزمات مالية بدأت حركة التبادلات التجارية والعقود والاتفاقيات والتحضير للمعارض من قبل الدول الأوروبية والتي لم تجد خيارا سوى التعامل الاقتصادي مع إيران.[1]

[1] –أمل موقف شاكر، **مرجع سابق**، ص 21.

الشكل رقم (03) : يمثل الموقع النووي الإيراني

المصدر:الوكالة الدولية لطاقة الذرية على الموقع :https://www.iaea.org

4- الرفض الأمريكي لإيران كقوة نووية: يمكن توصيف الأزمة الإيرانية الحالية كما تصورتها الولايات المتحدة بأن زيادة تخصيب اليورانيوم وتعزيز القدرات النووية الإيرانية يؤهلها لامتلاك أسلحة نووية، وبالتالي إخلال موازين القوى لصالح إيران سواء إقليمية أو دوليا وهو مالا يمكن أن ترضى عنه الولايات المتحدة، كمالا صرح بوش الابن قائلا : أن الولايات المتحدة لن تتحمل وجود إيران وهي تمتلك سلاحا نووياً، [1] فهي غير قادرة علي تقبل فكرة أن إيران لا تسعي لامتلاك السلاح النووي، كما ركزت المخاوف الأمريكية من برنامج إيران النووي على مخاطر هذا البرنامج علي الاستقرار في الشرق الأوسط وعلى تهديد الأمن العالمي، لذا فقد تم الربط بين حصول إيران علي التقنية النووية من جهة وبين توازن القوى العالمي من جهة أخرى. [2]

[1] -خير الله جلود، ميثاق: **موقف الولايات المتحدة الأمريكية من البرنامج النووي الإيراني 2002-2010**، ص 220.

[2] -محمد لطيفة،**مرجع سابق**، ص 107.

وبالرجوع إلي البنية الإقليمية والمصالح الأمريكية فيها نجد أن هناك عدة قضايا متشابكة، فواشنطن تخشى من أن يسبب دخول إيران النادي النووي العسكري تحولا إستراتيجيا مهما في الشرق الأوسط، يخل بالتوازنات والترتيبات التي نجحت في بنائها لضمان تدفق النفط وحماية من جهة، [1] ولحماية إسرائيل من جهة أخري، كما أن مجموعة من الباحثين المتخصصين بشؤون الشرق الأوسط وأسيا الوسطى، وبناء على ذلك تصنف الإدارة الأمريكية إيران بالتحدي الأكثر جدية وتنظر على وجه الخصوص بخطورة بالغة إلى إمكانية حصولها على سلاح نووي، فالولايات المتحدة تتهم إيران بما يلي:

- دعم الإرهاب .
- معارضة عملية السلام في الشرق الأوسط.
- التدخل في القضايا الإقليمية مثل: العراق، لبنان، فلسطين.
- تهديد أمن الدولة الصديقة والحليفة للولايات المتحدة.

من كل هذه القضايا أكثر ما يؤرق الولايات المتحدة من برنامج إيران النووي هو أمن إسرائيل، إذا أن مكانة إسرائيل ليست موضوعا تقليديا من موضوعات السياسة الخارجية، فإسرائيل والشعب اليهودي هما في نظر أغلبية الجمهور والمشرعين في الولايات المتحدة، موضوع تمتزج فيه جوانب عاطفية وثقافية وتاريخية ودينية، [2] إذا نجحت المنضمات المسيحية الصهيونية في ترويج الاعتقاد بأن دعم أمريكا لإسرائيل ليس فقط التزاما سياسيا، وإنما رسالة إلهية بسببها يبارك الرب أمريكا، هذا فضلا عن أن إسرائيل وضعت كل طاقاتها وإمكانيتها لخدمة الأهداف الأمريكية في المنطقة مما زاد في أهمية موقعها المميز لدي الولايات المتحدة. ومن الأمور التي تخشي منها الولايات المتحدة الأمريكية أنها في حالة سكوتها عن البرنامج النووي إغراء لدول أخرى لدخول لسباق النووي. [3]

[1] –البنطجي أحمد، "إيران وأمريكة اللاتينية دوافع التقارب"، **مجلة السياسة الدولية**،(العدد 181، المجلد 45، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مصر،2010)، ص163.

[2] –عبد الواحد الولي، مصطفي: **أمن إسرائيل الجوهرة والأبعاد**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (أبو ظبي: الإمارات العربية المتحدة، العدد 55، 2001)، ص 25.

[3] – محمد لطيفة، **مرجع سابق**، ص 108.

5- الموقف الإسرائيلي: يتطابق الموقف الإسرائيلي بالنسبة للبرنامج النووي الإيراني مع الموقف الأمريكي، على اعتبار إن كلا من إسرائيل وأمريكا حليفان إستراتيجيان، يشتركان في أعدائها وحلفائهما انطلاقا من المصلحة المشتركة بينهما حيث حرصت إسرائيل التي ترى في تنامي القدرات التسلحية غير التقليدية لطهران إخلالا بميزان القوى في منطقة الشرق الأوسط ومن ثمة تهديدا مباشرا لأمنها.

ويمكن تلخيص موقف إسرائيل من الملف النووي الإيراني، من خلال كلمة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق **سيلفان شالوم** في افتتاح المؤتمر الستين للجمعية العامة الأمم المتحدة حيث قال: ترحب إسرائيل بالجهود الجماعة الدولية، وبشكل خاص فرنسا، ألمانيا ومساندة الولايات المتحدة الأمريكيةً لمنع إيران من إرهاب العالم بالأسلحة النووية، وان الدول الأعضاء في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية تدعوهم لمنع هذا النظام المارق من امتلاك الأسلحة النووية، فأمن واستقرار الكرة الأرضية بأكملها مهدد بالضياع لهذا من الضروري إن تقوم مجلس الأمن باتخاذ موقف سريع وعاجلً .ورافق مثل هذه التصريحات مجموعة من الكتابات الأكاديمية الإسرائيلية التي تحذر من القدرات التسليحة غير التقليدية لإيران، في عام 2004صدر كتاب في إسرائيل بعنوانً إيران من الإرهاب إلى القنبلة النووية، بعد التهديد الإيرانيً ، ألفه أحد أشهر الخبراء في مجال الاستخبارات وهو الدكتور **إفرايك كام**، بتكليف من وزارة الدفاع التي أصدرته ونشرته فيما بعد، أما المفكر الاستراتيجي الإسرائيلي **جيرالد ستاينبرغ** :ًإن القيادة العسكرية الإسرائيلية تعتمد إن إيران تزداد قوة مع الوقت، ولذلك فإن التعامل معها الآن سيكون أسهما من الانتظار إلى وقت لاحقً ، ويضيف إنً الذهنية الإستراتيجية تركز على الاتكال على الذات، وعدم الأخذ بالتعهدات الخارجية عندها يعود الأمر إلى أمنها أو بقائهاً، وكل هذا التوجس إن دل على شيء فإنما يدل على عمق الحظر الذي تحسسه إسرائيل من البرنامج النووي الإيراني.

6- الموقف الروسي: تصرفت روسيا تجاه البرنامج النووي الإيراني باعتباره الأداة الممتازة بيدها لموازنة الضغوط الأمريكية، فهي تعتبر إيران ورقة هامة من أوراقها، إن الموقف الروسي من البرنامج النووي الإيراني تحكمه المصالحة بالدرجة الأولى، وما يدل على ذلك هو التباين في الموقف بحسب ما تمليه مصلحتها، إذا أنه في الوقت الذي تدافع فيه روسيا عن سلمية البرنامج النووي الإيراني، وتزويد إيران بالتكنولوجيا النووية تشارك المجتمع الدولي في فرض عقوبات اقتصادية عليها.[1]

[1] -فورتج هينر،" الخلافات الدولية بشأن العقوبات علي إيران الولايات المتحدة، الإتحاد الأوربي،روسيا والصين"، **مجلة الشرق نامه**، (مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية،العدد 8 ، يناير/كانون الثاني، مصر: القاهرة، 2011)، ص 33.

اقترحت روسيا عام 2005 أن تقوم بتخصيب اليورانيوم لإيران مقابل توقفها عن التخصيب، وكان رد إيران رفض وقف التخصيب وبأنها حتى لو وافقت على تخصيب روسيا اليورانيوم لمصلحتها، فإنها لن تتوقف عن التخصيب هو ما دفع روسيا إلي الموافقة على نقل الملف الإيراني إلي مجلس الأمن عام **2006**، وصوتت على كل قرارات العقوبات على إيران، كما أن موفقة روسيا على الأخير بفرض عقوبات على إيران هو محاولة الموازنة بين مصالحها الاقتصادية مع إيران وعلاقاتها مع الغرب، وتعود أسباب موافقة روسيا على العقوبات الأخيرة علي إيران إلى:

*عقد اتفاقية بين إيران وتركيا والبرازيل تقضي بتبادل اليورانيوم منخفض عن طريق تركيا . تطوير إيران موقع سري لتخصيب اليورانيوم قرب مدينة قم، وهذا ما زاد الشكوك في طبيعة البرنامج النووي الإيراني، وشكل مفاجأ بالنسبة لروسيا.

*عدم التزام إيران بمفاوضات عام **2009** باستبدال اليورانيوم منخفض التخصيب بنوع آخر.

في اتجاه أخر إن هناك بعض النقاط التي لا تتجاوزها السياسة الروسية في تعاملها مع الأزمة، ونقاطا أخرى يمكن أن تبدي بشأنها السياسة الروسية بعض المرونة، أولى النقاط التي يصعب تجاوزها هي عدم تأييد التعامل العسكرية مع الأزمة وبأي صورة، كما أن روسيا لا تريد ظهور إيران وكأنها دولة نووية.[1]

ومن هنا نستنتج أن روسيا تستعمل إيران كطرف في لعبة متعددة الأبعاد تتضمن اعترافا واقعيا بضعف موسكو النسبي مقارنتا مع الولايات المتحدة الأمريكية، فموسكو لا تنظر إلي إيران كتهديد ولكن كشريك وحليف لتحدي القوة الأمريكية من خلال توسيع نفوذ روسيا الإقليمية والدولية .

6- الموقف الصيني: تتبع بكين سياسة إرضاء كل الأطراف حتى الآن، ولم تتخذ موقفا حاسما من البرنامج النووي الإيراني، بالرغم من رغبة الصين في خلو منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل إلا أنها لا تريد التضحية بأي طرف، فهي تحتاج إيران اقتصاديا وسياسيا وتكنولوجيا كما أنها تحتاج لدول الخليج التي تمثل سوقا استهلاكيا ضخما.

رغم كل المصالح الصينية مع إيران إلا أن الصين لا تبدوا في وارد المواجهة مع الغرب خارج الحلبة الدبلوماسية تحديدا في مجلس الأمن الدولي، وأقصي ما يمكن أن تذهب إليه هو العمل علي تخفيف حدة أي قرار قد يصدر من المجلس بفرض عقوبات ضد إيران، وموقف الصين من العقوبات على إيراني تدل على أنها لا تريد المخاطرة بعزلتها بعد التهديدات الأمريكية التي تربطها بها مصالح اقتصادية أهم من مصالحها مع إيران، إذا أنه في **2010**

[1] -محمد لطيفة، **مرجع سابق**، ص 109.

حذرة وزيرة الخارجية "**هيلاري كلينتون** " بأن الصين ستواجه مخاطر اقتصادية وعزلة دبلوماسية، إن لم توقع على عقوبات جديدة صارمة على إيران في محاولة لتصعيد الضغط على بكين. بالإضافة إلي التنازلات التي حصلت عليها الصين من الولايات المتحدة للموافقة علي العقوبات الأخيرة، تضمنت هذه التنازلات إعفاء قطاعي الطاقة والتجارة في إيران من قرار الانضمام إلي عقوبات مستقبلية من طرف واحد واستثناء الشركات الصينية والأفراد من الصين الذين لهم علاقة بالأنشطة الصينية في إيران من العقوبات القادمة. وعلى الجانب الأخر تناور طهران ببراعة على الأقطاب الدولية روسيا والصين وتمنحهما امتيازات اقتصادية ونفطية بهدف رفع كلفة الحلول الوسط بين واشنطن في مقابل بكين وموسكو للخروج بقرار جديد من مجلس الأمن، وبالتالي سيكون قرارا متدني السقف بسبب ذلك، فلا يكون له أثر ذوا أهمية كبيرة بالنسبة لطهران طالما أنه يراعي مصالح الدول الكبرى.[1]

نستنتج أنه: على الرغم من رفض روسيا والصين لإحالة ملف إيران النووي لمجلس الأمن انطلاقا من عدم رغبتهما في تعقيد الأزمة وتسويتها في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلا أنهما وافقتا في النهاية على هذا القرار انطلاقا من أن علاقة إيران مع كل من هاتين الدولتين تنطلق من المصالح وهو ما يمكن أن نطلق عليه علاقة مصلحة هشة وكل جانب فيها يتوجس حسن نوايا الجانب الأخر، فروسيا تخشي من أن تصبح إيران نووية، كما أن إيران متمسكة بروسيا وتستمر في إغراءاها اقتصاديا نظرا لتمتعها بحق الفيتو في مجلس الأمن ومصدرا من مصادر التكنولوجيا النووية بالنسبة لها، وهو ما ينطبق على علاقتها مع الصين المستفيدة منها اقتصاديا، وكل هذا يجسد الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن، إذا أنه يتحقق للولايات المتحدة ما تهدف له مقابل إرضاء الدول الأخرى.

[1] –فورتج هنري، **مرجع سابق**، ص 13.

المطلب الثاني: مآل وجدوى العقوبات الأمريكية على إيران

فرضت الولايات المتحدة عقوبات على إيران عندما انسحب الرئيس الأمريكي دونالد **ترامب** من اتفاقية وقعت في عام **2015** تهدف إلى وقف الطموح النووي الإيراني. وأدانت واشنطن الدور الإيراني في حربي سوريا واليمن، وعندما أُعلنت هذه العقوبات، منحت الولايات المتحدة استثناءات تسمح لثماني دول أو مناطق بمواصلة استيراد النفط من إيران، وأعطتهم مهلة للعثور على بائع جديد.[1]

أولا: عوامل قوة وضعف الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران:

1- عوامل قوة الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران

تحتل الولايات المتحدة المكانة الدولية الأهم بفارق كبير عن غيرها من القوى الدولية، وتدعم هذه المكانة إستراتيجية الضغطات القصوى التي تتبعها الولايات المتحدة تجاه إيران، وتظهر عوامل قوة هذه الإستراتيجية في عدد من العناصر كالتالي:

* **القدرة على حظر التعاملات المالية الواقعة ضمن نطاق العقوبات:** تكتسب العقوبات التي تمارسها الولايات المتحدة على حركة الأموال و التعاملات المالية دوليا بفعل قوة ومكانة الدولار الأمريكي، كما أن القانون الأمريكي يخول فرض إلى الرئيس ترامب فرض عقوبات على "جمعية الاتصالات المالية العالمية بين المصارف"، وهي المؤسسة الرئيسية المستخدمة لتحويل الأموال بين البنوك في جميع أنحاء العالم، وعلى مديراتها، وذلك في حال رفض هذه الجمعية فصل البنوك الإيرانية عن التعاملات المالية الدولية، ويمكن لرئيس أن يستخدم صلاحياته التنفيذية لوضع أعضاء مجلس إدارة وكبار مسئولي البنك المركزي الأوربي وبنك الاستثمار الأوربي وكافة البنوك المركزية الوطنية ضمن قائمة الجزاءات الأمريكية. ولوزارة الخزانة الأمريكية سلطة استهداف الشركات الإيرانية كشركات الشحن الوطنية وشركات الطيران والتأمين ومنظمة الطاقة الذرية التي كانت ضمن قائمة العقوبات، إلي جانب ذلك يمكن للولايات المتحدة فرض عقوبات تشمل الكيانات كافة من الدول والمؤسسات والشركات والأفراد الذين يخالفون برنامج العقوبات الأمريكية.

[1] -المساهمون في التقرير، باكير علي وآخرون، **مآل العقوبات على إيران وموقف الدول المؤثرة والمحيطة**، مركز الجزيرة لدراسات، سلسلة التقارير المعلقة، 2010، ص 10.

الشكل رقم (04): يمثل انهيار العملة الإيرانية إلي مستويات قياسية في الفترة الأخيرة

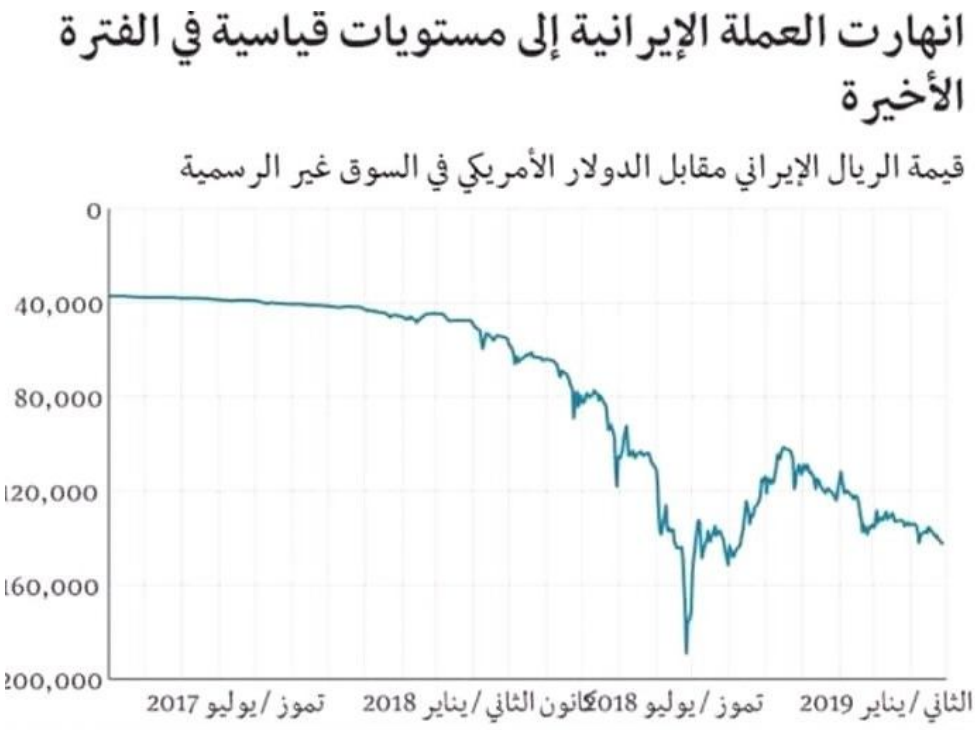

المصدر: Bonbast.com

* **إمكانية التأثير علي سقوط النفط وخفض الصادرات الإيرانية:** لدى الولايات المتحدة تأثير كبير على سوق النفط لأنها المنتج الثاني عالميا، ومرشحة خلال فترة زمنية قصيرة لتكون المنتج الأول بمعدل 12مليون برميل يوميا، متخطية روسيا التي يبلغ إنتاجها 11.6 مليون برميل.ولأن النفط يعتبر المصدر الرئيسي لدخل القومي في إيران.

تمثل العقوبات النفطية ركيزة مهمة في إستراتيجية الضغوط القصوى التي تتبناها إدارة ترامب، ومنذ دخول العقوبات على قطاع الطاقة حيز التنفيذ.[1]

[1] – محمود حمدي أبو القاسم،" عوامل القوة والضعف في الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران"، **مجلة الدراسات الإيرانية**، ص 2-3.

الشكل رقم (05) يمثل إنتاج النفط

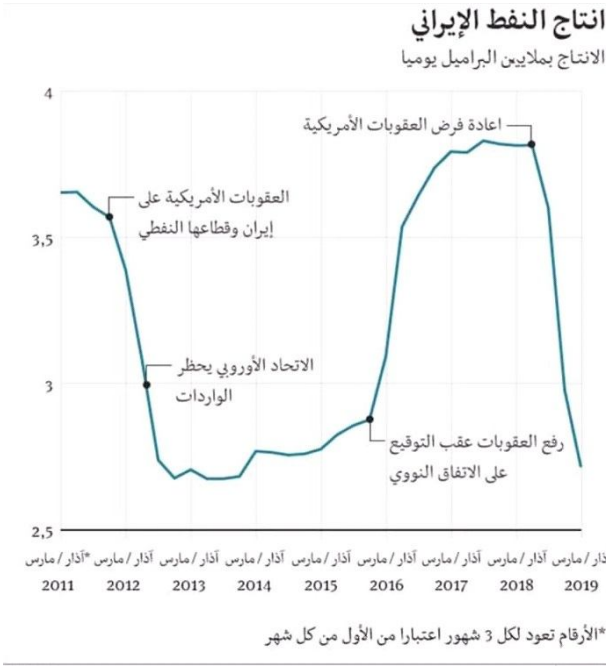

المصدر: أوبك

الشكل رقم (06): يمثل نمو الاقتصاد الإيراني

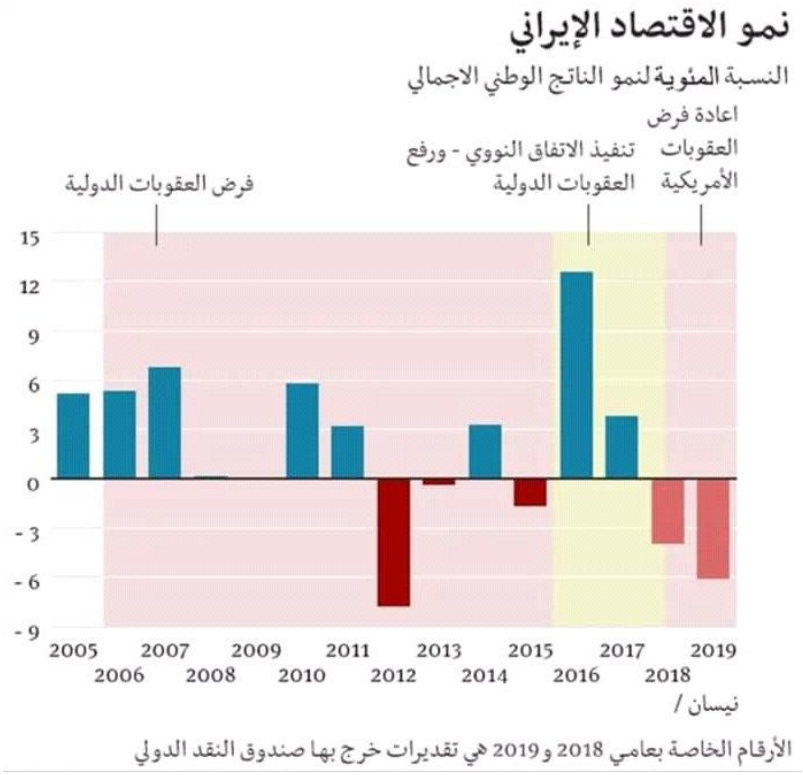

المصدر: المصرف المركزي الإيراني وصندوق النقد الدولي.

* **العلاقة الإستراتيجية مع الحلفاء الإقليميين:** لدى الولايات المتحدة حلفاء إستراتيجيون يتفقون وينسقون معها من أجل الوصول إلي هدف تعديل سلوك النظام الإيراني، بل يمكن القول إن هؤلاء الحلفاء وعلى رأسهم المملكة السعودية قد لعبوا دورا مهما في عملية إعادة تقييم الإدارة الأمريكية الجديدة لدور إيران في مرحلة ما بعد الاتفاق النووي وقد فر هؤلاء الحلفاء، تحديدا السعودية، المناخ وقوة الدفع لنجاح إستراتيجية **ترامب**، [1] فقد كان خطر إيران كلمة مفتاحيه في فهم توجهات السياسة الخارجية والدفاعية السعودية، ولا شك في بروز هذه التوجهات في مواجهة السياق الإقليمي الضاغط والتفكير في إعادة التموضع الإقليمي لمواجهة تداعيات عدم الاستقرار حتى صاحبت اتساع نفوذ إيران وقد مهدت التوجهات السعودية لإعادة ترتيب التحالف في المنطقة واستعادة دفيء العلاقات الأمريكية –الخليجية تحت شعار "مواجهة خطر إيران".

* **إمكانية احتواء الحلفاء الدوليين:** بصرف النظر عن الخلاف الظاهر على السطح بين الولايات المتحدة وبعض الأطراف الأوربية فإن العلاقة الطرفين ذات طابع استراتيجي، وعلى الرغم من معارضة دول الترويكا الأوربية أعضاء الاتفاق النووي، فلا تزال الولايات المتحدة تملك النفوذ والقدرة على تغيير هذا الموقف، لا سيما أن المصالح الأوربية –الأمريكية المشتركة أكبر من التضحية بها لأجل احتفاظ أوروبا بعلاقات مع إيران، فضلا عن إن الطرفين يتعلق ببرنامج الصواريخ الباليستية والسلوك الإقليمي المزعزع للاستقرار، ويمكن أن تساعد أوروبا الولايات المتحدة استناد إلي للعقوبات الخاصة بالبرنامج الصاروخي ومكافحة الإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان.

* **المصداقية والقدرة على صناعة الزخم والتأثير:** اتسمت مواقف ترامب تجاه إيران بالجدية واكتسبت مصداقية مع شروعه في تحويلها إلي سياسات واقعية بداية من الانسحاب من الاتفاق النووي ثم استعادة كامل العقوبات على إيران، الأمر الذي أعطي الإستراتيجية زخما وتأثيرا نفسيا كبرا، فقبل الانسحاب من الاتفاق النووي خلقت تصريحات ترامب ومواقفه أجواء من الشك أخذها عديد من الدول والكيانات الاقتصادية العالمية في الحسبان، ومن ثم حرم هذا الزخم إيران من الاستفادة من الكاملة من الاتفاق.

[1] –محمود حمدي أبو القاسم، **مرجع سابق** ، ص 3-5.

ثانيا :عوامل الضعف في الإستراتجية الأمريكية تجاه إيران : على الرغم من عناصر القوة التي تميز إستراتجية الضغوط القصوى التي تتبناها إدارة ترامب من أجل تعديل سلوك النظام الإيراني، فإنها في الوقت نفسه تواجه بعض التحديات وتعاني بعض التحديات وتعاني بعض جوانب القصور، وذلك على النحو الأتي:

* **الفجوة بين الولايات المتحدة والقوى الدولية:** مع استمرار العمل بالاتفاق النووي وفق صيغة 4+1 بعد انسحاب الولايات المتحدة منه، ظهرت فجوة كبيرة بين موقف ترامب من الاتفاق وباقي الدول الموقعة عليه، إذ إن هده الأخيرة حاولت الفصل بين الاتفاق كإطار يحرم إيران من المضي قدما في تطوير برنامج النووي، بعد ما وصلت إيران بالفعل إلى العتبة النووية قبل توقيع الاتفاق.[1]

* **تحدي الوصول بصادرات النفط الإيراني إلى معدلات مؤثرة:** تحتل العقوبات الأمريكية على قطاع الطاقة في إيران أهمية بالغة ضمن الإستراتجية الأمريكية، لان النفط والمنتجات النفطية تشكل 70بالمئة من إجمالي صادرات إيران.

مع تواجه إستراتجية تصفير صادرات النفط الإيرانية أو تقليلها لحدود الفعالة تحديات كبيرة، إذ يمثل تأمين إي تقلبات في سوق النفط نتيجة العقوبات التحدي الرئيس في هذا الإطار، وقد واجهت الولايات المتحدة الأمريكية بالفعل في بعض الأوقات اتهاما بالمسؤولية عن ارتفاع أسعار النفط بسبب العقوبات الأمريكية على إيران .

* **غموض إستراتجية آليات تعديل سلوك الإيراني الإقليمي:** تخلوا الإستراتيجية الأمريكية من تكتيكات الكافية لمواجهة السلوك الإقليمي الإيراني رغم أنه من أهم الأهداف الأمريكية ضمن سلة المطالب المتعلقة بتعديل سلوك إيران، بل على العكس تعزز إيران نفوذها ب ما قد يحبط الإستراتيجية الأمريكية نفسها ويقيد في المستقبل قدرة الولايات المتحدة علي مواجهتها في المستقبل.

* **تبني نهج البديل الواحد(التفاوض مع إيران**): يعد تكرار تأكيد التفاوض هدفا من وراء إستراتيجية الضغوط المكثفة عامل ضعف ضمن الإستراتيجية الأمريكية، ولو كان ذلك غاية ولا بدائل عنها، لأن هذا التأكيد يشعر النظام الإيراني باستبعاد الخيارات الأخرى، ومن ضمنها مثلا: المواجهة العسكرية المباشرة أو غير المباشرة.

[1] – محمود حمدي أبو القاسم، **مرجع سابق**، ص ص10_ 11.

ثانيا: العقوبات الخاصة بالطاقة في قانون العقوبات الشاملة ضد إيران والمحاسبة والتجريد من الممتلكات:

1- الأحكام الخاصة بالعقوبات: يتم فرض ثلاث عقوبات أو أكثر من أصل من أصل تسع عقوبات ممكنة على أي شخص تثبت مشاركته في أنشطة تخضع للعقوبات، وتحظر العقوبات التسع مايلي :

- ❖ المساعدات المتعلقة بالصادرات من بنك التصدير والاستيراد الأمريكي .
- ❖ تراخيص تصدير السلع أو التكنولوجيا العسكرية الأمريكية أو السلع أو التكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج أو السلع أو التكنولوجيا المتصلة بالوارد النووية.
- ❖ القروض المصرفية الأمريكية الخاص التي تتجاوز 10مليون دولار أمريكي خلال أي فترة 12شهرا.
- ❖ إذا كان الشخص الذي يخضع للعقوبة مؤسسة مالية أو مصنف كمتاجر أساسي في أدوات الين التابعة للحكومة الأمريكية أو يعمل كمستودع لأموال الحكومة الأمريكية .
- ❖ عقود المشتريات مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية .
- ❖ معاملات الصرف الأجنبي التي تخضع للولايات القضائية للولايات المتحدة .
- ❖ المعاملات المالية التي تخضع للولاية القضائية للولايات المتحدة.
- ❖ المعاملات المتعلقة بالممتلكات التي تخضع للولاية القضائية للولايات المتحدة.
- ❖ الواردات إلى الولايات المتحدة من شخص يخضع للعقوبات

2- الاستثناءات: ينص قانون فرض العقوبات على إيران على استثناءات معينة .ويجوز تطبيق تلك الاستثناءات على أساس كل حالة على بالنسبة للشخص الذي يخضع للعقوبة اعتمادا على الحقائق ومصالح الولايات المتحدة في كل حالة .فيجوز للرئيس إن يستثنى من العقوبات نشاطا في مجال الطاقة أو نشاطا متصلا بالأسلحة إذا ما قرر الرئيس إن النشاط "ضروري للمصلحة القومية".[1] وعلاوة على ذلك، يجوز للرئيس إن يرجئ تطبيق أحكام العقوبات الخاصة بالطاقة بالنسبة لشخص ما لمدة ستة أشهر إذا كان ذلك "أمرا حيويا لمصالح الأمن القومي للولايات المتحدة "أو يجوز له إن يرجئ تطبيق الأحكام لمدة 12شهرا إذا كان ذلك «آمرا حيويا بالنسبة لمصالح الأمن القومي "وكانت الحكومة التي لها الولاية القضائية الأساسية على الشخص تتعاون عن كتب مع الولايات

[1] -محمود حمدي أبو القاسم، **مرجع سابق**، ص ص، 12-13.

المتحدة في محاولات متعددة الأطراف لمنع إيران من الحصول على أسلحة الدمار الشامل أو الأسلحة التقليدية المتقدمة.[1]

3- الأحكام المالية بقانون العقوبات الشاملة ضد إيران والمحاسبة والتجويد من الممتلكات: وقع الرئيس اوباما الأول من يوليو **2010** على قانون العقوبات الشاملة ضد إيران والمحاسبة والتجويد من الممتلكات **cisada**، ويقضي القانون فرض عقوبات جديدة هامة تتعلق بالمؤسسات المالية الأجنبية، ويركز على قرارات الدولي الخاص بإيران، وأبرزها القرار رقم 1929، ويبني عليها ويفعلها.[2]

4- الأحكام الخاصة بالقطاع المالي: يشمل القانون عقوبات بنكية إجبارية تستهدف البنوك الأجنبية التي عن علم بتسهيل: معاملات إيران المتعلقة باسلة الدمار الشامل، المعاملات المتعلقة بدعم إيران للإرهاب، أنشطة الأشخاص الذين يخضعون للعقوبات بمقتضى قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بإيران، المعاملات الهامة مع الحرس الثوري الإيراني أو المنتسبين إليه، أو المعاملات الهامة مع البنوك المتصلة بإيران التي قامت الولايات المتحدة بتصنيفها، تسهيل معاملة أو معاملات هامة أو توفير خدمات مالية هامة.

5- الأحكام الخاصة بالاستثناءات: يجوز لوزير الخزانة إن يصدر قرارا يستثني بموجبه تطبيق الأحكام الخاصة بالقطاع المالي المذكورة أعلاه، ويجوز له إن يصدر مثل هذا القرار في اليوم الثلاثين من اتخاذ القرار بان الاستثناء ضروري للمصالح القومية للولايات المتحدة أو بعد ذلك التاريخ، ويقدم وزير الخزانة تقريرا إلى لجان الكونجرس المعنية يوضح فيه الأسباب.

6- إجراءات أخرى متصلة بالعقوبات في قانون الشاملة ضد إيران والمحاسبة والتجريد من الممتلكات: يجب أن يقدم الرئيس إلى الكونجرس قائمة بأسماء المسؤولية ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ضد المواطنين الإيرانيون أو أعضاء أسرهم أو المتوطنين في ارتكاب مثل هذه الانتهاكات وذلك في تاريخ 12 يونيو

[1] – بيان حقائق: قانون العقوبات الشاملة ضد إيران والمحاسبة والتجريد من الممتلكات
تم تصفح الموقع بتاريخ: 2019/01/09 على الساعة 17:00 https://www.treasury.gov

[1] – بيان مشترك حول إعادة فرض عقوبات أمريكية على إيران
https://almaniadiplo.de تم تصفح الموقع بتاريخ: 2018/12/22 على الساعة 12:30

2009او بعد هذا التاريخ ويخضع هؤلاء الأشخاص لخطر على تأثيرات السفر إلى الولايات ولعقوبات اقتصادية، تشمل تجميد ممتلكاتهم التي تقع في نطاق اختصاص الولايات المتحدة.

عقود المشتركة الخاص بحكومة الولايات المتحدة:

يتطلب قانون العقوبات الشاملة ضد إيران والمحاسبة والتجريد من الممتلكات من أي شركات أو أفراد، وكذلك من الشركات التابعة له من الشركات التابعة لهم، الذين يسعون إلى الحصول على عقد مع حكومات الولايات المتحدة الأمريكية، أن يشهدوا بأنهم لا يشاركوا في أي نشاط في مجال الطاقة أو في نشاط متعلق بالأسلحة يكون خاضعا للعقوبات، وسوف تطبق هذا الشرط على عقود حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي تصدر بشأنها طلبات التقدم بالعروض بعد تاريخ نفاذ اللوائح الجديدة (والتي يجب إن تصدر في غضون 90يوميا بعد الأول من الأول من يوليو /تموز، 2010او في 29سبتمبر /أيلول، 2010).ويجوز للرئيس إن يستثنى (أي فرد أو شركة)من هذا المطلب على أساس كل حالة على حدة.

أوجه القلق المتعلقة بتحويل المسار :

مسارها إلى تلك الدولة، مع افتراض إن طلب الترخيص سيتم رفضه. ويجوز إن يستثنى الرئيس شرط الحصول على الرخصة إذا مقرر إن الاستثناء هو أمر يتفق مع المصلحة القومية.[1]

7- حظر عقود المشتريات على المصدرين حساسة معينة: يفرض حظر على الأشخاص الذين يصدرون إلى إيران تكنولوجيات حساسة يقرر الرئيس انه سيتم استخدامها بشكل محدد لتقييد التدفق الحر للمعلومات غير المتحيزة في إيران أو تعطيل او مراقبة أو تقييد قدرة الشعب الإيراني في التعبير عن رأيه، ويحول هذا الحظر دون حصول أولئك الأشخاص على عقود لمشتريات الحكومة الأمريكية، وهناك سلطة الاستثناء وأيضا سلطة الإعفاء بالنسبة لدول أو أدوات معينة محددة بمقتضى قانون اتفاقية التجارة لعام 1979.

للعقوبات الأمريكية المطبقة بشكل عام على إيران لها ثلاث تأثيرات تتمثل في:

- إبطاء الاستثمار في القطاع النفطي.
- تصعيب المعاملات المالية الإيرانية.
- تأثيرات أوسع في نطاقات أخرى.

[1] – المساهمون في التقرير: باكير علي وآخرون، **مرجع سابق**، ص 09.

لكن التقرير وجد انه وباستثناء وزارة الخزانة الأمريكية، فإن الوكالات الأمريكية الأخرى لا تمتلك أرقاما ومعلومات عن مدى التأثير الحقي للعقوبات على إيران، وعليه فليس هناك من إمكانية لمعرفة التأثير الكلي على الاقتصاد الإيراني.

وبالرغم من التأثير الذي تركته هذه العقوبات على الاقتصاد الإيراني ككل حتى الآن، إلا أنها لم تدفع النظام الإيراني إلى تغيير موقفه، لأنه لم يشعر بأن العقوبات مؤلمة كفاية لكي يتم التخلي عن الطموح النووي، خاصة انه كان بالإمكان الالتفاف على الكثير من العقوبات بسهولة نسبية، وهي لم تحقق أهدافها لعدد من الأسباب من بينها:

1- الخروقات وعدم الالتزام: إذ لم تلتزم جميع الدول بالعقوبات المفروضة بشكل صارم، خروقات واسعة حتى من قبل أمريكا وإسرائيل نفسها، ومن الأمثل تلك الخروقات

2- التأقلم الإيراني مع العقوبات: لم تأت هذه العقوبات نقاط الضعف الإيرانية بشكل يؤدي إلى تغير الموقف الإيراني، ذلك أنها لم تتبع من دراسة لمكامن الضعف، ولم تحظ بنظام مراقبة للتطبيق، ولا لتقيم مدى فعاليتها أو تأثيرها، ولذلك جاءت ضعيفة في المجمل ومتفاوتة في الاستهلاك .

3- التأقلم الإيراني مع العقوبات: أدى عدم الالتزام الدولي، والمهملة الطويلة للعقوبات، والتطبيق البطيء لها وعدم تسريع تشديدها، إلى إعطاء إيران الوقت الكافي الإيجاد بدائل وطرق وتكتيكات الالتفاف على العقوبات والتعايش معها.[1]

أقّرت الإدارة الأمريكية إستراتيجية جديدة تجاه إيران؛ إذ قدم وزير الخارجية **مايك بومبيو** خريطة ، تركز على طرح صيغة أمنية جديدة للتعامل مع إيران بعد الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني متعدد الأطراف، أو ما يعرف بصيغة 5+1، وهذه الصيغة تتكون من 7 محاور جديدة للتعامل مع إيران، مع طرح 12 مطلبا أمريكيا جديدا من طهران، أبرزها وقف دعم الإرهاب والانسحاب من سوريا..

تحتاج الإدارة الأمريكية إلى آليات عمل حقيقية ورؤية أكثر شمولا في التعامل مع إيران، وعدم إتباع إستراتيجية الجزء جزء التي ثبت عدم جدواها في التعامل مع إيران، والتي وظفت مواقفها وتوجهاتها لتحقيق مصالحها، بما في ذلك الالتفاف على بنود الاتفاق، لا جدال أن الإدارة الأمريكية تدرك مساحات التوافق والتعارض المؤيدة

[1] -لمساهمون في التقرير: باكير علي وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص، 10-11.

والمعارضة لنص الاتفاق الذي ما زال موجودا على الأقل في مستواه النظري، وهو ما قد يعطي لإيران الفرصة في التلويح في استئناف إستراتيجية التخصيب بصرف النظر عن الدرجة والهدف المحدد، كأحد وسائل الردع المسبق التي تسعى إيران إلى التأكيد عليها، وأنها قادرة على تبني استراتيجيات تصعيديه في مواجهة الموقف الأمريكي، وأنها لن تنتظر من قريب أو بعيد أن تبدأ الإدارة الأمريكية مساراتها الجديدة في التفاوض غير المباشر، أو أن تعلن إستراتيجية تعامل من جانب واحد.[1]

تبدو الإدارة الأمريكية في حالة ارتباك بين التعامل مع ما هو استراتيجي عسكري من جانب وسياسي ودبلوماسي من جانب آخر، وفي ظل التأكيد على ضرورة إقدام إيران على التوقف عن ممارساتها الراهنة في الإقليم، وهو اتهام حقيقي لدولة تضع على رأس أولوياتها التدخل في الشئون الداخلية لدول جوارها القريب والبعيد، وأنها تسعى إلى تصدير نموذجها ومشروعها التوسعي في المنطقة وخارجها، وهو ما يتطلب دوليا مواجهة النفوذ الإيراني بكل السبل، وليس كما قال وزير الخارجية **مايك بومبيو** إن العقوبات على إيران تنتهي فوراً بمجرد تنفيذ ما هو مطلوب منها، فالواقع يشير إلى أن إيران لن ترتدع إلا من خلال إجراءات صارمة ومواقف دولية ربما تتجاوز تبني موقف موحد في مجلس الأمن تجاه الممارسات الإيرانية، خاصة أن الموقف الدولي ليس موحدا بالنظر إلى التعامل مع الموقف الإيراني، بدليل حالة الانقسام الراهن في التعامل مع الحالة الإيرانية، والنظر فقط للاتفاق النووي، وكأنه وحده المسؤول عن التوجهات الإيرانية في الإقليم فقط، متناسين أن هناك إجراءات وتوجهات ومواقف لإيران أدت إلى مزيد من حالة عدم الاستقرار بأكمله، وفي ظل التأكيد على أن أي تحرك أمريكي مرتبط بآليات حقيقية قابلة للتنفيذ وليس مجرد الإعلان عن مقاربة أو إستراتيجية محددة تركز على إنشاء إطار أفضل لمنع انتشار الأسلحة النووية في إيران والمنطقة، أيا كان الخيار الأمريكي المقترح في التعامل مع تطورات الشأن الإيراني فإن الحاجة إلى مراجعة حقيقية للمواقف الأمريكية إزاء إيران يتطلب وجود تصور استباقي للتعامل مع النهج الإيراني الحالي، والمتوقع بصرف النظر عن مضمون الإستراتيجية الأمريكية المعلنة وقدرة الإدارة الأمريكية على تطبيقها أصلا في الفترة المقبلة، والتي ترد على الذين طالبوا الإدارة الأمريكية بوضوح الرؤية، خاصة مع استمرار حالة التجاذب والتباين بين مراكز صنع القرار الأمريكي خاصة في الخارجية، وعدد من قنوات التأثير غير المباشر في بيوت الخبرة وطيدة التواصل، والاتصال مع الإدارة الأمريكية، وهو ما قد يؤثر على تنفيذ أي مقاربة أو إستراتيجية حقيقية في الفترة المقبلة.

[1] – فهمي طارق، **الإستراتيجية الأمريكية في التعامل مع إيران**، موجود علي الموقع التالي:
https://al-ain.com/article/iran-to-1979 تم التصفح بتاريخ -03/01/ 2019 على الساعة 14:54

فالقضية ليست في صدور موقف أمريكي محدد بات معلوما على الأقل في إطاره النظري، وإنما في تفعيل ما تم من تبني مواقف وتوجهات سياسية حقيقية يمكن أن تأتي بنتائج إيجابية، وتؤثر في تبعات الموقف الأمريكي الراهن وتتعامل مع إيران كدولة مهددة للأمن القومي الأمريكي وليس فقط العربي، وأن الإدارة الأمريكية تخشى –في إطار التهديدات الراهنة– أن تتأثر مصالحها خاصة مع احتمال الاتجاه لتبني استراتيجيات صفرية مكلفة، وهو ما حذرت منه الدول العربية التي عانت –وما تزال– من التدخلات السافرة في الإقليم بأكمله، وهو أمر يجب الوقوف أمامه عربيا وأمريكيا، خاصة أن إيران ماضية في مسارها لا تريد العودة أو التراجع عن مواقفها سواء في اليمن أو العراق أو سوريا.[1]

إن الإدارة الأمريكية تستطيع أن تنجح في تنفيذ إستراتيجيتها الجديدة تجاه إيران في حال وضع إطار عام للتعامل مع الحالة الإيرانية بأكملها، وليس عبر الاتفاق النووي فقط، خاصة أن كل المقومات للقيام بهذا الأمر متوافرة تماما، وفي ظل وجود اتفاق دولي عام وجمعي بأن إيران مهددة حقيقية للأمن الإقليمي، وأنها مثل إسرائيل ، إن الإجراءات الأمريكية تصب في اتجاه محدد التعامل مع التهديدات الإستراتيجية الممتدة الواردة من إيران، والتي لا تتوقف عند المضي قدما في برامج التخصيب فقط، وإنما التعامل مع البرنامج الصاروخي التي تسعى إيران إلى إتباع النموذج الكوري الشمالي في مراحله وخطواته، مما يشير إلى مخطط إيراني حقيقي في التعامل مع كل السيناريوهات المطروحة، ومع أية تطورات محتملة على الجانبين الأوروبي أو الأمريكي.[2]

[1] –فهمي طارق، **موقع سابق**.

[2] – بيان مشترك حول إعادة فرض عقوبات أمريكية على إيران ، **مرجع سابق**.

خلاصة الفصل الثالث

من خلال هذا الفصل المدرج تحت عنوان: مكانة إيران في الإستراتيجية الأمريكية توصنا إلى ما يلي :

- ❖ تحتل إيران مكانة هامة في الإستراتيجية الأمريكية .
- ❖ هناك تباين في مسار العلاقات الأمريكية – الإيرانية فهي متباينة في كل فترة زمنية .
- ❖ للبرنامج النووي الإيراني أثر بارز في العلاقات الأمريكية الإيرانية .
- ❖ فرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات اقتصادية و شددت عقوبات أخرى على قطاعات النفط والبنوك والنقل الإيرانية ، و تعهدت بمزيد من التحركات للضغط على طهران.
- ❖ شملت العقوبات 50 بنكا و كيانات تابعة لها و أكثر من 200 شخص و سفينة في قطاع الشحن كما تستهدف الخطوط الجوية الإيرانية –إيران إير- وأكثر من 65 من طائراتها.
- ❖ إضافة إلى ما سبق فسيتم حظر المعاملات التجارية المتعلقة بالمعادن النفيسة كالذهب ، بالإضافة إلى الألمنيوم و الحديد ، و التكنولوجيا المرتبطة بالبرامج التقنية الصناعية ، التي قد تستخدم مدنيا أو عسكريا، بالإضافة إلى فرض عقوبات على المؤسسات و الحكومات التي تتعامل بالريال الإيراني، أو سندات حكومية إيرانية، ناهيكم عن قطاعات المواصلات و الطاقة و البنوك.
- ❖ إيران تندد بمحاولة واشنطن تحجيم برامجها الصاروخية و النووية وإضعاف نفوذها في الشرق الأوسط بوصفها "حربا اقتصادية".
- ❖ إيران تصرح أن هذه حرب اقتصادية... لكن أمريكا تعلم أنها لا تستطيع استخدام لغة القوة ضدنا...فنحن على استعداد لمقاومة أي ضغط.هذا ما يجعل العلاقات الأمريكية الإيرانية مفتوحة على كل الاحتمالات.

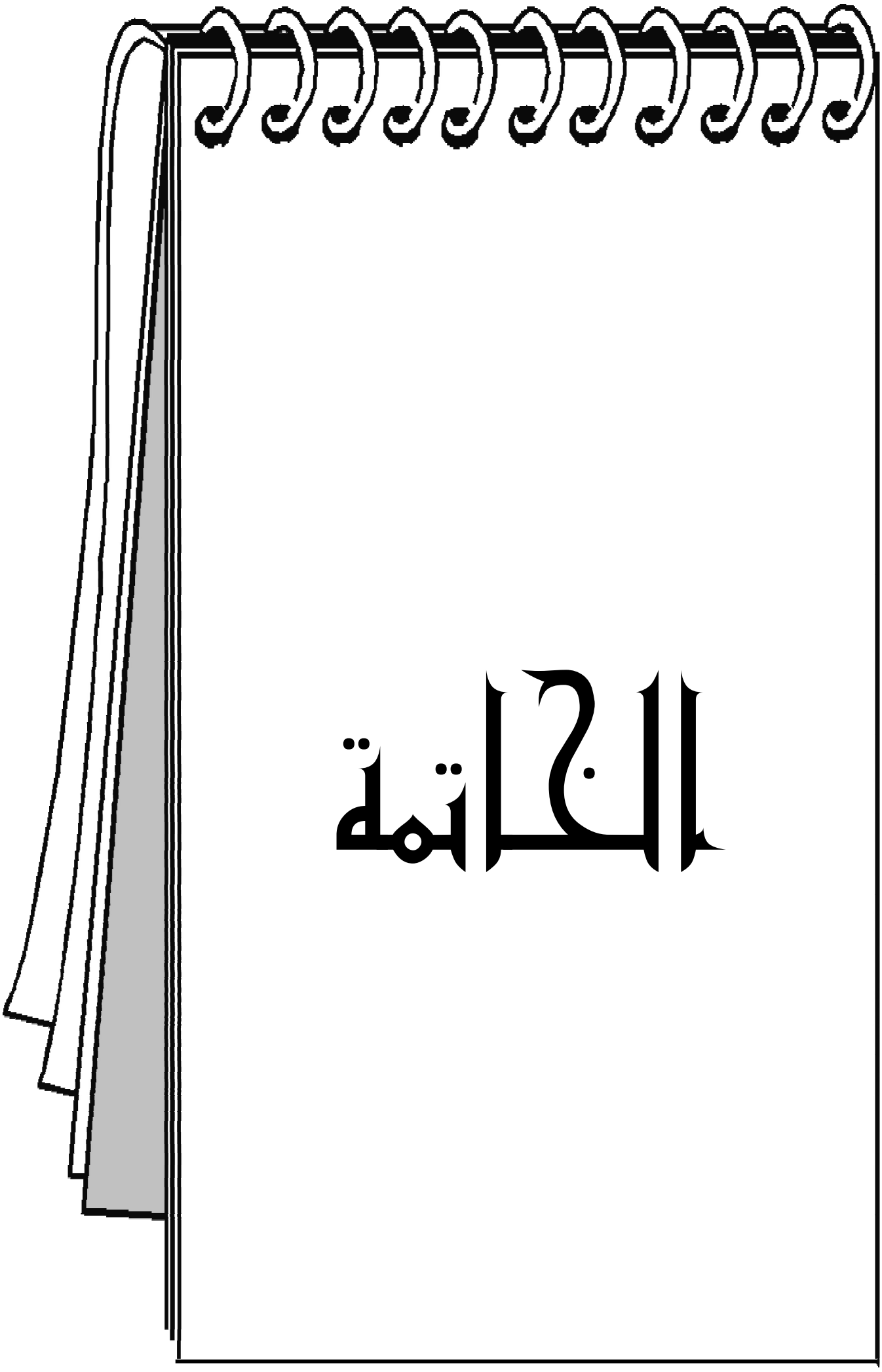

الخاتمة

يمكن القول من ما جاء في هذه الدراسة أن، العقوبات الأمريكية على إيران لها تاريخ طويل يعكس توتر وتعكر العلاقات الأمريكية– الإيرانية انطلاقا من تضارب المصالح الإستراتيجية على مستويين الإقليمي والدولي، واختلاف العوامل الفكرية والأيديولوجية للبلدين، وتختلف أسباب فرض العقوبات الأمريكية على إيران بين وجهة النظر الأمريكية الداعية إلى كبح السلوك الإيراني العدواني الذي يطمع لامتلاك السلاح النووي، غير أن الرؤية الإيرانية التي تؤكد أن العقوبات استهدافا للشعب الإيراني والهادفة إلى تغيير النظام وفرض الهيمنة الأمريكية.

كما أن العقوبات الذكية تستهدف بالأساس قطاعات النخبة في البلد المعني وذلك عن طريق ضرب مصالحها، ودفع هذه النخبة لضغط على نظامها السياسي، ولذلك لا تصطدم العقوبات الذكية في المرحلة الأولى بجماهير البلد المعاقب وهذه الميزة لا تتوفر في العقوبات الاقتصادية الاعتيادية، كما تؤثر العقوبات الذكية على النظام ككل وعلى أجنحة معينة فيه، وهذا النوع من العقوبات مثله مثل باقي العقوبات يتطلب تنسيقا دوليا علي الصعيد التقني والسياسي، وهو ما سيكون متاحا إذا ما تغطت بغطاء الشرعية الدولية عبر قرار مجلس الأمن ويمكننا أن نتصور أيضا حزمة العقوبات الذكية ستتضمن إيقاف تصدير المنتجات التكنولوجية المتطورة إلي إيران بحجة أنها تستخدم لأغراض عسكرية أو نووية، على سبيل المثال الحظر الذي فرضه العالم الغربي علي دول الكتلة الشرقية إبان الحرب الباردة، وكذلك حظر هبوط الطائرات الإيرانية المدنية في مطارات العالم المختلفة والتضييق على خطوط ملاحتها البحرية، وفي السياق نفسه يمكن تصور الإقدام على منع الفرق الرياضية الإيرانية المختلفة من المشاركة في البطولات العالمية المختلفة وكذلك وضع أفراد من النخبة الإيرانية على القائمة السوداء لدخول إلى دول العالم المختلفة، لتأثير على الرأي العام الإيراني ونخبته، والمغزى من هذا المنع سياسي من الطرز الأول ومنه نستنتج أن سياسة إيران النووية تتسبب في عزلتها الدولية، العقوبات الذكية التي فرضتها أمريكا على إيران تعكس السياسة الأمريكية المكرسة للأحادية القطبية والهيمنة الأمريكية على العالم، كما نلاحظ أن العقوبات الذكية التي فرضت من طرف الولايات المتحدة الأمريكية من شأنها التأثير اقتصاديا على الوضع الإيراني الداخلي، لكنها في نفس الوقت لن تستطيع تغيير السياسة الإيرانية إقليميا ودوليا.

ومن ما سبق يمكننا أن نستنتج:

1-أن العقوبات الشاملة لم تختفي بظهور العقوبات الذكية، فقد أضيفت الثانية للأولى كما حصل مع العراق، والأكثر من ذلك انه إلى حد الآن هناك من يرى أن العقوبات الشاملة والاقتصادية قد تكون الأصلح لمواجهة بعض الحالات الصعبة.

2- رغم وجود من يدافع عن الآثار المحدودة للعقوبات الذكية فقد اثبت الواقع أنها لم تحقق الهدف الذي جاءت عن اجله ألا وهو احترام حقوق الإنسان، فلقد بقيت الشعوب الضحية الأولى لهذه العقوبات.

3-كان لعقوبات الذكية التي فرضتها أمريكا على إيران تأثير كبيرا على الاقتصاد الإيراني ولا سيما الفئات الاجتماعية الهشة وحتى الطبقة الوسطى، فالاقتصاد الإيراني أصبح غير قادر على خلق فرص تجارية تساعد في رفع اقتصاد البلاد.

4- يجب على العرب عدم انتظار الولايات المتحدة حتى تتخلى عن رغبتها في الهيمنة ،وان تتخلى الدول الأوروبية عن إطماعها ورغبتها الاستعمارية ،وإنما يجب عليهم بناء مناعة ذاتية إستراتجية شاملة تكون على مستوى التهديد الذي يهدد الأمم العربية حاضرا ومستقبلا عن طريق الاتجاه إلى تكوين موقف عربي موحد .وقد يكون ذلك خطوة على طريق وصول الوطن العربي إلى أن يصبح قطبا دوليا.

5- ينبغي على الدول الأعضاء تقوية دور المنظمات الدولية وتوسيع المعاير المتخذة و القرارات من قبل هذه الدول، لاسيما دور مجلس الأمن والوكالة للطاقة الذرية لجعلهم يسير على تطبيق قانون الدولي.

6- من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية إعادة النظر في إستراتيجيتها اتجاه إيران خاصة والشرق الأوسط عامة، و إتباع سياسة الوصاية، وعدم ترك فجوة تأثر في العلاقات الأمريكية الإيرانية.

7- جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وهذا القرار يبدأ من إسرائيل صاحبة أقوى ترسانة نووية في المنطقة، أما في حالة استثناء إسرائيل فإنه وعلى الرغم من الرغبة في سلام وعالم خالي من أسلحة الدمار الشمالي، يجب على إيران أن تسعى لامتلاك السلاح النووي وتمرد على قرار الدول الكبرى في احتكاره لأنه يتنافى مع أدنى حقوق الشعوب في المساواة في الدفاع عن نفسها، بكل وسائل القوة وأساليبها، عاما أنه وجود سلاح نووي في إيران قد يحقق التوازن الإقليمي مع إسرائيل، هو ما قد يساعد على حل سلمي لكل المشاكل في الشرق الأوسط.

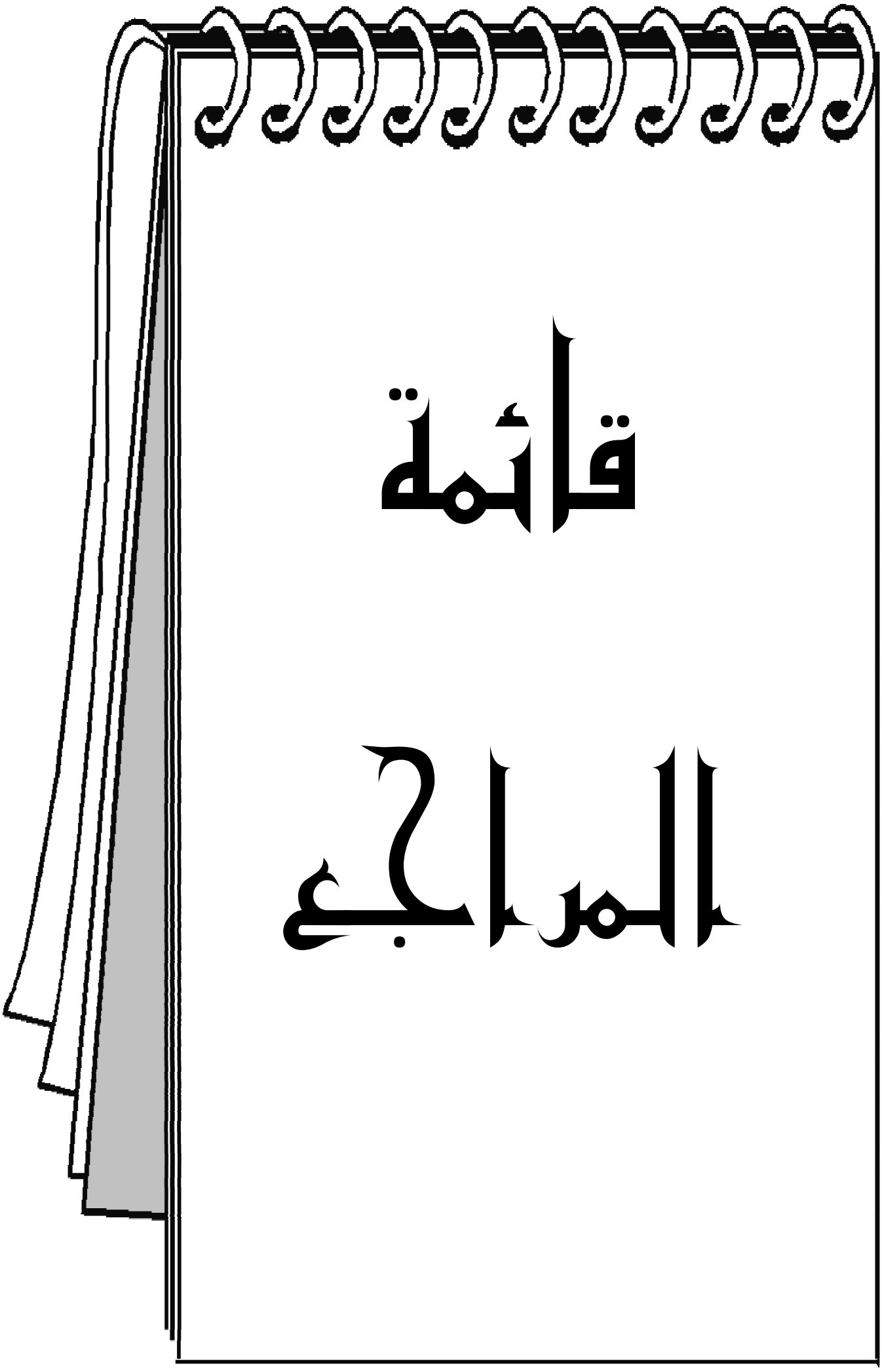

قائمة المراجع

1/ المصادر

1-المادة 41، الفصل السابع ميثاق الأمم المتحدة.

2- المادة 42، الفصل السابع ميثاق الأمم المتحدة.

2/ المراجع

أولا: الكتب باللغة العربية

1-أتاير برادلي، **السلام الأمريكي والشرق الأوسط، المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 ايلول**، تر:د عماد فوزي شعيبي، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004.

2--احمد يوسف احمد،**النتائج والتداعيات عن الوطن العربي** من كتاب، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

3-اللاوندي السعيد، وفاة الأمم المتحدة أزمة المنظمات الدولية، في زمن الهيمنة الأمريكية، القاهرة: نهضة مصر لطباعة والنشر والتوزيع، 2004.

4- الزعاترة ياسر ، **الظاهرة الإسلامية قبل 11 أيلول وبعده تجارب و تحديات و آفاق**، بيروت: دار العربية للعلوم، 2005 .

5-المسافر محمود خالد ،**العولمة الاقتصادية هندسة الشمل والتداعيات علي الجنوب**، بيت الحكمة،بغداد، 2002.

6- السيد محمد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة: مكتبة النهضة العربية، 1989.

7-العكلة وسام الدين، **التحدي النووي الإيراني حقيقة أم وهم،"دراسة علمية قانونية لواقع برنامج إيران النووي وتداعياته الإقليمية والدولية"**، سورية، دير الزوار، 2012.

8-الفلاحي هيل دود، أوراق أمريكية، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة للكتب، 2001.

9- الفخري عريني محمد، **التنظيم القانوني للشركات متعددة الجنسية والعولمة**، بيت الحكمة بغداد 2002.

10- الفتلاوي سهيل حسين، **الإرهاب والإرهاب الدولي، دراسة في القانون الدولي العام**، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2002 .

11-بجك باسل يوسف، العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي المعاصر، الجزائر: ديوان المطبوعات العامة، 2008.

12- بوعشه محمد، **العرب والمستقبل في الصراع الدولي**، (الدار العربي، الدار العربية للنشر والتوزيع، بيروت، 2000.

13- بريجنسكي زبغنيو، **الاختيار السيطرة علي العالم أم قيادة العالم**،تر عمار الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2004.

14-بركنس دكستر، **فلسفة السياسة الخارجية الأمريكية، دراسة وتحليل**، ترجمة حسن عمار، مكتبة النهضة المصرية، 1956.

15- جاد الرب حسام الدين، **الجغرافيا السياسية**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2008.

16- جميل علي حرب، **نظام الجزاء الدولي**، لبنان ، منشورات الحلب الحقوقية، بيروت، 2010.

17-جراد عبد العزيز، **العلاقات الدولية الجزائر**: موفم لنشر، 1992.

18- هياجنه عدنان، **الحرب علي العراق وتوازن القوى الدولية**، من كتاب: احتلال العراق، الأهداف –إنتاج –المستقبل،، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،مايو2006.

19-حضر نور الدين مهدي، الحصار المتبادل، العلاقة الإيرانية-بعد احتلال العراق، بيروت: مركز الحضارة القيمية للفكر الإسلامي، 2012.

20- يوسف عماد ، **مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط**، تقديم د:وليد عبد الحي، مراكز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط3،2003.

21-كارل دويتش، **تحليل العلاقات الدولية**، تر: محمود نافع، مصر : مكتبة الأنجلو المصرية، ط2، 1982.

22- لهيب عبد الخالق، **بين انهيارين الإستراتيجية الأمريكية الجديدة**، الأهلية للنشر والتوزيع،عمان، 2003.

23- مازن إسماعيل، **السياسات**، القاهرة: دار الكتاب لنشر والتوزيع، 2000.

24- مجيد حميد شهاب، **جيو بوليتيك بحر القز وين**، بغداد: كلية الآداب، 2002.

25- محي الدين جمال، **العقوبات الاقتصادية**، د-ب-ن، دار الجامعية الجديدة، 2009.

26- محمد حجازي أحمد، **الجغرافية السياسية**، مصر:د-ب-ن، 1997.

27-محمد فهمي عبد القادر، **مدخل إلي دراسة الإستراتيجية**،(دار مجدلاوي، عمان-الأردن،الإصدار الثاني،2011.

28-مقلد اسماعيل صبري، **العلاقات السياسية الدولية**، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت،1997.

29-نعمان عصام، **أمريكة والمسلمين–مشكلة علاقات**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

30-نتيرة بكر مصباح ، **التطور لإستراتيجي لسياسة الأمريكية في الوطن العربي من كتبات السياسة الأمريكية والعرب**، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت 1987.

31-سوزان إسماعيل العساف، تعبد الله بن ديان، **دور العقوبات الذكية في إدارة الأزمات الدولية**، بيروت: منشورا الحلبة الحقوقية، 2009.

32-سيموا نزاجيف، **استهداف العراق العقوبات في السياسة الأمريكية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2004.

33- العال فاتن احمد، **العقوبات الاقتصادية الدولية**،(دار النهضة العربية القاهرة مصر،2000

34-عبد الشافي عصام، أزمة **البرنامج النووي الإيراني–محددات–التطورات السياسية العربية المتحدة**، مركز الخليج لدراسات الإستراتيجية، 2004.

35- علاء أبو عامر ،**العلاقات الدولية– الظاهرة–العلم–دبلوماسية–إستراتيجية**، عمان: دار الشروق للنشر و التوزيع، 2014.

36-فهمي عبد القادر محمد، **مدخل لدراسات الإستراتيجية**، عمان: الأردن، الإصدار الثاني، دار مجدلاوي ،2011.

37-فيي مار وونيم نويس، **امتطاء التدمر، تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**،تر: عبد الله جمعة الحاج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997.

38-رودريد ابي خليل، **العقوبات الاقتصادية الدولية بين الفاعلية وحقوق الإنسان**، بيروت: منشورات الحلبة الحقوقية، 2009.

39- رزيق المخادمي عبد القادر ،**سباق التسلح الدولي الهواجس والطموحات والمصالح**، (ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون –الجزائر، 2010.

40-رياض الراوي، **البرنامج النووي الإيراني وأثاره على منطقة الشرق الأوسط**، دمشق: دار الأوائل لنشر والتوزيع، ط2، 2008.

41-شلبي سعد شاكر، **الإستراتيجية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط** ، عمان: دار الحامد لنشر، 2013.

42- شعبي عماد فوزي ، **السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد من التدخل الانتقائي إلي التدخل ألاستباقي**، دار كنعان، دمشق،2003.

43-خلف تميمي، **المياه العربية التحدي والاستجابة**، بيروت: مركز الوحدة العربية، 1999.

ثانيا : الأبحاث والدارسات العلمية

1- المساهمون في التقرير: باكر على وآخرون، مآل العقوبات على إيران وموقف الدول المؤثرة والمحيطة، مركز الجزيرة للدراسات، سلسلة التقارير المعلقة، 2010.

2- جوهر قوادري صامت، " مساوئ العقوبة السالبة للحرية قصيرة المدى"، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، العدد 3، 2015

3- موقف شاكر أمل، البرنامج النووي الإيراني بين السياسة والسيادة، دراسة أعدة لنيل شهادة الدبلوم في العلاقات الدولية والدبلوماسية، 2017.

4-عواشرية رقية وآخرون، تأثير العقوبات الاقتصادية على حقوق الإنسان والتنمية، دراسة قانونية، كلية الحقوق، قسم العلوم القانونية، جامعة باتنة الجزائر،2004.

ثالثا: المذكرات

1-محمد لطيفة، **الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن في فرض العقوبات الاقتصادية**، رسالة ماجستير، جامعة حلب: كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية،2013.

2- سلوم باسم محمود ، **المجتمع الصناعي– العسكري و الإعلام الأمريكي ودورها في رسم السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية**، 1990 – 2002، رسالة ماجستير، معهد الدراسات السياسية و الدولية، جامعة المستنصرية: بغداد،2002.

3-عيسو عز الدين، **الجزاءات الجنائية الدولية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 1:كلية الحقوق 2015.

4-عادل تبينة، **العقوبات الاقتصادية الدولية بين الشرعية والاعتبارات الإنسانية**، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2012.

5-علي وجيه محجوب، **اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية في القرن ال21،مستقبل النظام الدولي الجديد**، أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين : بغداد، 2006.

6-قردوح رضا، **العقوبات الذكية مدى اعتبارها بديلا للعقوبات الاقتصادية التقليدية في علاقتها بحقوق الإنسان** رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة:كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق،2011.

7-رابح بلعد دخينيسة، **نظام الحكم في جمهورية إيران الإسلامية دراسة من الأسس النظرية والمؤسسات السياسية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع تنظيم فرع تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر: كلية علوم سياسية والإعلام، 2008.

المجلات والدوريات:

1- ـــــــ ـــــــ، «الإستراتيجية الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوبا ما 2012/2008 دراسة في الأهداف السياسية و الاقتصادية »، **مجلة أوروك**، (العدد الأول، المجلة العاشرة، 2017)،

2- الزغبي موسي، الإستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة: حرب علي المنافسة، أعداء وأصدقاء، **مجلة الفكر السياسي سوريا**، العدد 21، 2005.

3-المختار صلاح، من صنع القرار الأمريكي؟ و كيف؟، **أفاق عربية**، العدد 11، 1991.

4-السامرائي خليل ابراهيم، تطور المفاهيم الإستراتجية الأمريكية اتجاه الوطن العربي، من كتاب: العرب والقوي العظمى، العرب والولايات المتحدة الأمريكية، بغداد: بيت الحكمة، **سلسلة المائدة الحرة**، 19 شباط، 1998.

5-العساف سوسن إسماعيل، "المؤسسة العسكرية الأمريكية في ظل النظام الحربي الجديد"، (**أوراق أمريكية**، مركز الدراسات الدولية، العدد 115، السنة الرابعة، 2002)،

6- العبيدي يونس عبد الرحمان، محمد، أزمة الملف النووي الإيراني وموقف الإتحاد الأوربي منه (2002-2008)، **مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية**، المجلد الثامن، العدد 2، مركز الدارسات الإقليمية، جامعة الموصل،

7- العبيدي يونس عبد الرحمن محمد: روسيا الاتحادية والبرنامج النووي الإيراني، **مجلة دارسات إقليمية**، العدد 16، جامعة المواصل، العراق، 2009.

8- المصري عدنان، العقوبات الذكية على محك ، حقوق الإنسان، شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات.

9- اللباد مصطفي، الملف النووي الإيراني: ماذا بعد العقوبات؟، شرق نامه، العدد الثامن، يناير كانون الثاني، مركز الشروق للدراسات الإستراتيجية، القاهرة: مصر، 2011.

10- أمين يوسف، إيران في الحسابات الإستراتيجية الأمريكية من الاحتواء ألي الشرق الأوسط الجديد، **مجلة إتحاد الجامعات العربية للآداب**، العدد الأول، المجلة الخامسة،2008 .

11- آربولتون جون ، إطار العمل الإستراتيجي الجديد : الرد على تهديدات القرن الحادي و العشرين،**مجلة أجندة السياسة الخارجية الأمريكية الالكترونية**، وزارة الخارجية الأمريكية، المجلة 7، العدد 2، 2002.

12- العساف سوسن إسماعيل، بعد مرور عام علي 11أيلول 2001، حديثة القيادة الأمريكية بقيادة العالم، أوراق أمريكية، مركز الدراسات الدولية، العدد 144، بغداد 2002.

13- أرهان عبد الكريم اليخلي، تضاؤل دور الأحزاب الأمريكية: الأسباب والنتائج، **أوراق أمريكية**، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد 83، 2001.

14- اسماعيل وائل محمد، وكالة الأمن القومي الأمريكي دوافعها، تطورها، مهامها، **محطات إستراتيجية**، مركز الدراسات الدولية، 26-2000.

15- بلحسان موراي ، **"**الأساس القانوني لتموقع العقوبات الاقتصادية الدولية بمنظمة الأمم المتحدة **"**،**مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، المجلد9، العدد ،2016.

16- بولقواس ابتسام، العقوبات الاقتصادية الذكية كآلية لتنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني، مداخلة مقدمة في الملتقي الوطني حول آلية تنفيذ القانون الدولي الإنساني بين النص والممارسة، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، يومي 14-15نوفمبر 2012.

17- دافييد مارس، شبكة الصواريخ الدفاعية العابرة للقارات، **مجلة أجندة السياسة الخارجية الإلكترونية**، العدد 2، تموز 2002)

18- حساني خالد ، "جزاءات مجلس الأمن ضد الكيانات من غير الدول"، **مجلة القانون المجتمع**

19-حميد شهاب مجيد: حيوا بوليتيك بحر قزوين،**مجلة كلية الآداب**، جامعة بغداد، العدد59، 2014.

20-مخيمر أسامة، المواجهة الأمريكية-الإيرانية، تصعيد أم تهدئة، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، العدد 168،2007.

21- نايس منصور خليل،الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية، **السياسة الدولية**، العدد1997،127.

22- سعادي محمد، "العقوبات الاقتصادية الدولية الذكية"، **مجلة القانون**، العدد 06، جوان 2016.

23-عادل محمد سنيمار، النظام الحربي العالمي الجديد، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، العدد 145 يوليو 2001.

24-عليو أحمد،"الملف النووي الإيراني بين الحقائق العلمية والوقائع السياسية الدولية"،**مجلة الجيش اللبناني**، العدد282،2013.

25- شيباني نصيرة، طاهر عباسة، **"** العقوبات الذكية بديل للعقوبات الاقتصادية الدولية **"**، (**مجلة الاجتهاد القضائي**، العدد17، 2018.

26- تقيه، راي: فهم الأزمة الإيرانية، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 337، آذار2007.

27- راشد سامح: إيران وواشنطن..حسابات متداخلة وضغوط متبادلة، **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مصر، العدد 158، المجلد 29، أكتوبر2004.

28- خلف بوبكر، **"**العقوبات الاقتصادية الدولية الانفرادية في المجتمع الدولي المعاصر،**" مجلة العلوم القانونية والسياسية**، عدد 13، 2016.

29- خير الله جلود، ميثاق: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من البرنامج النووي الإيراني، 2002-2010، مجلة دراسات إقليمية، الإصدار 24، جامعة المواصل، المواصل ، العراق، 2011.

رابعا : المقالات والصحف

1-بريجنسكي زينغوا، الهيمنة من النوع الجديد، مقال مترجم، 2011.

2-اللباد مصطفي، القرار النووي الإيراني: من مرحلة خاتميه-روحاني إلى عهد النجاد لارتجاني، صحيفة الحياة ألندنية، 2017/10/14.

خامسا: المواقع الإلكترونية

1بيان حقائق: قانون العقوبات الشاملة ضد إيران والمحاسبة والتجريد من الممتلكات: على الموقع التالي: https://www.treasury.gov

2-مقالات: أمريكا وإيران...ماذا عن تغير في العلاقات؟ متوفرة على الموقع التالي: https://www.noonpost.com/content/21127

3-معجم المعاني الجامع، على الموقع التالي: https://isalna.com

4-لولا داسيلفا: فرض العقوبات علي إيران أضاع فرصة تاريخية لتفاوض معها،أخبار بي بي سي عربية، متوفرة عبر الموقع : http://WWW.bbc.co.uk/arabic/worhdnews

5-بيان مشترك حول إعادة فرض عقوبات أمريكية على إيران على الموقع التالي:

https://almaniadiplo.de

6-فهمي طارق، **الإستراتيجية الأمريكية في التعامل مع إيران**، موجود علي الموقع التالي:

https://al-ain.com/article/iran-to-1979

7-منار دمشق،" العقوبات الدولية international sanctions"، على الرابط التالي:

www.babonej.com//international-sanctions-2470.html

8-أحمدي نجاد، فرض عقوبات دولية جديدة على إيران على الموقع التالي:

www.alwasatnews.com

سادسا: المراجع باللغة الأجنبية

1-**Alternative** , Peterson Institute For Internationa Dafid Lektzin ,**Organisations 3-3)Internationales Et Sanctions Internationales**

2- U.N. Atomic Agency Urges Iran to Allow Wider paris, 1995.

3-Karl von klausevitz, **War**, **politics and power**, Trans:Edward Collins, regenery gateway, 1962.

4- Gernot Biehler ,**Procedures in International Law** , University of Dublin School of law, dublin,2008.

5-Clara Portela ,«Where and why does the Euimose sanctions»,**Politique Européenne,** n°17, 2005.

6-Gary Clyde Hufbaura and Barbara Oegg: **Targeted Sanctions**: **A Policy**.

7-Librairie Armand Clin ,Paris, 2007l Ecobomics , February 23 , 2000 .

8-Maria Bengtsson: **Economic Sanctions Go Smart** , Linkoping University Department of anagement, Economics and Business law, Political Scieence, Master Thesis , May2002 ·

9- Philippe moreau défargues, **Problèmes stratégique contemporain** , Hachette, paris, 1992.

10-Jean-Marie, mathey. **Comprendre la stratégie**. Economica, Inspections, (**New York Times**), jun19, 2003.